

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنوان

سياسة إستهداف التضخم وإمكانية تطبيقها في الدول النامية

- دراسة حالة الجزائر -

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود ومالية دولية

إشراف الأستاذ:

• شعوة الدراجي

إعداد الطالبة:

• بوالوارث يمينة

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة جيجل	ببولوطة بلال
مشرفا ومقررا	جامعة جيجل	شعوة الدراجي
ممتحنا	جامعة جيجل	صايفي عمار

السنة الجامعية 2015-2016

شكر و إهداء

الحمد لله قبل وبعد كل شيء ولي التوفيق والمستعان.

أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدني في انجاز هذا البحث، وخص بالذكر

الأستاذ المشرف "شعوة الدراجي" الذي أفادني بنصائحه وتوجيهاته القيمة

إلى أمي الغالية وكل أفراد عائلتي، وزملائي، وأصدقائي، وجميع احبتي اهدي

ثمرة هذا العمل المتواضع.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	بسملة
	شكر - إهداء
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ - ج	مقدمة
	الفصل الأول: الإطار النظري للتضخم.
07	تمهيد
08	المبحث الأول: ماهية التضخم.
08	المطلب الأول: مفهوم التضخم.
12	المطلب الثاني: أنواع التضخم.
14	المطلب الثالث: طرق قياس التضخم.
18	المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتضخم.
18	المطلب الأول: تفسير التضخم وفقا للنظرية الكلاسيكية.
21	المطلب الثاني: تفسير التضخم وفقا للنظرية الكينزية.
23	المطلب الثالث: تفسير التضخم وفقا لنظرية فريدمان.
26	المبحث الثالث: الأسباب المنشئة للتضخم.
26	المطلب الأول: الأسباب الدافعة بالطلب الكلي للارتفاع.
28	المطلب الثاني: الأسباب الدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض.
30	المطلب الثالث: الأسباب الهيكلية للتضخم.
32	المبحث الرابع: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم وطرق مكافحتها.
32	المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للتضخم.
35	المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية للتضخم.
37	المطلب الثالث: الطرق والوسائل المستخدمة في معالجة التضخم ومكافحة الآثار الناتجة عنه.
40	خلاصة.
	الفصل الثاني: سياسة استهداف التضخم كإطار حديث لإدارة السياسة النقدية.

42	تمهيد.
43	المبحث الأول: لمحة عن السياسة النقدية.
43	المطلب الأول: مفهوم وأهداف السياسة النقدية.
50	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية.
54	المطلب الثالث: قنوات إبلاغ السياسة النقدية.
56	المطلب الرابع: المشاكل التي تواجه السياسة النقدية في التطبيق العملي وشروط نجاحها.
60	المبحث الثاني: ماهية سياسة استهداف التضخم.
60	المطلب الأول: مفهوم سياسة استهداف التضخم.
63	المطلب الثاني: ظروف وعوامل ظهور سياسة الاستهداف.
66	المطلب الثالث: أسباب تبني سياسة استهداف التضخم.
68	المبحث الثالث: سياسة استهداف التضخم (شروط ومتطلبات النجاح، إجراءات التطبيق).
68	المطلب الأول: شروط تطبيق سياسة استهداف التضخم.
71	المطلب الثاني: المتطلبات المؤسسية لتطبيق نظام استهداف التضخم.
74	المطلب الثالث: إجراءات تطبيق سياسة استهداف التضخم.
82	المبحث الرابع: تقييم سياسة استهداف التضخم.
82	المطلب الأول: مزايا تطبيق سياسة استهداف التضخم.
84	المطلب الثاني: الانتقادات الموجهة لسياسة استهداف التضخم.
87	المطلب الثالث: محاولة التقريب بين سياسة استهداف التضخم والسياسة النقدية التقليدية.
90	خلاصة.
	الفصل الثالث: دراسة إمكانية تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر.
92	تمهيد.
93	المبحث الأول: التضخم في الجزائر (قياسه، أسبابه، آثاره).
93	المطلب الأول: طرق قياس التضخم في الجزائر.
96	المطلب الثاني: أسباب التضخم في الجزائر.
99	المطلب الثالث: آثار التضخم على الاقتصاد والمجتمع الجزائري.
103	المبحث الثاني: السياسة النقدية في الجزائر.

103	المطلب الأول: التطورات الأساسية في الإطار القانوني والتنظيمي للسياسة النقدية في الجزائر.
105	المطلب الثاني: الأهداف النهائية للسياسة النقدية.
111	المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية في الجزائر.
117	المبحث الثالث: مدى إمكانية تبني سياسة استهداف التضخم في الجزائر.
117	المطلب الأول: توجه بنك الجزائر نحو استهداف التضخم.
119	المطلب الثاني: تقييم مدى توفر شروط سياسة استهداف التضخم في الجزائر.
123	المطلب الثالث: صعوبات التطبيق الفعال لسياسة استهداف التضخم في الجزائر.
128	خلاصة.
130	خاتمة.
135	قائمة المراجع.
	ملخص

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
74	إستراتيجية البنك المركزي في استهداف التضخم.	1
81	خطوات تطبيق سياسة استهداف التضخم.	2
106	تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2012).	3
107	تطور معدل البطالة خلال الفترة (2000-2012).	4
109	تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة (2000-2012).	5
110	تطور رصيد ميزان المدفوعات وسعر الصرف، احتياطات الصرف خلال الفترة (2000-2012).	6
125	تطور الإيرادات النفطية والإيرادات خارج النفط خلال الفترة (2000_2012).	7
125	تطور رصيد الميزانية العامة وأسعار برميل النفط خلال الفترة 2000-2012.	8
126	تطور رصيد الحساب الجاري وسعر برميل النفط في الجزائر خلال الفترة 2000-2012.	9

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	الدول المستهدف للتضخم- تاريخ التطبيق و قيمة الاستهداف- .	65
2	الأطر التنظيمية والمؤسسية المتعلقة بسياسة استهداف التضخم	80
3	أهم الاختلافات بين سياسة استهداف التضخم والسياسة النقدية التقليدية.	89
4	تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة(2000-2012).	106
5	تطور نسبة البطالة في الجزائر للفترة (2000-2012).	107
6	تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة (2000-2012).	108
7	تطور رصيد ميزان المدفوعات وسعر الصرف، احتياطات الصرف خلال الفترة (2000-2012).	110
8	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2000-2012).	112
9	تطور معدلات وأحجام الاحتياطي الإجبار خلال الفترة 2000-2011.	113

مقدمة

يتفق كل من الأكاديميين وصناع السياسة الاقتصادية على أن التضخم المرتفع وما يرتبط به من قابلية عالية للتغير، يشوه القرارات الاقتصادية، خاصة تلك التي يتخذها القطاع الخاص بشأن الاستثمار والادخار والإنتاج، مما يؤدي في النهاية إلى نمو اقتصادي أكثر بطئا، وقد ساءت هذه الظاهرة كافة الأنظمة الاقتصادية، وشملت كل الدول على السواء متقدمة أو نامية، وعلى هذا فقد شغلت بال رجال السياسة والاقتصاد على السواء مما دفعها إلى السعي وراء البحث عن السياسات الكفيلة بمحاربة هذه الظاهرة والحد منها، حيث طبقت اغلب الدول التي كانت تعاني من التضخم، العديد من السياسات الاقتصادية نظرا لاختلاف وتعدد الأسباب المنشئة له والآثار الناتجة عنه من دولة لأخرى.

وقد تربعت السياسة النقدية على مرتبة المؤثر الفعال في معدلات التضخم لفترة طويلة نسبيا، وذلك من خلال تأثيرها غير المباشر على الأسعار بالاعتماد على الاستهدافات الوسيطة التقليدية من المجمعات النقدية، سعر الفائدة، وكذا سعر الصرف، التي تراجعت درجة الثقة فيها وثبتت قلة فعاليتها منذ بداية التسعينات، نظرا للعديد من الصعوبات التي واجهتها عملية استهداف تلك المتغيرات، فانتقل اهتمام السياسة النقدية من التركيز على تلك الاستهدافات إلى التركيز على معدلات التضخم في حد ذاتها كاستهداف وسيط. وقد عرفت هذه الإستراتيجية بسياسة استهداف التضخم، وهي تضع استقرار الأسعار في الأجل الطويل هدفها الأول الواجب تحقيقه. وقد أصبح لهذه الإستراتيجية إطار نظري وتجارب متراكمة، حيث نجحت العديد من الدول المتقدمة والنامية، خلال الخمسة عشر سنة الماضية في تطبيق هذه السياسة بفعالية وحققنت نتائج ايجابية فيما يتعلق بتخفيض معدلات التضخم واستقرار الأسعار.

إشكالية الدراسة:

وحيث أن الجزائر عانت كثيرا هي الأخرى من ظاهرة التضخم وأولت أهمية خاصة للحد منها، خصوصا منذ بداية عشرية التسعينات، فإن اهتمامنا اتجه من خلال هذه الدراسة إلى طرح الإشكالية التالية:

كيف تتعامل السلطات النقدية الجزائرية مع ظاهرة التضخم، وما مدى قدرتها على تطبيق

سياسة استهداف التضخم؟

التساؤلات الفرعية:

للإجابة عن السؤال الرئيسي أعلاه يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما المقصود بالتضخم؟ وما هي أهم مسبباته والآثار التي تتجم عنه؟
2. ما المقصود بالسياسة النقدية؟ وما هي أهدافها وأدواتها؟
3. فيما تتمثل سياسة استهداف التضخم؟ وهل يمكن اعتبارها أكثر فعالية في تحقيق استقرار الأسعار في الأجل الطويل؟
4. ما هي السياسة التي انتهجتها السلطات النقدية الجزائرية في معالجتها لظاهرة التضخم؟
5. ما مدى توفر السلطات الجزائرية على الشروط اللازمة للأخذ بسياسة استهداف التضخم؟

فرضيات الدراسة:

1. يعود التضخم في الجزائر إلى أسباب نقدية بحتة، ويؤثر سلبا على قرارات الاستثمار والادخار والإنتاج.
2. سياسة استهداف التضخم هي إطار متولد عن تطور السياسة النقدية التقليدية يعطي الأولوية لاستقرار الأسعار في الأجل الطويل كهدف نهائي، مما يعطيه فعالية أكبر في تحقيق هذا الهدف.
3. يتطلب التطبيق الفعال لسياسة استهداف التضخم العديد من الشروط ولكن أغلب هذه الشروط غير متوفر في الحالة الجزائرية.

أهمية الدراسة:

تكتسي الدراسة أهميتها من كون الجزائر في أمس الحاجة لوسيلة أو إستراتيجية، تخلصها من مشكلة التضخم التي سايرتها في عبر كافة مراحل مسارها الاقتصادي، حيث أن ما من مسعى نحو النمو والتنمية في الجزائر إلا وكان للتضخم انعكاسات سلبية تعيقه، وكون سياسة استهداف التضخم تعتبر من أنجع السياسات في محاربة التضخم، وذلك بناء على تجارب الدول المتبينة لها خلال الخمسة عشر سنة الماضية ومن هذا المنطلق كان لابد من دراسة مدى قدرة الجزائر كدولة نامية تعاني من العديد من الاختلالات وفي جميع المجالات، على تطبيق هذه السياسة الحديثة في محاربة التضخم.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. التعرف على ظاهرة التضخم، وكذا أسبابه وأثاره في الجزائر.

2. التعريف بالسياسة النقدية، ومعرفة أهم الأهداف التي تسعى إليها السلطة النقدية في الجزائر من خلال سياستها النقدية والأدوات التي تستخدمها من أجل ذلك.
3. تبيان مختلف الجوانب النظرية لسياسة استهداف التضخم، وبالأخص شروطها ومتطلباتها، والتعرف على أهم الخصائص التي تتميز بها عن غيرها من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية.
4. معرفة مدى إمكانية تبني الجزائر لسياسة استهداف التضخم، وذلك من خلال تقييم مدى توفرها على شروط نجاح هذه السياسة.

منهج الدراسة:

تم اعتماد المنهج الوصفي في الدراسة لوصف واستعراض المفاهيم المتعلقة بالتضخم والسياسة النقدية وكذا سياسة استهداف التضخم، بالإضافة إلى المنهج التحليلي في استعراض وتتبع أهم التطورات التي مرت بها أهداف وأدوات السياسة النقدية في الجزائر، وأيضاً في تقييم مدى توفر الجزائر على شروط تطبيق سياسة استهداف التضخم.

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي تناولت موضوع سياسة استهداف التضخم، مع التركيز على حالة الجزائر الدراسات التالية:

1. دراسة عبد العزيز طيبة (2004-2005): تناولت هذه الدراسة المقدمة لنيل شهادة الماجستير سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية الجزائرية كحالة خلال الفترة 1994-2003، وتهدف الدراسة إلى تحليل مدى فعالية السياسة النقدية التقليدية و سياسة استهداف التضخم في تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار مع إسقاطه على حالة الاقتصاد الجزائري.

وتوصلت الدراسة في ما يتعلق بسياسة استهداف التضخم انه لا يمكن استخدام هذه السياسة في الجزائر، وذلك لعدم استقاء الشروط العامة والأولية، وانه إذا ما أرادت تطبيق هذا الأسلوب في المستقبل عليها أن تجعل اقتصادها يقوم كلية على مبادئ اقتصاد السوق، مع تحرير كل من أسعار السلع والخدمات، أسعار الفائدة وسعر الصرف، التجارة الخارجية، وحرية حركة رؤوس الأموال.

2. دراسة أمينة دبات (2014-2015) : تناولت هذه الدراسة موضوع السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر كمذكرة نيل شهادة الماجستير، بإشكالية تنصب حول ماهي الأسباب المنشئة للتضخم في الجزائر؟ وهل يمكن للسياسة النقدية المنتهجة في الجزائر أن تقوم باستهداف التضخم، لأهداف عديدة أهمها دراسة فعالية السياسة النقدية من خلال استهداف التضخم في تحقيق استقرار الأسعار، وتحليل مدى قدرة الاقتصاد الجزائري على تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر، بالإضافة إلى أهداف متعلقة بالتضخم والسياسة النقدية.

وتوصلت الدراسة كذلك إلى أن الجزائر لا يمكنها في الوقت الحالي استهداف التضخم، مع عدم اعتبار ذلك مستحيل في ظل الإصلاحات القائمة ومعدلات التضخم المنخفضة، وأنه حتى تقوم السلطات النقدية باستهداف التضخم عليها أن تجعل اقتصادها يقوم على مبادئ اقتصاد السوق من خلال تحرير الأسعار.

3. بلعوز بن علي وطيبة عبد العزيز (2008): موضوع هذه الدراسة السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006) وتهدف إلى تقييم مدى فعالية هاتين السياستين في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر في مرحلة انتقاله إلى اقتصاد السوق، وذلك من خلال دراسة مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2006) ودراسة متطلبات تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر.

توصلت هذه الدراسة فيما يخص استهداف التضخم في الجزائر، إلى نفس نتائج الدراستين السابقتين حول عدم إمكانية تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر في الوقت الحاضر، مع إمكانية ذلك في المستقبل من خلال تبني السلطة النقدية هدف استقرار الأسعار في المدى كهدف أساسي للسياسة النقدية، وإعطاء استقلالية أكبر لبنك الجزائر، واعتماد النظرة المستقبلية في التنبؤ بالتضخم، مع إيجاد نموذج قياسي يعكس ارتباط هذا المعدل بأدوات السياسة النقدية.

4. دراسة محمد كريم قروف: كانت هذه الدراسة، بعنوان السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر، وهي دراسة تحليلية للفترة (1999-2011) تهدف إلى الإجابة عن الإشكالية المطروحة بما مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالجزائر خلال تلك الفترة، وهل بإمكان الهيئات النقدية اعتماد وتطبيق سياسة استهداف التضخم حالياً أو ضمن الفترات المختلفة اللاحقة باعتبارها أسلوباً حديثاً في إدارة سياستها النقدية؟.

توصلت بالإضافة إلى عدم تمكن الجزائر من تطبيق سياسة استهداف التضخم حالياً، إلى أن مسالة إصلاح السياسة النقدية في الجزائر لم تعد مسالة اختيارية في ظل التطورات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية على حد سواء، وإنما أضحت ضرورة بالغة تؤدي إلى خسائر كبيرة للاقتصاد الوطني كلما تأخرت، ومن هذا حسب الباحث لا بد على السلطة النقدية بالجزائر الاستجابة لمتطلبات العولمة والسعي في نفس الوقت إلى تحقيق التوافق مع التحديات الداخلية الجديدة.

تقسيم الدراسة:

تضمنت الدراسة ثلاثة فصول قبلها مقدمة وبعدها خاتمة، حيث تم في الفصل الأول معالجة الإطار النظري للتضخم من خلال أربعة مباحث، تتضمن كلا من مفهوم ونظريات تفسير للتضخم، أسبابه وآثاره الاقتصادية والاجتماعية؛ في حين تم في الفصل الثاني التطرق لمختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بسياسة استهداف التضخم كإطار حديث للسياسة النقدية، تضمن هو الآخر أربعة مباحث، خصص الأول منها لإعطاء لمحة عن السياسة النقدية التقليدية، أما ثانيها فكان بعنوان مفهوم سياسة استهداف التضخم فتضمن التعريف بهذه السياسة، عوامل ظهورها وأسباب تبنيها، أما المبحث الثالث فقد ابرز أهم الشروط والمتطلبات التي يستلزم توفرها في الدولة الراغبة في استهداف التضخم، بالإضافة إلى إجراءات تطبيق هذه السياسة وحاوّلنا من خلال المبحث الرابع إعطاء تقييم لسياسة استهداف التضخم، مع محاولة مقارنتها بالسياسة النقدية التقليدية، أما الفصل الثالث فكان بمثابة إسقاط لما تم التطرق إليه في الفصلين السابقين، حيث تضمن ثلاثة مباحث، تناول الأول ظاهرة التضخم في الجزائر من خلال إبراز طرق قياسه، أسبابه، وأهم آثاره الاقتصادية والاجتماعية، وكان المبحث الثاني بعنوان السياسة النقدية في الجزائر حيث تطرق إلى أهم التطورات الأساسية في الإطار القانوني والتنظيمي للسياسة النقدية في الجزائر، مع محاولة تقييم لأهداف السياسة النقدية في الجزائر وأهم الأدوات النوعية والكمية التي المستعملة من قبل بنك الجزائر، أما المبحث الثالث والذي يعبر عن جوهر الدراسة فقد تم فيه تقييم لمدى توفر الشروط العامة والأولية لسياسة استهداف التضخم في الجزائر، وذلك بعد الإشارة إلى تجربة بنك الجزائر في استهداف معدلات للتضخم في سنوات ألفين، بالإضافة إلى التطرق لأهم الصعوبات التي تواجهها الجزائر في تحقيق مسعى استهداف التضخم.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتضخم

تمهيد:

من الظواهر التي تدخل معالجتها ضمن إطار الاقتصاد الكلي، تلك المسائل التي تتعلق بظاهرة التضخم، هذه الظاهرة التي أصبحت من أكثر الظواهر الاقتصادية شيوعا وانتشارا وتداولاً ليس فقط على لسان المختصين، بل وحتى على لسان عموم المجتمع.

ويعد التضخم من بين المشاكل الاقتصادية التي تصيب اقتصاديات اغلب بلدان العالم، النامية منها والمتقدمة على السواء، وذلك نظرا للتأثيرات السلبية التي يمارسها التضخم على بقية مؤشرات الأداء الاقتصادي، وعلى البنية الاقتصادية للبلدان.

وعلى هذا كان لا بد من التعرض لمختلف الجوانب النظرية المرتبطة بهذه الظاهرة، وهو ما سنتطرق إليه في هذا الفصل الذي قسّمناه إلى أربعة مباحث، كما يلي:

المبحث الأول: ماهية التضخم.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتضخم.

المبحث الثالث: الأسباب المنشئة للتضخم.

المبحث الرابع: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم وطرق مكافحتها.

المبحث الأول: ماهية التضخم.

تدل كلمة التضخم أو inflation على الزيادة والكبر أو على شيء متضخم، لذا ترتبط فكرة التضخم منذ البداية بمعنى غير حميد، فالشيء المتضخم غير مناسب وغير مرغوب فيه، ويرجع أصل كلمة inflation إلى الكلمة اللاتينية inflatio، المقصود منها Enflure، التي تعني الانتفاخ.

المطلب الأول: مفهوم التضخم.

لم يتوصل علماء الاقتصاد إلى يومنا هذا، إلى وضع تعريف لظاهرة التضخم يلقي قبولا عاما نتيجة للاختلاف الفكري والمذهبي بين المدارس، ونظرا لاعتماد كل مفكر على أساس معين في تفسيره للتضخم، إلا أن المعنى المتداول بكثرة بين جل العلماء هو أن التضخم: ارتفاع غير طبيعي في المستوى العام للأسعار. فقد عرّف مثلا كاردينير أكلي التضخم بأنه : الارتفاع المستمر المحسوس في المستوى العام للأسعار أو معدل الأسعار، واستنادا إلى هذا لا تعد تضخما الحالة التي ترتفع فيها الأسعار بشكل قليل أو متقطع. وبضيف أكلي قائلا أن هذه الظاهرة تعبر عن حالة عدم التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي في الاقتصاد.¹

إضافة إلى تعريف التضخم بارتفاع الأسعار يمكن كذلك أن يطلق مصطلح التضخم على حالات وظواهر أخرى من أهمها:²

- الإفراط في إصدار النقود، وهو يشمل كل زيادة كبيرة في النقود المتداولة في الأسواق، مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، ويسمى هذا بتضخم العملة؛
- ارتفاع المداخل النقدية للأفراد بشكل غير مألوف أو ارتفاع عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح، ويدعى هذا النوع بتضخم الدخل؛

¹ ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي : قواعد، نظم، نظريات، سياسات، مؤسسات نقدية، دار الفكر، بدون مدينة ولا سنة نشر ص215 .

² سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2005_2006، ص 28 .

بالإضافة إلى أن مصطلح التضخم يطلق على ارتفاع التكاليف، وهو ما يعرف بتضخم التكاليف.¹

ويمكن إرجاع ضوابط وأسس تعريف التضخم إلى نوعين من المعايير وهي: التعاريف المبنية على الأسباب المنشئة للتضخم، والتعاريف المبنية على خصائص ومظاهر التضخم.

أولا : تعريف التضخم بناء على الأسباب المنشئة له.

يتم تعريف التضخم وفقا لأسبابه من خلال ثلاثة اتجاهات وهي:

1. تعريف التضخم على أساس النظرية الكمية النقدية: انتهجت المدرسة النقدية في تفسيرها

للتضخم مذهباً نقدياً، حيث اعتبر الاقتصاديون الكلاسيكيون التضخم ظاهرة نقدية تعود أسبابها إلى عوامل نقدية بحتة، فالتضخم النقدي وفق هذه النظرية يعني: كل زيادة في كمية النقود المتداولة تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار. هذا التعريف الخاص بالتضخم يقضي بأن الزيادة في إصدار النقود هي سبب حدوث الظواهر التضخمية، ومنه ارتفاع المستوى العام للأسعار السائدة.²

2. تعريف التضخم بناء على نظرية الدخل والإنفاق لكينز: يأخذ بعض الاقتصاديين بنظرية الدخل

و الإنفاق كمعيار لتحديد معنى التضخم والتي يمكن أن تعد كسبب من أسباب نشوئها، وتقضي هذه النظرية في تحديدها لمعنى التضخم : بأنه الزيادة في معدل الإنفاق والدخل، فازدياد الإنفاق النقدي ومن ثم الدخل النقدي يسبب ارتفاع الأسعار وتضخمها على فرض بقاء كمية السلع الموجودة في حالة ثبات، ولافتراض صلاحية هذه النظرية كمعيار لتعريف التضخم ينبغي أن تكون الزيادة في الإنفاق شاملة وعامة وبنسبة تفوق الزيادة في الإنتاج.³

3. تعريف التضخم بناء على نظرية العرض والطلب لفريدمان: ينتج التضخم وفق هذه النظرية

جراء حدوث خلل في التوازن بين العرض والطلب، فهناك من الاقتصاديين من بنى تعريفه للتضخم على القوى التي تحكم هذه العلاقة فعرفه بأنه: زيادة الطلب على العرض زيادة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وليكون هذا التحليل صحيحاً يشترط أن يتم ارتفاع الأسعار بشكل فجائي وغير متوقع، وكذلك يوجد من الاقتصاديين من اشترط أن يكون مستوى الأسعار العام هو المقصود بالأسعار المرتفعة، بحيث يشمل أسواق السلع

¹ أحمد الرفاعي، خالد الوزني مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق، ط6 ، دار وائل، عمان، 2003، ص249.

² غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص14.

³ المرجع نفسه، ص16.

وأسواق عوامل الإنتاج، ومن المفكرين الاقتصاديين الذين نادوا بهذه النظرية واعتبروها أساسا صالحا لتحليل أسباب التضخم هم: بيرو وليرنر وكينز:¹

ثانيا: تعريف التضخم بناء على خصائصه.

يبني تعريف التضخم وفق هذا الأساس على الخصائص والآثار الناتجة عنه وأهمها ارتفاع الأسعار. ومن تعاريف الاقتصاديين الذين اعتمدوا هذا الأساس نجد:²

روينس الذي يعرف التضخم : بأنه ارتفاع غير منتظم للأسعار.

وفلامان الذي يعرفه: بأنه حركة الارتفاع العام للأسعار.

وكلوزو الذي يعرفه: بأنه الحركات العامة لارتفاع الأسعار الناشئة عن العنصر النقدي كعامل محرك

دافع.

وغمن الذي يعرفه: بازدياد وسائل الدفع المستعملة بصورة غير عادية بالنسبة لكمية البضائع والخدمات المعروضة على المشتري خلال مدة زمنية معينة.

وكذلك كينز الذي يعرفه: بالزيادة في القدرة الشرائية التي لا تقابلها زيادة في الإنتاج.

وبيجو الذي يعرف حالة التضخم بتلك التي تصير بها الزيادات في الدخل النقدي اكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المحققة بواسطة عناصر الإنتاج.

بالإضافة إلى هذه التعاريف المبنية على أساس خصائص التضخم، يعرفه ايميل جام: بكونه حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار وتنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض.³

¹ المرجع نفسه، ص18.

² المرجع نفسه، ص22.

³ نبيل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة ودراسة تطبيقية للاقتصاد المصري، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1973 ص13.

أو أنه زيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.¹

أو هو: ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار أو متوسط الأسعار لكل السلع والخدمات.²

ويمكن القول أن التعاريف تعددت بسبب المنظور الذي يركز عليه كل واحد منها لكنها تدور كلها حول فكرة أساسية تتمثل في: حدوث زيادة في كمية النقود دون أن يقابلها زيادة مماثلة أو مشابهة لكمية السلع والخدمات وفي نفس الوقت تدهور في قيمة النقود، أي قوتها الشرائية.³

ويتميز التضخم بمجموعة من الخصائص من أهمها ما يلي:⁴

- نتاج لعوامل اقتصادية متعددة، قد تكون متعارضة فيما بينها، فالتضخم ظاهرة معقدة ومركبة ومتعددة الأبعاد في آن واحد.
- ناتج عن الاختلالات السعرية بين أسعار السلع والخدمات من ناحية، وبين أسعار عناصر الإنتاج (مستوى الأرباح والأجور وتكاليف المنتج) من ناحية أخرى.
- انخفاض قيمة العملة مقابل أسعار السلع والخدمات، والذي يعبر عنه بانخفاض القدرة الإنتاجية.

• أن التضخم يعبر عن الارتفاع الملموس في المستوى العام للأسعار، حيث يجب أن يكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار واضحا ومحسوسا في المجتمع، وأن يشمل الارتفاع فترة زمنية غير قصيرة، حيث يعبر عن التضخم بأنه عملية ديناميكية قابلة للملاحظة خلال فترة طويلة نسبيا.

¹ أسامه محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1999، ص 78 .

² صالح خصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، دائرة المكتبة الوطنية، بدون مدينة ولا سنة نشر، ص 106 .

³ سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار حلب الحقوقية، حلب، بدون سنة نشر، ص 126.

⁴ منتدى الأعمال الفلسطيني، ملتقى حول التضخم الاقتصادي. حالات ومفاهيم، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، افريل 2011

المطلب الثاني: أنواع التضخم.

لقد أدى تعدد التفسيرات التي أعطيت للتضخم إلى تعدد أنواعه، فهناك من الاقتصاديين من يقسمون أنواعه حسب قوته وهناك من يقسمونه حسب تحكم الدولة فيه، ومنهم من قسمه من حيث المنشأ، وفيما يلي سنورد أهم التقسيمات أو المعايير التي صنفت من خلالها أنواع التضخم:

أولاً: معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الأسعار.

وفقاً لهذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من التضخم:

1. **التضخم الطليق أو المكشوف:** ويتصف بانطلاق الأسعار نحو الارتفاع دون تدخل الدولة للحد من هذه الارتفاعات أو التأثير فيها، فقد تتدخل عوامل أخرى في رفع مستويات الأسعار ومنها الأوضاع السائدة في بعض القطاعات الاقتصادية، وكذلك العوامل النفسية للأفراد من بائعين ومشتريين...، وذلك إما لزيادة الطلب على السلع والخدمات، أو لزيادة تكاليف الإنتاج...¹
2. **التضخم المكبوت أو المقيد:** والذي لا تستطيع فيه الأسعار الارتفاع بسبب وجود سياسات وقيود نوعية أو كمية تمنع ذلك، إلا أن اختفاء هذه القيود سيدفع الأسعار إلى الارتفاع وبسرعة كبيرة.²

ثانياً: معيار تعدد القطاعات الاقتصادية.

تتحدد أنواع التضخم وفقاً لهذا المعيار حسب تنوع القطاعات الاقتصادية وفق تقسيم كينز إلى ما يلي:

1. **التضخم في أسواق السلع.** وينقسم إلى:

• **التضخم السلعي:** وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات سلع الاستهلاك، وذلك من خلال الزيادة في نفقات إنتاج السلع على الادخار، مما يترتب عليه تحقيق أرباح قدرية في قطاع صناعة سلع الاستهلاك.³

• **التضخم الرأسمالي:** هو ذلك التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار، حيث

يعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها، وكنتيجة لتفشي هذه الاتجاهات التضخمية فإن أرباحا

¹ نبيل الروبي، نظرية التضخم، ط2، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984، ص 25.

² أكرم حداد، مشهور هلول، النقود والمصارف - مدخل تحليلي ونظري -، ط2، دار وائل، عمان، 2008، ص196.

³ أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية (دراسة حالة الجمهورية اليمنية1990-2003)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 2005-2006، ص22.

كبيرة تتحقق في كلا القطاعين الاستهلاكي والاستثماري.¹

2.التضخم في سوق عوامل الإنتاج: وينقسم إلى:²

• **التضخم الربحي:** يحدث هذا النوع من التضخم عندما تحدد الأسعار الإدارية من طرف المؤسسات، خارج قوانين العرض والطلب في الأسواق، حيث أن ارتفاع الهوامش الربحية يمكن أن يحدث خارج كل ارتفاع في الطلب والأجور، في حين نلاحظ أن ضغط الأرباح سيكون أقل من ضغط الأجور لأن الأرباح ليست جزءا قليلا من سعر التكلفة.

• **التضخم الدخلي:** يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لارتفاع نفقات الإنتاج، ومن ضمن تلك النفقات ارتفاع أجور الكفاية للعمال.
ثالثا: معيار حدة التضخم.

ينقسم التضخم وفقاً لهذا المعيار إلى ما يلي:

1. التضخم الجامح: يحدث هذا النوع من التضخم بشكل خاص، بعد انتهاء الحروب، أو فقدان

الدولة لسلطتها بسبب أزمات أجماعية حادة، وفي ظلّه تنخفض قيمة النقود أو القوة الشرائية للنقود بشكل حاد وتدخل حركة الارتفاع في الأجور والأسعار في حلقة من الزيادات الكبيرة والمتتالية.³

2. التضخم غير الجامح (المتوسط،المعتدل): وهو تضخم ترتفع فيه الأسعار ولكن بمستوى أقل من

ارتفاعها في التضخم الجامح، حيث يأخذ معدل التضخم رقما منفردا، أي أقل من 10%، وفي هذه الحالة تحافظ النقود نسبيا على قوتها الشرائية، وبالتالي فإن الناس يستخدمونها في تعاقداتهم متوسطة الأجل، وكذلك كمخزون القيمة، وذلك لاطمئنانهم باستقرار قيمتها في المستقبل.⁴

رابعا: معيار مصادر التضخم و أسباب نشوئه.

¹ غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص64.

² حميد مقراني، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر(1988-2012)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة امحمد بوقرة - بومرداس، الجزائر، 2014_2015، ص42.

³ بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006، ص282.

⁴ السيد محمد السرتي، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص69.

يندرج تحت هذا المعيار كل من:¹

1. تضخم جذب الطلب: ينجم هذا النوع من التضخم عن زيادة الطلب الكلي مقارنة بالطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، وفي هذه الحالة تؤدي الزيادة في الإنفاق الكلي إلى ارتفاع في الأسعار بدلا من ارتفاع الناتج الحقيقي.

2. تضخم جذب التكلفة: يقصد به ارتفاع أسعار خدمات عناصر الإنتاج بنسبة أكبر من ارتفاع إنتاجياتهم الحدية.

3. التضخم المستورد: يعبر عن الزيادة المتسارعة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة ويظهر هذا النوع من التضخم في الاقتصاديات النامية كونها أكثر انفتاحا على العالم الخارجي واعتمادها الكبير على السلع المستوردة حيث ساهمت التطورات في ميدان النقل والاتصالات في نقل الأزمات الاقتصادية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، فارتفع أسعار النفط سنة 1973 دفع الدول المتقدمة إلى رفع أسعار صادراتها إلى الدول النامية بغية تعويض الزيادة التي حصلت في تكاليف إنتاجها.

هذا، بالإضافة إلى **التضخم الاستثنائي** الذي هو عبارة عن تضخم غير اعتيادي ينشأ نتيجة لظروف طبيعية كالزلازل، وثوران البراكين، أو انتشار الأوبئة والأمراض، أو الحروب... الخ؛ فهذه الظروف وغيرها قد تكون حافزا لظهور الاتجاهات التضخمية واستفحالها.²

المطلب الثالث: طرق قياس التضخم.

باعتراف جميع الخبراء، فإنه ليس هناك مقياس دقيق لقياس التضخم ولا توجد كذلك طريقة موحدة لقياسه، إذ يمكن قياس التضخم من خلال طريقتين مختلفتين وهما:

أولا : طريقة الأرقام القياسية.

تستخدم الأرقام القياسية لغرض قياس القوة الشرائية للأفراد والمشروعات والتعرف على تطور الأسعار والنقود السلعية خلال فترة زمنية معينة، حيث تعتمد على الأرقام القياسية للمقارنة بين سنتين إحداها سنة

¹ خديجة حمادي، علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص25.

² سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص39.

أساس والتي تعتبر ثابتة وتتسبب التعديلات السريعة إليها ، وسنة أخرى هي سنة المقارنة التي يراد فيها التعرف على مقدار التضخم ، ويستخدم الرقم القياسي لأسعار الجملة لقياس القوة الشرائية ومستوى المعيشة وكذلك الرقم القياسي لأسعار التجزئة لكونه أكثر ارتباطا بالقوة الشرائية للمستهلكين كأفراد، لكن الرقم القياسي لنفقات المعيشة هو الذي يتم استخدامه في الأغلب أثناء فترات التضخم.¹

وفيما يلي عرض لأهم الأرقام القياسية:²

1. الرقم القياسي (لاسبير La Speyres) المرشح بكميات فترة الأساس:

كلمة مرجح تشير إلى أن الرقم القياسي يأخذ الأهمية النسبية للسلعة بعين الاعتبار، وفي هذا الإطار اقترح لاسبير في 1864، ترجيح الرقم القياسي التجميعي للأسعار بكميات فترة الأساس، ويحسب كما يلي:

$$L = \frac{\sum P1 \times Q0}{\sum P0 \times Q0} \times 100$$

حيث: P0: أسعار فترة الأساس، Q0: كميات فترة الأساس، P1: أسعار فترة المقارنة،

ومنه يعبر الرقم عن أثر تغير السعر كما لو بقيت الكميات في فترة الأساس هي نفسها في فترة المقارنة.

2. الرقم القياسي (باش Paache Index) المرشح بكميات فترة المقارنة:

استخدم باش سنة 1874 رقما قياسيا لترجيح الأسعار، ولكن بكميات فترة المقارنة، كما يلي:

$$P = \frac{\sum P1 \times Q1}{\sum P0 \times Q1} \times$$

حيث: Q1: كميات سنة المقارنة .

3. الرقم القياسي الأمثل (رقم فيشر Fisher Index):

بعد استمرار الجدل حول مدى فاعلية الرقمين السابقين حتى العقد الثاني من القرن العشرين، جاء إيرفنج فيشر واقترح رقما قياسيا جديدا، وهو عبارة عن الوسط الهندسي لكل من رقمي لاسبير وباش، أي أنه

¹ عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، ط2، دار مجدلاوي، عمان، 1999، ص177.

² ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص207.

الجر التريبي لحاصل ضرب رقم لاسبير وباش.

$$F = \sqrt{P \times L}$$

تستعمل الأرقام القياسية السابقة لإزالة أثر التضخم من كل الوحدات الاقتصادية كالإنتاج، الاستهلاك الاستثمار.

ثانيا: طريقة الفجوات التضخمية.

لقد ظهر مصطلح الفجوة التضخمية كنتيجة لتطور التحليل الخاص بالتضخم عقب بداية الحرب العالمية الثانية، فهذا المصطلح هو من المصطلحات التي ابتدعها كينز في بحثه الذي أصدره عام 1940 بعنوان كيف تدفع نفقات الحرب؟¹

إن الهدف من قياس الضغط على المستوى العام للأسعار، يعود إلى تحديد الثغرة بين المتاح من السلع والخدمات ومدى نقصها أو زيادتها عن القوة الشرائية المتوفرة في أيدي المستهلكين، وبالتالي العمل على زيادة حجم المتاح منها أو الحد من القوة الشرائية لدى المستهلكين.²

إن تبيان النظريات المفسرة لظهور القوى التضخمية أدى إلى خلق معايير مختلفة تعتمد على معالم وأدوات خاصة بكل تيار فكري و من بين هذه المعايير:³

1. معيار فائض الطلب الكلي: يستند هذا المعيار إلى النظرية الكينزية في الطلب الفعال حيث أن الفجوة التضخمية وفقا لهذا المعيار هي عبارة عن الفرق بين الزيادة في الإنفاق الكلي المعبر عنه بالأسعار الجارية عن الناتج الوطني الحقيقي معبرا عنه بالأسعار الثابتة، كما يعرف كينز الفجوة التضخمية "بأنها وجود فائض الطلب الفعال على السلع يفوق المقدرة الحالية للطاقة الإنتاجية، أي انه إذا لم يرافق الزيادة في حجم الطلب الفعال زيادة مماثلة في حجم الإنتاج يظهر لدينا فائض في الطلب هذا الأخير يتسبب في ارتفاع المستوى العام للأسعار، و يمكن قياس الفجوة التضخمية باستخدام الصيغة التالية:

$$Dx = (Cp + CG + I) = Yr$$

¹ . <http://cte.univ.setif.dz/consenling/bouhssanalany> تاريخ الاطلاع 2016/02/14، 13:36.

² المرجع نفسه، ص6.

³ المرجع نفسه، ص ص6،7.

حيث: DX تمثل إجمالي فائض الطلب؛ CP: الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية؛ CG: الاستهلاك الجماعي بالأسعار الجارية؛ I: الاستثمار بالأسعار الجارية؛ YR: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

2. معيار الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي: استنادا إلى أسس النظرية الكمية النيوكلاسيكية فان هذا المعيار يأخذ في الاعتبار إمكانية تغير كل من الدخل أو الناتج القومي و أيضا إمكانية تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها، وطبقا لهذه النظرية فان الاستقرار النقدي يتحقق عموما إذا تعادل معدل التغير في كمية النقود مع معدل التغير في إجمالي الناتج القومي، وبالتالي الفرق بينهما أو معامل الاستقرار النقدي يصبح معادلا للصفر أي:

• $B=0$: بمعنى تساوي التغير النسبي في كمية النقود مع التغير في إجمالي الناتج القومي.

$$\frac{\Delta M}{M} = \frac{\Delta Y}{Y} \Rightarrow \frac{\Delta M}{M} = \frac{\Delta PIB}{PIB} \Rightarrow \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta PIB}{PIB} = B = 0$$

علما أن: B: معامل استقرار النقد؛ $\frac{\Delta M}{M}$: التغير النسبي في كمية النقود؛ $\frac{\Delta PIB}{PIB}$: التغير في الناتج الإجمالي القومي؛

• $B>0$: يعني التغير النسبي في كمية النقود أكبر من التغير في إجمالي الناتج الوطني أي:

$$B > 0 \Rightarrow \frac{\Delta M}{M} > \frac{\Delta PIB}{PIB} \Rightarrow \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta PIB}{PIB} > 0$$

وفي هذه الحالة نقول عن معامل الاستقرار النقدي أنه موجب أي أن معدل نمو النقود يفوق معدل النمو الناتج وهذا يكشف عن وجود فائض في القوة الشرائية يفوق المتاح من السلع والخدمات واستمرار هذا الفرق في الارتفاع يشير إلى نمو القوة التضخمية وهذه الأخيرة كما يعبر عنها معامل الاستقرار النقدي تكون وراء الارتفاع المشاهد في الأسعار واتجاهها المستمر نحو الارتفاع.

3. معيار الإفراط النقدي: يستند هذا المعيار إلى النظرية النقدية المعاصرة، حيث يصر ميلتون فريدمان رائد المدرسة النقدية على أن الاستقرار في المستوى العام للأسعار في المدة الطويلة لا يتحقق إلا بنجاح السلطات النقدية في تحديد ما أسماه بالحجم الأمثل لكمية النقود، بمعنى أن التغير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود هو التغير الاستراتيجي في إحداث التغير في مستوى الأسعار، فإذا كانت هناك زيادة

في الطلب على النقود مع انخفاض سرعة دورانها فان نصيب الوحدة المنتجة من النقود يجب أن يزيد بالقدر الذي يمكن فيه إلغاء أثر انخفاض سرعة دوران النقود عن حجمها الأمثل، مما يؤدي إلى إفراط نقدي يبعث على الارتفاع التضخمي للأسعار ومنه ظهور القوى التضخمية.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتضخم.

تختلف وتتعدد طرق تفسير ظاهرة التضخم من اقتصادي لآخر خلال كل فترة زمنية معينة، وبين كل فترة وأخرى، وهذا ما أفرز العديد من النظريات المفسرة للتضخم، والتي تتداخل وتتشابك في نواحي عديدة بهدف الوصول إلى تعريف واضح للتضخم، وسنركز في هذا المبحث على ثلاث نظريات أساسية في تفسير التضخم وهي النظرية الكلاسيكية، نظرية كينز، ونظرية فريدمان.

وقد سبق ورأينا تعريف التضخم وفقا لهذه النظريات النقدية، وفي هذا المبحث سنتطرق و بشيء من التفصيل لتفسير التضخم وفقا لكل نظرية من النظريات السابقة كالتالي:

المطلب الأول: تفسير التضخم وفقا للنظرية الكلاسيكية.

تعتبر النظرية الكمية في النقود من أولى المحاولات الجادة التي سعت نحو تفسير أسباب تقلبات الأسعار، ويقصد بالنظرية النقدية الكلاسيكية تلك النظرية التي نشأت وتطورت بفضل جهود الاقتصاديين في المدرسة الكلاسيكية والتي تبلورت فيما بعد وأصبحت تعرف باسم نظرية كمية النقود، وتهدف النظرية الكمية إلى التعرف على العوامل المحددة لقيمة النقد في أي لحظة من الزمن، وعلى اختلاف المفاهيم والتفسير لها يجمع معظم الاقتصاديين على أن جوهر النظرية هو تفسير التغير في كمية النقود وانعكاس ذلك على المستوى العام للأسعار، خاصة والمتغيرات الاقتصادية الأخرى عامة، وكانت النظرية النقدية محل دراسة العديد من المدارس الاقتصادية،¹ وتقوم النظرية الكمية للنقود على مجموعة من الفرضيات من بينها:

- كمية النقود هي العامل الأساسي والمؤثر في حركة الأسعار؛²

- تفترض التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج؛³

¹ http://ief.pedia.com/arab/wp.content/uploads/2014/04/%25d8. تاريخ الاطلاع 2016/02/14، 13:55.

² مهند الدرزي، معالجة التضخم في الاقتصاد السوري من خلال تعزيز التكامل بين السياسات النقدية والمالية، دراسة أعدت لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة دمشق، 2010، ص8.

³ المرجع نفسه، ص8.

- يتمثل الدور الوحيد للنقود في النشاط الاقتصادي في وظيفتها الأساسية كوسيط للاستبدال، أي لتسهيل عملية التبادل للسلع الحقيقية أو الأشكال الأخرى للثروة بعضها ببعض، فالنقود تطلب فقط لأنها وسيلة للحصول على السلع الحقيقية.¹
- اختزان النقود كثرة_اكتنازها_مستبعد تماما كتصرف رشيد، فالنقود حسبهم لا تمثل ثروة حقيقية حيث لا قيمة أو منفعة لها في حد ذاتها، ومنه وحسب رأيهم فالطلب الكلي على النقود يأتي من جانب واحد وهو الاحتياجات الخاصة بالمعاملات.²
- التوازن الحتمي بين الطلب الكلي على السلع المنتجة والعرض الكلي لهذه السلع فكل فرد ينتج ويبيع ما ينتجه من سلع بقصد شراء سلع أخرى، وهو يشتري إما سلعا استهلاكية أو سلعا استثمارية، وعليه فإن أي فرد منتج لابد أن تتعادل القيمة الكلية لمبيعاته ومشترياته معا، وهذا ما هو مؤكد من خلال قانون ساي للأسواق الذي ينص على أن كل عرض يخلق الطلب المقابل له.³
- السوق يتمتع بالمنافسة الكاملة وعلى ذلك فإن الأسعار تعكس نفقات الإنتاج.⁴

ويمكن توضيح مضمون نظرية كمية النقود من خلال الصيغ التالية:

أولا: معادلة التبادل لفيشر.

وتعد معادلة فيشر من أقدم النظريات التي تناولت النقود وتفسير تقلباتها، وتقوم هذه النظرية على أن التضخم يرجع إلى تزايد كمية النقود، بمعنى ارتباط التضخم بصورة أساسية بعرض النقود، أي أن قيمة النقود تتحدد وفق قوى العرض والطلب على النقود شأنها في ذلك شأن بقية السلع الأخرى، وعلى ذلك ترتبط التغيرات في قيمة النقود بمجموعة من العوامل التي ترجع إلى التغيرات في الطلب على النقود أو التغيرات في عرض النقود أو التغيرات في كليهما، معتمدة في ذلك على معادلة التبادل The Equation of Exchange ووفقاً لهذه المعادلة التي صاغها الاقتصادي الأمريكي Irving Fisher والتي ترى بأن التغيرات في قيمة النقود تتناسب عكسياً وبنفس النسبة مع التغير في كميتها، وذلك بافتراض ثبات سرعة تداول النقود، وكمية المبادلات. أي أنه وفقاً لهذه النظرية فإن المستوى العام للأسعار يتناسب تناسباً طردياً مع التغيرات في كمية

¹ راجع حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، ط1، دار المناهج، عمان، 2006، ص63، بتصرف

² عبد الرحمن يسرى احمد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص179.

³ المرجع نفسه، ص180، ص182.

⁴ المرجع نفسه، ص182.

النقود، بحيث ترتفع الأسعار عند زيادة كمية النقود وتتنخفض الأسعار عند انخفاض كمية النقود، وذلك بناء على افتراض أن الزيادة التي تحدث في كمية النقود توجه مباشرة نحو الإنفاق، بمعنى أنه لا يوجد اكتناز.¹

وتتنص هذه المعادلة على أن كمية النقود (M) مضروبة في سرعة تداول أو دوران النقود (V) تساوي سعر المنتج (P) مضروباً في كمية المبادلات (T) أي: $MV=PT$.²

ومع افتراض ثبات كل من (V و T)، فإن الزيادة في كمية النقود ستؤدي إلى ارتفاع الأسعار بنفس النسبة طالما أن النقود في التحليل الكلاسيكي تؤدي وظيفة واحدة، بصفتها أداة مبادلة ولا تطلب لذاتها، أي لا تؤدي خزين القيمة، بل هي مجرد عربة لنقل القيمة عند الكلاسيك.³

ثانياً: معادلة الأرصدة النقدية للنظرية التقليدية (معادلة كامبردج).

تختلف صورة الأرصدة النقدية عن سابقتها من حيث تركيزها على الطلب على النقود، والتي تتحدد بناء على رغبة الأفراد وحاجتهم إلى الاحتفاظ بكمية من الأرصدة النقدية في صورة نقود سائلة يحتفظ بها الأفراد لأغراض المعاملات، وتأخذ معادلة كامبردج الصيغة التالية: $M=K(P.Y)$

حيث: (M) تمثل كمية النقود (عرض النقود)؛ (P) تمثل المستوى العام للأسعار؛ (Y) تمثل الدخل القومي الحقيقي؛ (K) تمثل النسبة من الدخل الحقيقي للأفراد الذي يرغبون الاحتفاظ به في شكل نقود.

وتقوم معادلة كامبردج على اعتبار أن هناك نسبة من الدخل القومي الحقيقي الذي يفضل الأفراد الاحتفاظ به في شكل نقدي، وتفترض هذه الصورة أن الأسعار تتغير تبعاً للتغير في العلاقة بين عرض النقود والطلب عليها، ويتحدد التضخم وفقاً لهذه الصورة بناء على التغير في النسبة من الدخل التي يتم الاحتفاظ بها في صورة نقود سائلة، حيث يؤدي انخفاض تلك النسبة إلى ارتفاع مستويات الأسعار، وذلك نتيجة لتوجيه الجزء الأكبر من الدخل للإنفاق على شراء السلع والخدمات، وعلى العكس من ذلك يؤدي ارتفاع تلك النسبة إلى انخفاض مستويات الأسعار، وذلك نتيجة لانخفاض الإنفاق على شراء السلع والخدمات في المجتمع التي تتميز بمحدوديتها، وذلك نظراً لافتراض وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل

¹ أحمد محمد صالح الجلال، مرجع سبق ذكره، ص 38، 39.

² ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002، ص 217.

³ المرجع نفسه، ص 217.

الكامل، وعدم إمكانية زيادة الإنتاج في الأجل القصير، نظرًا لأن جميع الموارد الاقتصادية والبشرية في المجتمع مستخدمة إلى أقصى طاقة ممكنة، وبالتالي فمن غير الممكن زيادة الإنتاج في قطاع ما إلا على حساب النقص في إنتاج قطاع آخر.¹

مما سبق يتضح لنا أن المعادلتين السابقتين تبحثان مستوى الأسعار وعلاقته بكمية النقود مع اختلاف طريقة البحث، فالمعادلة الأولى (فيشر) تهتم بفكرة الإنفاق وبسرعة تداوله، بينما المعادلة الثانية (كامبرج) تهتم بالمال المحتفظ به سائلًا أو عدم الإنفاق، ونخرج من هذا أن المعادلة الأولى تهتم بالعوامل التي تحدد عرض النقود وتأثيرها على كميتها، أما الثانية فتركز على العوامل التي يتوقف عليها طلب الأشخاص للنقود.²

المطلب الثاني: تفسير التضخم وفقا للنظرية الكينزية.

يختلف تفسير التضخم في الفكر الكينزي، عن التفسير الذي ساد حول هذه الظاهرة في الفكر الكلاسيكي، ويرى اقتصاديو الفكر الكينزي بأن ظاهرة التضخم لا ترجع إلى الزيادة في كمية النقود، حيث اعتمدوا على تحليل مختلف العوامل التي تحكم مستوى الدخل القومي النقدي على اعتبار أن التغيرات في مستوى الدخل وتفسير أسبابها يصاحبها تقلبات في المستوى العام للأسعار.³

وقد اعتمد كينز في تحليله للتقلبات في المستوى العام للأسعار، على دراسة العوامل التي تحدد مستوى الدخل القومي، كما استند على التقلبات التي تحدث في الإنفاق القومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، وذلك باعتباره عاملاً هاماً في التأثير على مستويات الأسعار والتوظيف، مستعيناً في ذلك بأدوات اقتصادية تحليلية كالمضاعف والمعدل، أي أن التحليل الكينزي يعتمد في تفسير التغيرات في المستوى العام للأسعار على التفاعل بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي. ويعرف المضاعف (Multipleir) بأنه معامل عددي يعكس مدى الزيادة التي تحدث في الدخل القومي التي تنتج عن الزيادة الأصلية في الإنفاق، عن طريق ما تمارسه هذه الزيادة الأخيرة من تأثير على الإنفاق الاستهلاكي، كما يعرف المعدل (Accelerator) بأنه:

¹ أحمد محمد صالح الجلال، مرجع سبق ذكره، ص 39.

² عبد الفتاح سليمان مجدي، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب، القاهرة، 2002، ص 88.

³ نبيل الروبي، نظرية التضخم، مرجع سبق ذكره، ص 59.

معامل عددي يوضح العلاقة بين الزيادة التي تحدث في الاستثمار والزيادة التي تحدث في الطلب الاستهلاكي،¹ وتقوم هذه النظرية على عددٍ من الافتراضات تتمثل فيما يلي:²

- تفترض النظرية بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، وأن الوضع الاقتصادي في حالة توازن تحت مستوى العمالة الكاملة، وذلك باعتبار أن العمالة الكاملة حالة استثنائية وليست عامة؛

- إعطاء الأهمية للطلب المباشر على النقود، ودراسة علاقة الطلب على النقود بمستوى الإنفاق القومي، بما يمكن من تحديد العلاقة بين كل من مستوى الإنفاق القومي والدخل القومي، وفي نفس الوقت يؤكد انخفاض الأهمية في بحث العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، على اعتبار إمكانية تحقيق زيادة في كمية النقود في الاقتصاد دون أن يصاحب ذلك ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وذلك نتيجة لزيادة درجة تفضيل السيولة، وانخفاض سرعة دوران النقود؛

- أن الدخل القومي يتحدد عند تعادل الادخار مع الاستثمار، كما أن سعر الفائدة يتحدد بناء على الطلب على السيولة وعرض النقود؛

- ترى هذه النظرية ضرورة زيادة الإنفاق الحكومي في حالة الانكماش، وذلك بخلق عجز في الميزانية العامة، من خلال زيادة النفقات الحكومية عن الإيرادات الحكومية، كما ترى بضرورة خلق فائض في الميزانية في حالة التضخم، من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي، وزيادة الإيرادات الحكومية.

وتركز هذه النظرية كما أسلفنا على أن المستوى العام للأسعار يتحدد بناء على التفاعل بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي، وليبيان ذلك التفاعل يتم التفريق بين حالة ما قبل بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، وحالة ما بعد بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، ونوضح ذلك فيما يلي:³

أولاً: مرحلة ما قبل بلوغ الاقتصاد القومي مستوى التشغيل الكامل: حيث يعاني الاقتصاد فيها من تعطل في قسم من موارده الإنتاجية القابلة للتشغيل، وفي هذه الحالة عندما يزيد الإنفاق على الاستهلاك وهكذا بفعل المضاعف وتحت ظروف الكساد، وفي مواجهة مرونة كبيرة لعرض عوامل الإنتاج القابلة

¹ أحمد محمد صالح الجلال، مرجع سبق ذكره، ص 42.

² المرجع نفسه، ص 42.

³ محمد عزت غزلان، الاقتصاد الكلي: الحسابات-النظرية-السياسة، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص ص 183، 184.

للتشغيل تعكس الزيادة المتتالية في الدخل والإنفاق نفسها في زيادة الإنتاج، محدثة ارتفاعاً ضئيلاً في الأسعار، أي مع استمرار زيادة الإنفاق وعندما يقترب الاقتصاد القومي من وضع التوظيف الكامل، فإن فائض الطلب لا يعبر عن نفسه في زيادة الإنتاج فقط بل تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور، ويطلق على هذا النوع من التضخم الذي يبدأ في الظهور قبل وصول الاقتصاد القومي مرحلة التوظيف الكامل (التضخم الجزئي partial or semi-inflation).

ثانياً: مرحلة بلوغ الاقتصاد القومي مستوى التشغيل الكامل: حيث تكون الطاقات الإنتاجية قد وصلت إلى أقصى حد في تشغيلها، وهنا إذا افترضنا حدوث زيادة في الطلب الكلي، فإن هذه الزيادة لا تنجح في إحداث أي زيادة في الإنتاج أو العرض الكلي للسلع والخدمات، حيث تكون مرونة العرض الكلي قد بلغت الصفر، فالزيادة في الطلب الكلي عند المستوى الثابت للنتاج القومي تخلق فائض طلب يعكس نفسه انعكاساً كاملاً في رفع الأسعار، ويستمر الارتفاع في الأسعار طالما استمر وجود قوى تضخمية متمثلة في فائض طلب يدفع بها إلى الأعلى، ويطلق كينز على هذا النوع من التضخم (التضخم البحت Pure Inflation)، ومن الجدير بالذكر أنه يمكن أن يطلق عليه (التضخم الناشئ عن جذب الطلب Demande pull inflation).

المطلب الثالث: تفسير التضخم وفقاً لنظرية فريدمان:

على الرغم من حدة الانتقادات التي وجهت إلى نظرية كمية النقود، والتي كانت تفسر التضخم على اعتباره ناتجاً عن الإفراط في عرض النقود، والذي يولد إفراطاً في الطلب على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، فإن الاقتصاديين تبنا من جديد أفكار هذه النظرية، وتعتبر مدرسة شيكاغو والتي يعد ميلتون فريدمان من روادها من أكثر الاتجاهات المعاصرة التي تبنت من جديد نظرية كمية النقود، على اعتبار أنها أصلح النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة التضخم، وخاصة بعد أن فقدت أفكار كينز لمعانها وبريقها والتي كانت تعتبر بمثابة المرشد بالنسبة للسياسات الاقتصادية في الدول الغربية.¹

ويرى فريدمان في تفسيره للتضخم باعتباره نتيجة للنمو غير المتوازن بين كمية النقد وحجم الإنتاج، أي نتيجة الزيادة في كمية النقود، بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج، والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستويات الأسعار، كما يعتبر فريدمان سرعة تداول النقود (أو الطلب على النقود) دالة عدد من المتغيرات

¹ أحمد محمد صالح الجلال، مرجع سبق ذكره، ص 44.

النقدية التي يمكن التنبؤ بها، ذلك بخلاف النظرية القديمة في كمية النقود، التي تعتبر سرعة التداول ثابتة ومجرد رقم يمكن التنبؤ به.¹

ولم يحاول فريدمان دراسة الدوافع التي تدفع الناس إلى الاحتفاظ بالنقود كما فعل السابقون، بل عني بدراسة كيفية تحديد القدر المناسب من النقود اللازمة للتشغيل والتداول، أي انه اعتبر الاحتفاظ بالنقود حقيقية قائمة لا داعي لدراسة الدوافع إليها، وتعتبر النقود عند فريدمان إحدى صور الاحتفاظ بالثروة العديدة، إذ هناك صور عديدة للاحتفاظ بالثروة مثل السلع المعمرة والأدوات والأوراق المالية، وذلك بالإضافة إلى التسليم برغبة الأفراد الذين يفضلون مختلف وسائل الاحتفاظ بالثروة في الحفاظ على حيازة قدر معين من النقود الذي يرغب الأفراد من حيازته أو بمعنى آخر دراسة محددات الطلب على النقود.²

وقد أمكن لفريدمان حصر هذه المحددات أو العوامل التي يتوقف عليها تحديد الطلب على أية سلعة أو خدمة وهي الدخل والأسعار والأذواق والتوقعات وسعر الفائدة وعوائد الصور الأخرى من وسائل الاحتفاظ بالثروة، ونسبة الثروة غير البشرية إلى الثروة البشرية، ويقصد بالثروة البشرية العمالة الماهرة والكفاءات الإدارية والإنتاجية، أما غير البشرية فهي الأنواع الأخرى من الثروة كالأسهم والسندات والسلع وغيرها، وعادة ما يهمل العديد من الاقتصاديين هذا الجانب من التحليل بغرض التبسيط والإيضاح وصعوبة القياس الدقيق.³

ومن الفرضيات الهامة في نظرية فريدمان:⁴

- يعتبر الدخل الدائم الذي يمتاز بالاستقرار هو مقياس الثروة، وبالتالي يعبر عن مقدار الإنفاق والطلب وبالتالي يحدد سلوك المستهلك الذي يقرر في النهاية حالة الاستقرار من عدمها في الاقتصاد؛

- الطلب على النقود لن يتقلب كثيرا مع حركات الدورة الاقتصادية سواء رواج أو كساد لان الطلب على النقود يرتبط بالدخل الدائم الذي يتأثر بدرجة صغيرة بالدورة التجارية فالدخل الدائم فكرة مستقرة لا يتعرض لتقلبات عنيفة في مستواه ومن ثم يصبح الطلب النقدي مستقرا وهذا التفكير يتوافق مع الفكر

¹ حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية: دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية 2007، ص 86.

² المرجع نفسه، ص 86.

³ المرجع نفسه، ص 86.

⁴ <http://iefpedia.com/arab/wp.content/uploads/2014/04/%25d8> تاريخ الاطلاع 2016/02/14، 13:55.

الكلاسيكي الذي يدور حول فكرة استقرار دالة الطلب على النقود فافتراض ثبات سرعة دوران النقود واستبعاد تأثير سعر الفائدة على الطلب على النقود وهي نفس أفكار فريدمان لان تحليله سيكون متناسقا معها؛

- أن الطلب على النقود غير حساس للتغير في سعر الفائدة؛

- أن التغيرات في الإنفاق الكلي يمكن تفسيرها مباشرة بالتغيرات في كمية النقود.

من خلال ما سبق يتبين لنا مدى التقارب بين آراء كل من نظرية كمية النقود في الفكر الكلاسيكي والنظرية الكمية الحديثة، وذلك من خلال اعتبارهما أن التضخم ما هو إلا نتيجة لزيادة كمية النقود المتداولة بالنسبة لكمية الإنتاج، غير أن النظرية الكمية الحديثة لم تفترض ثبات كل من الإنتاج وسرعة تداول النقود والتي تمثل نقطة الاختلاف بين النظرية الكمية الحديثة ونظرية كمية النقود في الفكر الكلاسيكي، حيث أن النظرية الكمية الحديثة لم تفترض حالة التوظيف الكامل، وعلى ذلك يعتبر حجم الإنتاج عنصرا متغيرا، وذلك بعكس الآراء التي وردت في الفكر الكلاسيكي، ويرى فريدمان بأن ثبات كمية النقود في المجتمع - على سبيل الافتراض - مع زيادة حجم الناتج الإجمالي، سوف يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار، وذلك بافتراض ثبات العوامل الأخرى، ويرجع الانخفاض في المستوى العام للأسعار نتيجة لانخفاض نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود المتداولة في المجتمع، وعلى الرغم من الرواج الذي لاقته أفكار النظرية الكمية الحديثة في الدول الرأسمالية المتقدمة من خلال تفسيرها لظاهرة التضخم باعتبارها ظاهرة نقدية بحتة ناجمة عن الاختلال الحاصل نتيجة نمو كمية النقود بنسبة أكبر من نمو كمية الإنتاج، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود المتداولة مما يدفع بالمستوى العام للأسعار نحو الارتفاع،¹ فإن هذه النظرية ومن خلال تفسيرها لظاهرة التضخم، لا تتناسب الاقتصاديات المتخلفة التي تعاني من مشاكل ترجع إلى ضعف هياكل الإنتاج وعدم كفاءة جهاز السوق، والذي يعتمد في تحقيق التوازن في الاقتصاديات المتقدمة على قوى العرض والطلب، والذي لا يتحقق في ظل اقتصاديات الدول المتخلفة، بالإضافة إلى عدم كفاءة النظام المصرفي فيها.²

¹ أحمد محمد صالح الجلال، مرجع سبق ذكره، ص 46.

² المرجع نفسه، ص 46.

المبحث الثالث: الأسباب المنشئة للتضخم.

تتعدد الأسباب المنشئة والمفسرة للتضخم، حيث لا يمكن تفسير التضخم أو إرجاعه لسبب واحد إلا إذا كانت لهذا السبب درجة مهيمنة على باقي الأسباب الأخرى، وهذا التعدد في الأسباب يؤدي إلى مظاهر تضخمية مختلفة، وقد أصبح واضحاً أن ارتفاع الأسعار لا يمثل سبباً للتضخم ولكن يمثل نتيجة طبيعية له ولقد ظهرت آراء كثيرة تحاول تفسير التضخم وإرجاع أسبابه لعوامل متعددة، منها ما تدفع بالطلب الكلي للارتفاع، ومنها ما تدفع بالعرض الكلي إلى الانخفاض بالإضافة إلى العديد من الأسباب الهيكلية.

المطلب الأول: الأسباب الدافعة بالطلب الكلي للارتفاع.

تفسر أغلب النظريات الحديثة التضخم بوجود إفراط في الطلب على السلع والخدمات، أي زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي، حيث أن المنتج يتحدد سعره عند تعادل الطلب عليه مع المعروض منه، فإذا حدث إفراط في الطلب لسبب ما مع بقاء العرض على حاله أو زاد بنسبة أقل، يرتفع سعر هذا المنتج. ومن الأسباب التي تؤدي إلى رفع الطلب الكلي ما يلي:

أولاً: زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري: إن النظريات الخاصة بالتوازن والخاصة بالعرض والطلب الكليين وجهاز الأثمان، تفترض اقتران الخلل في التوازن بالزيادة في الإنفاق الكلي عند مستوى التشغيل الكامل، عند هذا المستوى يحدث التضخم والمتمثل في الزيادة في الإنفاق الكلي، الذي لا تقابله زيادة مماثلة في المنتجات والسلع المعروضة على فرض الوصول إلى حجم التشغيل الكامل.¹

ثانياً: التوسع في فتح الاعتماد من قبل المصارف: إن توسع البنوك التجارية في منح الائتمان والاعتماد، يعتبر مهماً في تزويد الأسواق بمبالغ نقدية كبيرة، فقد ترغب الدولة في تنشيط الأعمال العامة وزيادة الإنتاج، فتشجع المصارف على زيادة عمليات الائتمان بوسائلها المعروفة كتخفيض سعر الفائدة فيزيد إقبال المؤسسات على الاستثمار وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار منبئاً عن ظاهرة تضخمية.²

¹ محمد جبوري، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود، بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر 2012_2013، ص 162.

² بن علي بلعوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 149.

ثالثاً: العجز في الميزانية: إن العجز في الميزانية لا يحدث صدفة بقدر ما تعتمد الدول إحدائه لتمويل خطط تنوي الحكومة القيام بها، فتلجأ إلى توفير النفقات الضرورية اللازمة لها بوسائل كثيرة ويقصد بإحداث عجز في الميزانية زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة بالقدر الذي تقتضيه الحكومة من البنك المركزي، وهي وسيلة معتمدة تلجأ إليها الحكومة وهي على علم بآثارها السلبية، من قبل الافتراض أن ذلك يكون في سبيل إنعاش النشاط الاقتصادي، وتوفير الرواج الاقتصادي، هذا في حالة ما قبل التشغيل الكامل أما إذا كانت جميع الطاقة الإنتاجية مشغولة، فإن النفقات العامة في هذه الحالة لا تجد لها منفذا سليماً وتكون في هذه الحالة سبباً في ارتفاع الأسعار.¹

ونجح كل Catao و Terrones (2001)، في ربط التضخم في المدى الطويل بالجزء الدائم من العجز المالي مقاساً بنسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما لوحظ أن انخفاض نسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% تؤدي إلى تقليص التضخم بنسبة تتراوح بين 1,5 و 6,0% اعتماداً على حجم عرض النقود.²

رابعاً: الارتفاع في معدلات الأجور: السبب المباشر و الفعال في ارتفاع معدلات الأجور و نفقات المعيشة، تكمن في صلب الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية ذاتها التي تسمح بحرية النقابة العمالية، وإعطائها حق الإضراب تبريراً لتحقيق مطالبهم في رفع الأجور، فزيادة الأجور ترفع من حدة التكاليف الإنتاجية مما يخفض من معادلات الأرباح عند مستوى التشغيل الكامل ويقود إلى زيادة الأسعار.³

المطلب الثاني: الأسباب الدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض.

العوامل الناشئة من جانب العرض تندرج تحت ما يسمى بالمدرسة النيوية، التي تركز على دور القيود والمحددات التي تؤثر في جانب العرض، كأحد أسباب النمو النقدي، ومن ثم كمصدر للتضخم، فالتضخم من وجهة نظر هذه المدرسة ينتج عادة من الاختناقات التي تحدث في الاقتصاد الحقيقي، حيث أن انخفاض العرض الكلي لا يرجع إلى ارتفاع حجم الطلب الكلي، وإنما يعود لعوامل كثيرة منها:

¹ غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص 98.

² المرجع نفسه، ص 99

³ محمد جبوري، مرجع سبق ذكره، ص 163.

أولاً: زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج. قد يكون ارتفاع تكاليف الإنتاج ناتجا عن نقص في إنتاج قطاع معين ، يدخل هذا الأخير في إنتاج قطاع آخر عن طريق زيادة أسعار المواد الأولية نقلها والتأمين عليها، أو عن ارتفاع تكلفة رأس المال، كما يرجع إلى ارتفاع تكاليف صيانة الآلات المستخدمة في الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع نفقة استهلاكها خاصة إذا كانت أسعار الآلات الحديثة مرتفعة، لذا يتعين على المشروع رفع أسعار الإنتاج النهائي، ليتمكن من تعويض تلك الزيادات في التكاليف من خلال إضافته هوامش ربح أكبر إلى النفقات، فترتفع الأسعار بالضرورة خاصة إذا كانت المشاريع في وضع احتكاري داخل السوق.¹

ثانياً: ارتفاع الأجور. إذا استطاعت نقابات العمال بقوتها التفاوضية من الضغط على المنتجين برفع الأجور مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج التي يتحملها المشروع، بحكم أن المنتجين باستطاعتهم أن ينقلوا تلك الزيادة إلى أسعار المنتجات النهائية بحكم قوتها الاحتكارية أو شبه الاحتكارية في السوق، ثم إن شعور النقابات بانخفاض القوة الشرائية للأجور بسبب زيادة الأسعار يجعلهم يطالبون بزيادة جديدة في الأجور يتبعه ارتفاع في الأسعار، فتتعاقب هذه الزيادات لتدخل فيما يسمى حلقة التضخم اللولبي، وتعتبر الزيادة في الأجور تضخمية إذا تجاوزت هذه الزيادات الزيادة الكلية في إنتاجية العمل، مما تحدث أثرا على النفقات ومن تم على الأسعار.²

ثالثاً: عدم مرونة الجهاز الإنتاجي. يمكن للجهاز الإنتاجي أن يكون معطلا أو قليل المرونة (مرونة عرض الإنتاج تقترب من الصفر)، بحيث لا يؤدي إلى تحقيق زيادة في السلع والخدمات لكونه يعمل بكل طاقاته القصوى، أو لبلوغ لاقتصاد حالة التوظيف الكامل لكل عناصر الإنتاج، وبذلك يسمح بارتفاع أسعار عوامل الإنتاج التي تنعكس على ارتفاع أسعار المنتجات،³ وتعود عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في مقابلة الطلب الكلي الفعال إلى:⁴

1. تحقق الاستخدام الكامل: قد يصل الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل التام لجميع العناصر الإنتاجية

بحيث يعجز الجهاز الإنتاجي عن كفاية متطلبات الطلب الكلي المرتفع؛

¹ عبد العزيز طيبة ، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات تحضير الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2004_2005، ص28.

² المرجع نفسه، ص28.

³ المرجع نفسه، ص29.

⁴ بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص ص151،152.

2. **عدم كفاية الجهاز الإنتاجي:** قد يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة، وعدم القدرة على تزويد السوق بالمنتجات الضرورية ذات الطلب المرتفع، ويمكن أن يعود سبب ذلك إلى نقص الفن الإنتاجي أو أن الأساليب المتبعة في الإنتاج قديمة لا تفي بمتطلبات السوق الحديث؛

3. **نقص في عناصر الإنتاج:** كالعمال، الموظفين المختصين، المواد الأولية... الخ.

رابعا: قيام المشاريع الاحتكارية برفع الأسعار. إن تفسير التضخم عن طريق رفع التكلفة ينقسم إلى شطرين: الأول تفسير التضخم عن طريق ارتفاع الأجور، أما الثاني تضخم الأرباح بحيث تلجأ المشاريع الاستثمارية التي يسودها حالة الاحتكار أو شبه الاحتكار إلى رفع الأسعار والتحكم في كميات الإنتاج بهدف تعظيم الأرباح عن طريق زيادة نسبة مئوية التي تضاف إلى نفقات الإنتاج، مما يترتب عليه ارتفاع المستوى العام للأسعار، فإذا اختلفت طبيعة الهيكل الإنتاجي القائم من حيث كونه تنافسيا أو احتكاريا، فإنه يؤثر على المستوى العام للأسعار.¹

خامسا: ارتفاع أسعار الواردات. إذا كان العرض المحلي يعتمد بصفة كبيرة على الواردات من السلع تامة الصنع أو السلع الوسيطة أو المواد الأولية، فإن ارتفاع أسعارها يؤدي إلى ارتفاع مباشر في تكاليف الإنتاج ما يعكس ارتفاعا في الأسعار.²

المطلب الثالث: الأسباب الهيكلية للتضخم.

إذا كانت الأسباب التي سبق ذكرها في إحداث التضخم تعود إلى العوامل النقدية البحتة سواء ظهر ذلك على جانب الطلب الكلي أو العرض الكلي، فإن تفسير التضخم يرجع أيضا إلى اختلالات فعلية في هيكل الاقتصاد وفي كيفية توزيع الموارد الاقتصادية حسب نظرة المدرسة الهيكلية أو البنوية.

يمكن التفرقة بين تيارين في هذه المدرسة، ركز الأول على التغيرات الهيكلية التضخمية في البلدان النامية، وركز الثاني على هذه التغيرات في الدول المتقدمة، يفسر التضخم الهيكلية وفق التيار الأول بطبيعة هياكل هذه الدول، وتسببه جهود التنمية، لذا يتوجب البحث والكشف عن مثل هذه الاختلالات ومحاولة معالجتها بطريقة مناسبة، لأن التضخم يمكن أن ينشأ في هذه البلدان حتى في ظل عدم تزايد الطلب الكلي ومن أهم مظاهر الاختلال الاقتصادي في هذه الاقتصاديات:

¹ عبد العزيز طيبة، ص 29.

² المرجع نفسه، ص 30.

أولاً: الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية. فمعظم الدول المتخلفة والآخذة في النمو، تتميز بتخصص شديد في إنتاج وتصدير مادة أو عدد قليل من المواد الأولية، ومن المعروف أن الطلب على المواد الأولية يتعرض لتقلبات شديدة في الأسواق العالمية، وفي مواجهة عرض غير مرن في إنتاج المواد الأولية تتقلب أسعارها بشدة، فعندما يزيد الطلب العالمي على هذه السلع ترتفع أسعارها بشدة وفي ضوء سيطرة هذه السلع على صادرات هذه الدول، ترتفع حصيلة صادراتها بشكل غير عادي، وترتفع الدخول الفردية وترتفع حصيلة الدولة من الضرائب، فيزيد الإنفاق القومي في ظل عدم مرونة الإنتاج المحلي فترتفع الأسعار، كما أن ذلك يؤدي إلى زيادة النقود المتداولة والطلب.¹

ويرى الهيكليون أن موجة تضخمية سوف تتبع حتى عندما يحدث تدهور شديد في أسعار الصادرات حيث تنخفض حصيلتها، وبالتالي تنخفض الدخول وحصيلة الدولة من الضرائب، وفي ضوء عجز هذه الدول عن تخفيض إنفاقها العام، تضطر إلى إحداث عجز في ميزانيتها العامة، يمول عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي وطبع النقود الجديدة، ومن جهة أخرى ينخفض حجم السلع المستوردة وبالتالي ارتفاع أسعارها محلياً وخاصة الضرورية منها.²

ومع استمرار انخفاض حصيلة الصادرات تلجأ الحكومات إلى تخفيض القيمة الخارجية لعملاتها بغية تشجيع صادراتها، وهذا يؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة على اختلاف أنواعها مقدرة بالعملة المحلية، وهذا ينشر موجة شاملة من ارتفاع الأسعار المحلية.³

ثانياً: جمود الجهاز المالي للحكومة في البلاد المتخلفة. ويترتب عن هذا ما يسمى بانخفاض الجهد الضريبي، والذي يعني انخفاض نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج القومي بالمقارنة بالوضع في البلدان المتقدمة، ويرتبط هذا أيضاً بضآلة مرونة الحصيلة الضريبية تجاه التغيير في حجم الدخل، الأمر الذي يترجم في النهاية في عدم نمو هذه الحصيلة بما يتناسب مع حجم الإنفاق العام، ويرجع جمود الجهاز المالي إلى عدم شمول الجهاز الضريبي وعدم قدرته في أن يطول المصادر المختلفة للدخول، وانتشار ظاهرة التهرب الضريبي، والنتيجة الواقعية لهذا النوع من الاختلال الهيكلي إزاء عدم مقدرة الحكومات على تخفيض إنفاقها العام سواء لإغراض اجتماعية أو تنموية، وفي ضوء قصور إيرادات الحكومة من الضرائب، لجمود جهازها

¹ محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص309.

² المرجع نفسه، ص310،309.

³ المرجع نفسه، ص310.

المالي، أن تضطر هذه الحكومات لتمويل العجز في ميزانيتها العامة بقوة شرائية جديدة تحصل عليها من الجهاز المصرفي والبنك المركزي أي تمول هذا العجز تمويلا تضخميا.¹

ثالثا: الفجوة الغذائية في البلاد المتخلفة. والتي تتمثل في قصور الإنتاج المحلي من المواد الغذائية عن إشباع حاجات السكان منها، وبالتالي تضطر إلى الاستيراد، كما أن هذه الفجوة تميل للاتساع وذلك لتزايد الطلب على المواد الغذائية بمعدل أكبر من نمو إنتاجها محليا والذي يتميز عموما بانخفاض مرونته وهذا التزايد في الطلب يعود إلى النمو السكاني، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك الغذائي خاصة لدى الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل، وعدم الاهتمام بالتنمية الزراعية، ويؤدي قصور عرض المواد الغذائية عن مسايرة الطلب عليها إلى ارتفاع الأسعار.²

رابعا: طبيعة عملية التنمية وما تولده من ضغوط تضخمية في مراحلها الأولى. ومن هذه الضغوط خلق تيار نقدي وإنفاقي يفوق كثيرا المتاح من السلع المحلية والمستوردة، مما يرفع الأسعار، فالمرحل الأولى للتنمية تتميز بإنفاق استثماري ضخم لإنشاء مشروعات البنية التحتية، أي أن توليد دخول نقدية كبيرة يحدث اختلالا في بنیان الطلب على السلع الاستهلاكية في علاقته بالعرض المتاح منها، كما انه من المعلوم أن هذه المشروعات تولد دخولا نقدية بصورة مستمرة ولكنها تنتج إنتاجا لا يصلح للاستهلاك المباشر.³

ويشير الهيكليون إلى أن اختلالا بين التيارين النقدي والسلعي ينشأ خلال ما يعرف "بفترة التفريخ" وهي الفترة التي تتقضي بين الإنفاق الاستثماري على إنشاء مشروعات إنتاجية وبين بدء ظهور الإنتاج من هذه المشروعات، وتزيد حدة هذا الاختلال كلما طالقت هذه الفترة، كما هو الحال بالنسبة للمشروعات الصناعية الثقيلة، كما يشير الهيكليون أيضا إلى نوع من الاختلال ينشأ بسبب التحولات التي تحدث في بنیان الطلب والعرض لبعض المنتجات بسبب التركيز على تنمية بعض القطاعات، يترتب عليها زيادة الطلب على منتجات معينة في مواجهة ضعف أو عدم مرونة عرضها، فترتفع أسعارها، وينتشر هذا الارتفاع السعري بين القطاعات الأخرى.⁴

¹ محمود يونس، عبد النعيم مبارك، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002-2003، ص 403،404.

² محمد عزت غزلان، مرجع سبق ذكره، ص 311،312.

³ محمود يونس، مرجع سبق ذكره، ص 405.

⁴ المرجع نفسه، ص 405.

أيضا يحدث تركيز كبير للدخول لدى فئة قليلة من السكان لا تملك وعيا ادخاريا وبالتالي يزيد ميلها للاستهلاك، وبالتالي يزيد الاختلال بين التيارين السلعي والإنفاقي، وأخيرا في ضوء قصور المتاح من النقد الأجنبي من حصيلة الصادرات وغيرها من المصادر، والضغط على استخدام النقد الأجنبي في تمويل استيراد السلع الاستثمارية اللازمة لعمليات التنمية، تضعف مقدرة هذه الدول على استيراد السلع الاستهلاكية، التي يتزايد الطلب عليها، ويعجز الإنتاج المحلي البديل عن مواكبة الطلب المحلي، وتزيد معه حدة الاختلال بين التيارين السلعي والإنفاقي.¹

المبحث الرابع: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم وطرق مكافحتها.

التضخم كظاهرة نقدية له من الآثار الاقتصادية والاجتماعية ما يتجاوز خاصيته النقدية، فهو يرتب نتائج متميزة تنعكس على مختلف أشخاص النظرية الاقتصادية، وتنعكس أيضا على البناء الاقتصادي والاجتماعي ومتغيراته الكلية.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للتضخم.

سننظر في هذا المطلب إلى الآثار الكلية للتضخم على عناصر البناء الاقتصادي الأساسية المتعلقة بالنشاط النقدي، وهذه الآثار تتعدد وتختلف تبعا لنوعية التضخم ومدى رد الفعل النفسي لمختلف الجماعات والأجهزة الاقتصادية، وعلى أية حال تؤدي إلى حدوث تغيرات في الأداء الوظيفي لعناصر البناء الاقتصادي، وتتمثل في:

أولا: الأثر على جهاز الأثمان. بما أن التضخم يحدث لما يحدث اختلال بين الأسعار النسبية فإن أثره ينعكس على الأسعار المطلقة ويميل بها إلى الارتفاع، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور كفاءة جهاز الثمن في عملية تخصيص وتوزيع الموارد في الاقتصاد، وبذلك يبعد هذا الجهاز عن الرشادة الاقتصادية.²

ثانيا: الأثر على هيكل الإنتاج. حيث أن ارتفاع الأسعار والأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة للاستهلاك، أو التي تتمتع بطبيعة مضاربية، سوف تجذب إليها رؤوس الأموال والعمالة، على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية، والتي هي أساس النمو الاقتصادي، وتتجمد الصناعات الأساسية

¹ المرجع نفسه، ص 406.

² أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 90.

والثقيلة، إذ تتحمل عبء ارتفاع الأجور، كما أنها لا تجد رؤوس الأموال الكافية لتوسيع طاقتها الإنتاجية والإنفاق على البحث والتكنولوجية وتجديد رؤوس أموالها، كما أنها تحتاج لفترات طويلة نسبياً حتى تظهر نتائج أعمالها وتحقق عائداً مناسباً،¹ كما أن التضخم يؤدي إلى استحالة حساب التكاليف الحقيقية المستقبلية للمشروعات، ولهذا فهو يعرقل عمليات التخطيط والتنفيذ.²

ثالثاً: الأثر على أسعار الفائدة. يؤدي التضخم إلى تزايد الفجوة بين سعر الفائدة الحقيقي وسعر الفائدة الاسمي، ويعرف سعر الفائدة الحقيقي، بأنه الفرق بين معدل الفائدة الاسمي ومعدل التضخم المتوقع، ومن الواضح أن قرارات الاستثمار والادخار تبنى على أساس معدل الفائدة الحقيقي وليس الاسمي، فلو فرضنا أن معدل الفائدة الاسمي أقل من معدل التضخم، فإن معدل الفائدة الحقيقي سيكون سالباً، هذا يعني أن من يقوم بقرض المال بذلك المعدل الاسمي للفائدة لا يستفيد شيئاً عملياً، فالفائدة التي يحصل عليها ستكون أقل من انخفاض القوة الشرائية للنقود المقرضة، لهذا فإن معدل الفائدة الاسمي يجب أن لا يقل عن المعدل المتوقع للتضخم.³

رابعاً: الأثر على الصادرات والواردات (التجارة الخارجية). حيث يؤدي التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية مقارنة بالمستوردة، وبالتالي تنخفض تنافسيتها خارجياً، وبالتالي تنخفض صادرات البلد، ويزداد حجم الاستيراد وزيادة الاعتماد على الخارج، ويؤدي هذا إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري، والوصول في النهاية إلى الامتناع عن السلع المحلية، وانعكاس ذلك في تراجع الإنتاج المحلي، وتعطل جزء كبير من الطاقات الإنتاجية وقوة العمل.⁴

خامساً: الأثر على هيكل التسويق و التوزيع. فالتضخم يؤدي إلى تنشيط الدورة التجارية والمضاربة في هذا القطاع، وتزداد قنوات التسويق، وتنفق الزيادة في أسعار التجزئة الزيادة في أسعار الجملة أو الإنتاج، ويتجاوز الربح التجاري الصناعي، ويتعدد الوسطاء وترتفع نفقات التسويق، ويزيد ذلك من تضخم الأسعار، فالإقتصاد الذي يعاني من التضخم يولد من بين ثناياه قطاع تجاري طفيلي، ومكلف لا يزيد من

¹ أسامة كامل، عبد الغني حامد، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006، ص ص231، 232.

² رمزي زكي، التضخم في العالم العربي- بحوث ومناقشات اجتماع خبراء عقد بالكويت 16-17 مارس 1985، دار الشباب، 1986. ص 55.

³ احمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة، الأردن، 2007، ص 315.

⁴ خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط3، دار وائل، الأردن، 2007، ص 190.

القيمة المضافة الحقيقية لحجم السلع، ولكنه يرفع من القيمة النقدية لأسعار السلع، وهو بصفة عامة ذو كفاءة اقتصادية متواضعة.¹

سادسا: الأثر على العملة. يضعف التضخم ثقة الأفراد في العملة، وكذا الحافز على الادخار، فإذا اتجهت قيمة النقود إلى التدهور، تبدأ النقود في فقدان وظيفتها كمستودع للقيمة، وهنا يزيد التفضيل السلعي على التفضيل النقدي، فيزيد ميل الأفراد إلى الاستهلاك، وينخفض ميلهم إلى الادخار، وما يتبقى لديهم من أرصدة نقدية يتجهون إلى تحويلها إلى ذهب و عملات أجنبية مستقرة القيمة، والى شراء سلع معمرة وعقارات.²

سابعا: الأثر على أسعار صرف العملات. يؤدي التضخم إلى انخفاض أسعار صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وذلك كنتيجة لانعكاس انخفاض قوتها الشرائية بالمقارنة مع العملات الأجنبية نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار.

ثامنا: الأثر على النمو الاقتصادي. يمنع التضخم من محاولة استخدام كامل الطاقة الإنتاجية، بدافع الخوف من تحول درجة معقولة من التضخم إلى تضخم غير مقبول، أو خطر على الفور، وبذلك فإن الكلفة الحقيقية للتضخم هي البطالة المفروضة (ليس فقط البطالة التي تتأتى من معدلات الفائدة المرتفعة ومن انخفاض الاستثمار بل أيضا البطالة التي تتسامح فيها، أو تشجعها الحكومات عمدا من أجل تجنب تفاقم التضخم أو على الأقل التخفيف من حدته).³

تاسعا: الأثر على توزيع الدخل. يتأثر أصحاب الدخل الثابتة من موظفين ومتقاعدين وغيرهم بشكل ملموس و كبير من جراء الانخفاض في القوة الشرائية لدخلهم،⁴ في حين يعود التضخم إلى حد ما بالنفع على المنتجين وأصحاب الأعمال الذين ارتفعت أسعار منتجاتهم، ويكون ذلك أكثر وضوحا في حالة تفاوت ارتفاع الأسعار بين السلع والخدمات المختلفة، فالذين ارتفعت أسعار سلعهم أكثر من غيرها سيستفيدون أكثر من الذين شهدت أسعار سلعهم ارتفاعا عاديا أو معتدلا.⁵

¹ أسامة كامل، عبد الغني حامد، مرجع سبق ذكره، ص ص232، 233.

² عقيل جاسم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص202.

³ وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية-قضايا نقدية ومالية-، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2000، ص456.

⁴ خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط5، دار وائل، عمان، 2002، ص261.

⁵ خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط8، دار وائل، عمان، 2006، ص261.

عاشرا: الأثر على الدائن والمدين. يستفيد المدينون (المقترضون) بشكل أكبر من ارتفاع الأسعار ويتضرر الدائنون (المقرضون) كثيرا من ذلك، فالمبلغ الذي حصلت عليه اليوم، عند حدوث تضخم متسارع يفقد نسبة كبيرة من قوته الشرائية في المستقبل أو عند سداده، وعليه فإن عمليات البيع الآجل (أو بالتقسيط) تتأثر بشدة في الفترات التي يتوقع فيها تزايد الأسعار بشكل مستمر، ويغدو من الصعب استخدام هذه الطرق من البيع في الدول التي تشهد باستمرار تزييدا متسارعا في المستوى العام للأسعار.¹

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية للتضخم.

التضخم ظاهرة اقتصادية تنعكس آثارها مباشرة على المجتمع وهذه الآثار تتمثل في التالي:

أولاً: إعادة توزيع الدخل القومي الحقيقي. يعتبر أثر التضخم على الدخل أثرا اجتماعيا أيضا، حيث انه يُنقص قيمة دخول جميع أفراد المجتمع نتيجة لتدهور قيمة العملة، وهنا يتحول الاهتمام من كمية النقود التي يحصل عليها الفرد كدخل إلى الاهتمام بالكمية التي يستطيع الفرد حيازتها من خلال دخله الحقيقي ولكن يمكن لبعض الأفراد وهم الأقلية أن تزداد دخولهم إلى حد كبير، ويترك الأغلبية بدخل ثابت ومن هنا يعاد توزيع الدخل في المجتمع ، ويفوز أصحاب المشروعات بنصيب الأسد من هذا التوزيع، بينما يقع عبء التضخم كله على أصحاب الدخل الثابتة، أو الدخل التي لا ترتفع بنسبة ارتفاع المستوى العام للأسعار.²

ثانياً: إعادة توزيع الثروة. في أوقات التضخم تنخفض القيمة الحقيقية للثروة التي يحتفظ بها الأفراد في صورة نقود سائلة، أو التي يتم الاحتفاظ بها في صورة ودائع في البنوك، فعلى الرغم من حصول أصحاب هذه الودائع على فائدة مقابل هذه الودائع، إلا أن الفائدة تكون عائد اقل من معدلات التضخم، وفي نفس الوقت ترتفع القيمة الرأسمالية للثروات التي تكون على شكل أصول عينية مثل الأراضي والعقارات حيث يستفيد أصحابها من ارتفاع قيمتها، إذا ما تم بيعها في أوقات التضخم.³

ثالثاً: تفشي الرشوة والفساد الإداري. تؤدي الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية إلى انخفاض

القوة الشرائية للنقود، وعجز نظام الأجور عن الزيادة بنفس نسبة الزيادة في المستوى العام للأسعار، مما

¹ المرجع نفسه، ص261.

² منير إسماعيل أبو شاور، امجد عبد المهدي مساعدة، **نقود وبنوك**، ط1، مكتبة المجمع العربي، بدون مكان النشر، 2011، ص285.

³ إيمان عطية ناصف، **النظرية الاقتصادية الكلية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008، ص288.

يتسبب في بروز العديد من الظواهر السلبية في المجتمع ومنها نقشي ظاهرة الرشوة. وعادة ما يلجأ بعض أصحاب الدخل الثابتة إلى هذه الوسيلة لمواجهة الانخفاض في مستويات دخولهم الحقيقية، وذلك بهدف تعويض الانخفاض في مستويات دخولهم النقدية الحقيقية، ويتم ذلك من خلال إنجاز بعض الأعمال وتقديم الخدمات المشروعة نظير مقابل مادي، أو القيام ببعض التصرفات وتقديم خدمات غير مشروعة نظير الحصول على مقابل مادي.¹

رابعاً: انتشار ظاهرة التسرب المدرسي : يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تسرب عدد من أطفال الأسر الفقيرة من مدارسهم ويمتحنون بعض الأعمال القاسية عليهم أو يمارسون التسول لكسب بعض المال لسد حاجاتهم المعيشية اليومية.²

خامساً: زيادة البطالة. تزيد من عدد العاطلين عن العمل في المجتمعات الفقيرة، فالمجتمع الذي يعيش ظاهرة التضخم يعد مجتمعاً فقيراً ولو كان يتمتع بموارد اقتصادية، إذ أن التضخم المستمر يخلق بيئة غير مناسبة للاستثمار سواءً بالنسبة للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي، وتتحصر فرص العمل في الوظائف الحكومية القليلة، وتكون فرص العمل غير الحكومية المعروضة أقل بكثير من الطلب على العمل مما يؤدي إلى زيادة البطالة، ولا تحقق الدولة التي تعاني من مشكلة البطالة نمواً اقتصادياً بمعدل يساوي نسبة الزيادة في كمية النقود المتداولة التي تحدث نتيجة لإصدارات نقدية مستمرة مما يخفض قيمتها أمام العملات الأخرى فترتفع أسعار صرف العملات الأجنبية أمام العملة الوطنية ويرتفع معدل التضخم وبالتالي زيادة المشكلة الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن ذلك.³

سادساً: زعزعة استقرار الأسرة واعتلال صحة أفرادها النفسية. حيث ينتج عن الصعوبات التي تواجهها الأسرة نتيجة لارتفاع تكافة المعيشة بروز مشكلات كالطلاق والخلافات العائلية، والاعتلال النفسي كما انه يدفع بالأسرة إلى الوقوع في شرك الاقتراض والدين لتلبية احتياجات آنية.⁴

سابعاً: آثار اجتماعية أخرى. بالإضافة إلى الآثار السابقة للتضخم على المجتمع توجد آثار أخرى لا

¹ احمد محمد صالح الجلال، موجع سبق ذكره، ص 36.

² <http://cte.univ-setif.dz/consenling/bouhssanelanya/res/inf.d> تاريخ الاطلاع 2016،14:45/02/14.

³ المرجع نفسه، ص3

⁴ بن علي عبيد عطيان المظف، الآثار الاجتماعية للتضخم الاقتصادي على الأسرة، ورقة مقدمة إلى ندوة الأسرة السعودية والتغيرات المعاصرة، الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، الرياض، 1429 هـ، ص6.

يجب إغفالها حيث انه يؤدي إلى:¹

- اختفاء بعض السلع الضرورية من سوق المستهلك مما يؤدي الى صعوبة الوفاء باحتياجات أفراد الأسرة الضرورية وحتى الخدمات؛
- إضعاف دور القانون؛
- إضعاف الروابط الاجتماعية وزعزعة الاستقرار الاجتماعي؛
- ارتفاع معدل جرائم السطو والسلب و الانحراف؛
- مضاعفة أعباء التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتشويه مسارها وذلك من خلال (المضاربة، إنتاج السلع المربحة فقط، الحد الأدنى للأجور غير معبر)؛
- اتساع دائرة الفقر؛
- لجوء بعض الأسر إلى تخفيض أو إيقاف الإنفاق على تعليم وتربية أبنائها لترشيد الإنفاق حتى يتسنى لها تحصيل الاحتياجات المادية الضرورية، مما ينعكس على بناء الفرد علميا ومهنيا ثقافيا.

المطلب الثالث: الطرق والوسائل المستخدمة في معالجة التضخم ومكافحة الآثار الناتجة عنه.

إلى جانب جهود ومساعي السلطة النقدية المتمثلة في البنوك المركزية للحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار من خلال أدوات السياسة النقدية التي سنشير إليها في الفصل الموالي، فإنه ومن الطبيعي وبالنظر لنتائج التضخم ومخاطره أن يطلب الأفراد، وبخاصة المستهلكين من الدولة أن تفعل كل ما تستطيع لمكافحة التضخم، وتدخل الدولة يكون بإجراءات عامة يكون الغرض منها القضاء على حالة التضخم بمهاجمة مصدره وعلته، ومن بين هذه الإجراءات:²

أولاً: موازنة الميزان الحسابي. الميزان الحسابي للدولة هو بيان بما للدولة على الخارج وما للخارج عليها من حقوق، وعندما يكافح التضخم عن هذا الطريق يجب التصديق لمدة كافية على المستهلكين، وذلك بالرقابة على الواردات لاستيراد الضروري فقط وعلى الصادرات بقصد تشجيعها وجعل الأولوية في الإنتاج للاستثمار و السلع الصالحة للتصدير، والأمل في الاستقرار يتوقف عندئذ على تحقيق ميزان حسابي موافق للدولة أي تكون حقوقها فيه اكبر من ديونها.

¹ المرجع نفسه، ص ص 5، 6.

² عادل احمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 2004، ص 297-303. بتصرف.

ثانياً: موازنة الميزانية العامة. وانحصرت المشكلة عند كثير من الكتاب في موازنة ميزانية الدولة بحجة أن اطراد العجز فيها كان أول ما دفع الحكومات إلى المبالغة في إصدار النقود، وتستدعي موازنة الميزانية التزام القصد في الإنفاق، وهو ما يعرف بسياسة ضغط المصروفات وزيادة حصيله الضرائب.

ثالثاً: امتصاص القوة الشرائية الزائدة. يفضي ازدياد كمية النقود في حالة التضخم ببعض الدخول إلى التزايد، ولذا يجب أن تقوم مكافحة التضخم على أساس إبعاد هذه الدخول الزائدة عن أسواق سلع الاستهلاك وإجبار الأفراد على الادخار ومنعهم من إنفاق مدخراتهم، ويكون ذلك بابتلاعها بواسطة الضرائب، وتجميد الودائع المصرفية التي تزيد عن حد معين، وإصدار عملة ورقية جديدة، وترحيل الأوراق الموجودة إلى حسابات مجمدة، وتوظيف المدخرات في سندات الدولة، وفرض الضريبة على رأس المال، وهي إنما تقتطع جزءاً من الأموال المعدة للإنفاق.

ويتصل بسياسة امتصاص القوة الشرائية الزائدة ما اتبعته الدول وسمي بالدورة المقفلة، فقد دلت التجارب في ألمانيا وانجلترا خلال الحرب العالمية الثانية على أنه لا خوف من خلق النقود بكميات كبيرة لتمويل النفقات العامة بشرط أن تقوم الدولة بمنعها من إحداث أثرها السيئ على مستوى الأسعار، ويتم ذلك بان تمر تيارات الدخل و رأس المال في طريق مغلق، بحيث يحتفظ بكمية النقد الزائدة بعيدة عن أسواق السلع ورأس المال ، وتلك هي الدورة المقفلة التي يفترض فيها أن تنتهي حيث تبدأ.

ويلاحظ على ما تقدم أن مكافحة التضخم لا تعني ضرورة العودة بالأسعار إلى مستواها قبل التضخم فكل محاولة إلى الرجوع إلى المستوى القديم يصيبها الفشل حتماً، لأنها تتجاهل ذلك التطور الذي حدث في الأوضاع الاقتصادية المختلفة نتيجة للتضخم، وكل ما تستطيع الحكومات أن تفعله هو: محاولة الوصول بالإنتاج إلى أعلى مستوى يمكن بلوغه في ظل هذا التطور بتحقيق التعادل بين الطلب الكلي على السلع والعرض الكلي الذي يمكن الحصول عليه من سلع وخدمات بما فيها السلع المستوردة، بالإضافة إلى تمويل الاستثمار الجديد بالادخار الناتج عن الدخل الجاري مع إجبار الأفراد على الادخار.

رابعاً: تخفيض قيمة العملة ورفعها (الغايات المرجوة و الأولويات المستخدمة). يحدث في بعض الأحيان أن تتدخل الدولة للتأثير على قيمة العملة مباشرة، أي لتغييرها بخفضها وإما برفعها وتتوخى من وراء هذين الاجرائين غايات أوسع من أن تكون إجراءات نقدية بحتة.

1. **تخفيض قيمة العملة كوسيلة لمكافحة التضخم:** تخفيض قيمة العملة هو تخفيض قيمتها بالمقارنة مع العملات الأجنبية، وهو إصدار قرار من الدولة بإنقاص مقدار الذهب الذي تمثله وحدة النقد، وهو تحديد سعر مرتفع للذهب بالعملية الوطنية، وكثيرا ما يصحب ذلك أيضا تحديد قيمة العملة بعملية من العملات الرئيسية في التجارة الخارجية كالدولار والجنيه الإسترليني، وذلك لمحاولة الدولة تثبيت قيمة عملتها الخارجية من أجل وضع حد لانهايار هذه العملة بالنسبة للعملات الأجنبية، والذي يكون في الواقع ناتجا عن التضخم، وبإقرار الانخفاض الفعلي الذي أصاب قيمة العملة وتخفيضها رسميا إلى مستواه. والتخفيض يكافح التضخم بطريقتين:

- وضع حد لتدهور قيمة العملة بالنسبة للعملات الأجنبية، والاعتراف بالتدهور الذي حدث وسد الطريق أمام كل تدهور محتمل وذلك بخفض قيمة العملة رسميا.
- موازنة الميزان التجاري الخارجي: وذلك بتشجيع حركة التصدير والتقليل من الواردات، فالتخفيض يجعل المستورد الأجنبي قادرا على الشراء بنفس المبلغ من عملته كمية أكبر من السلع، فيزيد بذلك استيراده بينما يؤدي التخفيض إلى رفع أسعار السلع الأجنبية بالعملية المنخفضة مما يقلل من الاستيراد المحلي.

2. **رفع قيمة العملة كأداة لمقاومة التضخم.** وعلى عكس الحالة الأولى تحاول بعض الدول رفع

قيمة عملاتها لمكافحة التضخم فيها، وتقويم العملة على هذا النحو معناه تقرير سعر منخفض للذهب بها ومحاولة تخفيض العملات الأجنبية بالنسبة لها مما يترتب عليه خفض أسعار المنتجات الأجنبية ورفع أسعار المنتجات المحلية بالنسبة للمشتري الخارجي، بأمل التغلب على الارتفاع المستمر في الأسعار الخارجية ومكافحة التضخم عن طريق زيادة الواردات وإنقاص الصادرات، فهو في الواقع محاولة لتخفيف اثر التضخم الناشئ عن ازدياد الطلب العالمي على السلع الهامة في التجارة الدولية.

خلاصة:

التضخم ظاهرة تعاني منها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، اختلف في وصفها المفكرون وتعددت تفسيراتها بين المذاهب والمدارس، حيث أن هناك معيارين للتعريف بهذه الظاهرة، الأول مبني على أساس الأسباب المنشئة للتضخم، والآخر مبني على أساس الخصائص التي يتميز بها التضخم.

تتعدد أنواع التضخم بتعدد التفسيرات المقدمة له، حيث أن هناك من الاقتصاديين الذين يقسمون هذه الأنواع حسب مدى حدته، وهناك من يقسمونه حسب تحكم الدولة في جهاز الأسعار، وآخرون يقسمونه حسب مصدره، بالإضافة إلى أن البعض الآخر يقسمه على أساس تعدد القطاعات الاقتصادية.

لا توجد طريق موحدة لقياس التضخم، ويمكن قياس التضخم باستعمال طريقتين؛ الأولى تستخدم الأرقام القياسية والتي من أهمها الرقم القياسي لاسبير، الرقم القياسي باش، و الرقم القياسي الأمثل لفischer الذي يتمثل في متوسط الرقمين السابقين، أما الطريقة الثانية فهي التي ابتدعها كينز من خلال بحثه: كيف تدفع نفقات الحرب، وهي طريقة الفجوات التضخمية، والتي تختلف معاييرها باختلاف النظريات المفسرة للتضخم.

تتعدد الأسباب المنشئة للتضخم بين أسباب دافعة إلى ارتفاع الطلب الكلي، أسباب دافعة بالعرض الكلي إلى الانخفاض، وأسباب هيكلية والتي في اغلب الأحيان تميز الدول النامية.

تنجر عن التضخم العديد من الآثار السلبية تمس بعمق الجانب الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء، والتي دفعت بالجهات الوصية لا تدخر أي جهد في السعي لمحاربة هذه الظاهرة باستخدام العديد من الوسائل المتاحة.

الفصل الثاني:

سياسة استهداف التضخم
كإطار حديث لإدارة السياسة
النقدية

تمهيد:

شهدت فترة التسعينات من القرن الماضي تحول النشاط الاقتصادي نحو قاعدة السوق والمرونة في تطبيق نظم سعر الصرف وتحرير الحساب الجاري وحساب رأس المال في معظم دول العالم. ولمواكبة هذه التطورات وتفادي أي آثار اقتصادية سلبية قد تنجم عنها، أولت البنوك المركزية اهتماما كبيرا لتحقيق الاستقرار في الأسعار واعتبرته من ضمن أهدافها وأولوياتها، وأصبح من أهم مهامها ووظائفها، ومن أهم الآليات التي استخدمت لتحقيق ذلك الهدف إستراتيجية استهداف التضخم كخيار حديث لإدارة السياسة النقدية، وقد تبنت عديد من الدول المتقدمة والناشئة والنامية وفي ظل أوضاعها الاقتصادية المختلفة هذه الآلية بصورة واسعة ومتزايدة، وذلك بعد أن واجهتها صعوبات متعددة من استخدامها لسياسات أخرى، ويعتبر استهداف التضخم من القضايا التي يدور حولها نقاش واسع على المستوى العالمي.

وبناء على هذا، وك محاولة للإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بهذه السياسة تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث كالتالي:

- المبحث الأول: لمحة عن السياسة النقدية.
- المبحث الثاني: ماهية سياسة استهداف التضخم.
- المبحث الثالث: شروط ومتطلبات وإجراءات تطبيق سياسة استهداف التضخم.
- المبحث الرابع: تقييم سياسة استهداف التضخم.

المبحث الأول: لمحة عن السياسة النقدية.

تعد السياسة النقدية من أهم الأدوات الخاصة بتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي العام، حيث أنها من أكثر الوسائل تفضيلاً في السياسة الاقتصادية، وللوقوف على ذلك نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم السياسة النقدية من خلال تعريفها، اتجاهاتها، أسسها، فعاليتها، كما سنتطرق إلى الأهداف الأولية والوسيلة لهذه السياسة وكذا أهدافها النهائية، ثم في الأخير، وبعد التطرق إلى الأدوات الكمية والكيفية التي يطبقها البنك المركزي وهو المؤسسة المالية المشرفة على ذلك، سنخرج على أهم المشاكل التي تواجه السياسة النقدية في التطبيق العملي وكذا شروط نجاح هذه السياسة.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف السياسة النقدية.

يتضمن هذا المطلب كلا من مفهوم السياسة النقدية وما يشمله من تعريف للسياسة عموماً وتعريف للنقود ثم محاولة توضيح معنى السياسة النقدية وأهم أهدافها الأولية والوسيلة والنهائية، كما يلي:

أولاً: مفهوم السياسة النقدية.

إن كلمة "سياسة" هي ترجمة لكلمة Politique في اللغة الفرنسية أو Policy في الإنجليزية، ومردّها إلى الكلمة اليونانية e polis أي الحاضرة La Cité وهي تعني اجتماع المواطنين الذين يكونون المدينة،¹ وقد تطور مفهوم السياسة عبر العصور، وأصبحت السياسة اصطلاحاً هي اسم للأحكام والسلوكيات التي تدبر بها شؤون الأمة في حكومتها وتشريعها وقضائها وفي جميع سلطاتها التنفيذية والإدارية وفي علاقاتها الخارجية التي تربطها بغيرها من الأمم، فلكل أمة في هذه النواحي سياسة وأحكام وإجراءات خاصة وكل واحدة من هذه السياسات تتمثل في مجموعة من الأحكام تدبر بها شؤون الأمة في الجانب المتعلق بها، وبالتالي فالسياسة النقدية تتعلق بالجانب النقدي لهذه الأمة.²

وتعرف النقود على أنها: كل ما يتمتع بقبول عام من أفراد المجتمع ليكون كوسيط للتبادل وكمقياس للقيم وكمقياس للمدفوعات الآجلة وكمخزن للثروة.³ والنقود أداة اجتماعية لها تاريخها، كونها جزءاً لا يتجزأ من النشاط الاقتصادي، الذي هو بطبيعته نشاط اجتماعي، وهي لا تتمتع بصفتها هاته إلا بقبول أفراد

¹ عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، ط2، دار النضال، بيروت، 1989، ص1.

² عبد الرحمن تاج، السياسة الشرعية والفقهاء الإسلامي، دار التأليف، بدون مكان النشر، 1983، ص ص 7، 8.

³ عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي)، ط6، ديون المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2008، ص 209.

المجتمع لها، هذا القبول الذي تحقق من خلال عملية تاريخية طويلة.¹

وللسياسة النقدية مفهومين ضيق وواسع؛ فالسياسة النقدية بالمعنى الضيق يقصد بها الإجراءات الخاصة بالتأثير على مستوى الناتج والتوظيف عن طريق عرض النقود، والتي يتولاها البنك المركزي نيابة عن الدولة.²

وتعرف أيضا بأنها: العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من قبل البنك المركزي، وذلك لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.³

كما تعرف على أنها مجموعة الوسائل والأدوات والإجراءات والقرارات التي تلجأ إليها السلطات النقدية أو تستخدمها في الرقابة أو التأثير على النقود بما في ذلك النقود الائتمانية من حيث حجم ونوعية الائتمان الممنوح، والنقود القانونية من حيث كمية ومعدل دوران النقود في الأسواق، وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق أغراض ضبط النشاط الاقتصادي أو أغراض اجتماعية وسياسية أخرى، مما تسعى الدولة إلى تحقيقه عن طريق هذه السياسة، وتعتبر السياسة النقدية جزءا من السياسة الاقتصادية العامة للدولة والتي ترسم نواحي النشاط الصناعي والتجاري ومستوى العمالة، وتتساوى في ذلك السياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة التجارية.⁴

أما السياسة النقدية بمعناها الواسع فتشير إلى: جميع الوسائل التي تتخذ من طرف الحكومة والبنك المركزي والخزينة بهدف التأثير على مقدار وتوفير واستعمال النقد والائتمان، وهكذا نجد أن السياسة النقدية تهدف إلى الرقابة على حجم العملة المصدرة وحجم الائتمان المقدم من قبل البنوك التجارية للقطاع الخاص وللحكومة، فإدام البنك المركزي يتحكم في النقود المصدرة فهذا يعطيه سلطة للتحكم في حجم الائتمان أيضا.⁵

وللسياسة النقدية ثلاثة أنواع أو اتجاهات، حيث أن نوع اتجاه السياسة النقدية يكون مرهونا بنوع المشكلة

¹ عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، ط1، دار أسامة، عمان، 2007، ص40.

² عامر يوسف العتوم، التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي، عالم الكتب الحديث، عمان، 2012، ص209.

³ خالد احمد فرحات الشهداني وآخرون، التمويل الدولي، دار الأيام، عمان، 2014، ص123.

⁴ توفيق محب خلة، الاقتصاد النقدي والمصرفي دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011 ص347.

⁵ هايل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط1، دار وائل، عمان، 2009، ص259.

أو الأزمة القائمة وبمحاولة معالجتها، كما هو مبين في الأتي:¹

1. السياسة النقدية التقييدية (الاتجاه الانكماشى): يتبع البنك المركزي سياسة نقدية تقييدية

بتقليص الائتمان وتقليص كمية النقود المتداولة في المجتمع، ورفع معدل الفائدة، ومن ثمة محاربة ارتفاع الأسعار (وبالتالي محاربة التضخم).

2. السياسة النقدية التوسعية (الاتجاه التوسعي): عكس الحالة الأولى يلجأ البنك المركزي إلى

هذه الطريقة لتسريع نمو الكتلة النقدية بتشجيع الائتمان وزيادة الإنتاج والتقليص من حدة البطالة.

كما أن هناك اتجاه مختلطا للسياسة النقدية، وهو ما يسمى بالسياسة النقدية المرنة، ويتفق اغلب علماء المالية العامة أن هذه السياسة تناسب البلدان النامية التي تعتمد في الغالب على الزراعة الموسمية، أو تصدير المواد الأولية إلى الخارج، في هذه الحالة يتبع البنك المركزي سياسة مرنة، بحيث يزيد من حجم وسائل الدفع (النقود) في مرحلة بدء الزراعة، وتمويل زراعة المحاصيل، ويقلص من حجم وسائل الدفع في مرحلة بيع المحاصيل، في محاولة منه حصر آثار التضخم.²

وترتبط درجة تأثير السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي بمفهوم غاية في الأهمية أثير حوله جدل كبير وهو الخاص بمدى فعالية السياسة النقدية، وينصرف موضوع فعالية السياسة النقدية إلى بحث الكيفية التي تستطيع السلطة النقدية (البنك المركزي) التأثير بها في مستوى النشاط الاقتصادي، بغية الوصول إلى أهداف معينة، ودرجة هذا التأثير، وخاصة في ظل وجود ما يسمى بالفجوات الزمنية Monetary policy and time lags أو فترات التباطؤ الكمي التي قد تحد من فعالية السياسة النقدية، لأنها تشتمل ما يسمى بإجراءات السياسة النقدية،³ وتنقسم إلى ثلاثة أنواع:⁴

1. تأخر ناتج عن التقرير أو التباطؤ بين الوقت اللازم الذي يكون فيه تدخل السياسة النقدية ضروريا

وبين الوقت إلي تراه السلطة النقدية مناسبا للقرار .

2. تأخر ناتج عن اتخاذ القرار، أو الوقت بين التقرير للحاجة إلى اتخاذ القرار والقرار الفعلي وتسمى

فترة التباطؤ الداخلي وهي قصيرة.

¹ عبد الله خبابة، الاقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص ص296،297.

² حسين بن هاني، اقتصاديات النقود والبنوك: الأسس والمبادئ، ط1، دار الكندي، الأردن، ص153.

³ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك: السياسات والمستحدثات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص273.

⁴ المرجع نفسه، ص273.

3. التباطؤ الخارجي، والناتج عن الوقت بين اتخاذ السياسة النقدية لقرارها وتأثيرها على الاقتصاد القومي، أو النشاط الاقتصادي، وهذا النوع يخلق مشاكل خطيرة.

ويؤكد الكثير من الاقتصاديين أن اتخاذ الإجراءات في غير الوقت المناسب إنما يكون أسوأ من عدم اتخاذ أي إجراء، فمثلا لو أن البنك المركزي أسرع بزيادة مقدار عرض النقود بناء على اعتقاد خاطئ بأن الاقتصاد القومي يتجه إلى حالة من الركود، فإن النتيجة تكون حدوث تضخم لا مبرر له خلال الشهر أو السنوات التالية.¹

ويرى النقديون أن فترة التأخير في تأثير السياسة النقدية، إنما هي طويلة ومتغيرة، قد تصل فترات التأثير أو الإبطاء إلى ما بين ثلاثة إلى ستة شهور، وفي بعض الأوقات ما بين 12 إلى 18 شهرا، أو أطول من ذلك في أوقات أخرى، ولعل ذلك يبرر أهمية توقيت تطبيق السياسة النقدية بأدواتها وإجراءاتها والكفاءة في إدارة السياسة النقدية، لتحقيق أهدافها المطلوبة بفعالية كبيرة.²

وتختلف أسس السياسة النقدية حسب الزمان والمكان، وذلك تبعا للتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لكل بلد، وتتنوع هذه الأسس كما يلي:³

1. أسس سياسية: اللجوء لهذه السياسة يجنب الدولة متاهة النقاش مع الشركاء (النقابات، أرباب العمل، البرلمان)، حيث أن رفع البنك المركزي الاحتياطي الإجمالي أو تدخله في السوق النقدية، لا يثير حساسية الفرد بشكل مباشر.

2. أسس علمية: وتتعلق بالثورة العلمية لكنز فيما يخص نظريته العامة، وردود أفعال فريدمان في نظريته الكمية المعاصرة، وما تبعهما من تأصل تيارين هما (الكينزيون الجدد، وتيار النقديين)، وغيرهما.

3. أسس إحصائية: وتتعلق بوجود دراسات ميدانية حاولت أن تربط بين M2، PIB، ولاحظت وجود هذا الارتباط مع فارق عدة أشهر بعد تغير M2 .

ثانيا: أهداف السياسة النقدية.

لاشك أن أهمية السياسة النقدية لا تنبع من كونها تؤثر على العرض النقدي ومعدلات الفائدة فقط ولكن لأنها تؤثر في النهائية على مستوى النشاط الاقتصادي، ومستوى رفاهية أفراد المجتمع. فالبنوك المركزية

¹ المرجع نفسه، ص 274.

² المرجع نفسه، ص 274.

³ عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص ص151، 152.

تسعى من خلال إدارتها للسياسة النقدية إلى تحقيق أهداف نهائية بواسطة مجموعة من الأهداف وهو ما نحاول القيام بعرضه فيما يلي:

1. الأهداف الأولية للسياسة النقدية.

تمثل الأهداف الأولية نقطة بداية في إستراتيجية السياسة النقدية، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي التحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة، أي أنها مجرد صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة، وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات وهي:¹

• **مجمعات الاحتياطات النقدية:** تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية، كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإلزامية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك، أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإلزامية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى، أما الاحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة (كمية القروض المخصومة).

وأثير نقاش داخل النظام المصرفي، وخارجه حول ما هو المتغير أو المجمع الاحتياطي الأكثر فعالية وسهولة، وأصبح لكل منها مؤيد ومعارض، وانتقل النقاش إلى الاقتصاديين حول أهمية كل مجمع وهكذا بقي الموضوع محل جدل نظرا لكونه يتصف بالتجربة، وليس بالتنظير فقط، ويتعلق الأمر بمدى تحكم السلطات النقدية في أي من المجاميع المذكورة، ومدى علاقته بنمو العرض النقدي الذي يشكل الهدف الوسيط، وطالما أن الأمر كذلك فإن البنك المركزي يبقى يتسم بعدم الثبات في استخدام هذه المجاميع كهدف أولي أو تشغيلي.

• **ظروف سوق النقد:** وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية، ويعني بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان، ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة يوم أو

¹ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2002_2003، ص ص114،115.

الفصل الثاني..... سياسة إستهداف التضخم كأطار حديث لإدارة السياسة النقدية

اثنين بين البنوك، كما استعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أذون الخزانة والأوراق التجارية ومعدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على أفضل العملاء ومعدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها.

وقد اختلف الاقتصاديين حول مدى أفضلية استخدام المجموعة الأولى أم الثانية، ويفضل النقديون استخدام مجاميع الاحتياطات، باعتبار أنها ذات صلة وثيقة بالمجمعات النقدية التي تمثل الهدف الوسيط المفضل لديهم، كما أن الكينزيين أيضا يهتمون بالتحكم في هذه المجاميع إلا أن تركيزهم كان على ظروف سوق النقد، باعتقادهم أن الهدف الوسيط والمفضل لديهم هو أسعار الفائدة في أسواق رأس المال.

وبالتالي فإن النقاش يتلخص في أي من الأهداف الأولية لاستخدامه حلقة ربط قوية التأثير بالأدوات النقدية والتأثير على الأهداف الوسيطة، ولذلك نرى أن الهدف الأولي الأفضل هو ذلك الذي يتصف بالتأثر والتجاوب بسرعة مع تغير الأدوات النقدية المستعملة ويسهل قيادة الاتجاه المرغوب للأهداف الوسيطة المستعمل.

2. الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية.

الأهداف الوسيطة هي المتغيرات النقدية القابلة للمراقبة بواسطة السلطات والمرتبطة بشكل ثابت ومقدر بالأهداف النهائية، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

- **استقرار أسعار الفائدة:** حيث تسبب تقلبات أسعار الفائدة أثارا ضارة على مستوى الاقتصاد القومي، حيث تسود حالة من التردد وعدم وضوح الرؤية في المجتمع، الأمر الذي يؤثر بصورة سلبية على قرارات كل من المستهلكين ومؤسسات الأعمال وغالبا ما يتحمل البنك المركزي مسؤولية عدم استقرار أسعار الفائدة، الأمر الذي يثير الرأي العام، ويدفع إلى المطالبة بتقليص سلطات البنك المركزي.¹
- **الاستقرار في سوق الصرف:** حيث تسعى السياسة النقدية إلى الحفاظ على أسعار صرف العملة عند مستواها التوازني، إذ أن تذبذب أسعار الصرف يتسبب في اضطراب التجارة بين الدول، وينعكس ذلك على وضع ميزان المدفوعات، حيث أن ارتفاع قيمة العملة الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية يخفض حجم صادراتها ويرفع وارداتها، وهذا يؤدي إلى عجز ميزان مدفوعاتها والنعكس صحيح.²

¹ محمود يونس وآخرون، اقتصاديات نقود وبنوك وأسواق مالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص421.

² عبد الله الطاهر وموفق علي الخليل، النقود والبنوك و المؤسسات المالية، ط2، مركز يزيد، الكرك، 2006، ص330.

• **المجمعات النقدية:** إن تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب من معدل نمو الاقتصاد الحقيقي يمثل بالنسبة للنقدويين الهدف المركزي للسلطات النقدية، وتنص نظرية النقدويين على الحفاظ ولعدة سنوات على معدل نمو ثابت (من 3% إلى 5 %) للنقد، ويعتقد النقدويون بان كمية النقد هي الوسيط المفضل للتوازن الاقتصادي.¹

3. الأهداف النهائية للسياسة النقدية.

تبدأ إستراتيجية السياسة النقدية بتحديد الأدوات النقدية لاستخدامها للتأثير على الأهداف الأولية التي اختارتها السلطات النقدية، ثم التأثير على الأهداف الوسيطة وذلك من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية التي ترسمها في ضوء السياسة الاقتصادية العامة، وعموما هناك اتفاق واسع على أن الأهداف الرئيسية والنهائية للسياسة الاقتصادية بشكل عام وللسياسة النقدية بشكل خاص هي:

• **تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار:** وتتنصر هذه الغاية في العمل على محاربة التغيرات المستمرة والعنيفة في المستوى العام للأسعار نظرا لأن أي تغييرات كبيرة في مستويات الأسعار من العوامل التي تؤثر سلبا على قيمة النقود، وبالتالي أثار ضارة على مستوى الدخل والثروات وتخصيص الموارد الاقتصادية بين الفروع الإنتاجية وبالتالي على الأداء الاقتصادي.²

• **تحقيق مستوى عال من الاستخدام:** هناك إجماع على أن يكون ضمان توظيف كامل أو مستوى مرتفع من التشغيل من بين الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية، ويراد بذلك أن تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد البشرية والطبيعية، وعلى السلطات النقدية اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتجنيد الاقتصاد البطالة وما يرافقها من عوامل انكماشية في الإنتاج والدخل واضطرابات في العلاقات الاجتماعية.³

• **زيادة معدل النمو الاقتصادي:** تسعى الإدارة الاقتصادية دائما لزيادة النمو الاقتصادي مستخدمة في ذلك السياسات الاقتصادية المختلفة متضمنة السياسة النقدية، وقد تستهدف السياسة الاقتصادية تشجيع النمو الاقتصادي على نحو مباشر من خلال تشجيع الشركات على الاستثمار، أو تشجيع الأفراد على الادخار، بغرض توفير المزيد من الموارد النقدية للشركات الراغبة في الاستثمار.⁴

¹ صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص118.

² يسرى مهدي السامرائي، زكريا مطلق الدوري، الصيرفة الإسلامية والسياسة النقدية، مطابع أديتار، ليبيا، 2003، ص212.

³ يسرى مهدي السامرائي، زكريا مطلق الدوري، البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار اليازوري، عمان، 2006، ص189.

⁴ محمود يونس، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014، ص327.

• تحقيق توازن ميزان المدفوعات: إن ميزان المدفوعات عبارة عن المرآة التي توضح الإيرادات والمصروفات الخارجية المتعلقة بالمعاملات بين الدولة والعالم الخارجي، والذي يظهر من خلال حساب الدائن والمدين لفقرات الميزان، ويوضح القوة في حالة وجود فائض، والضعف في حالة وجود عجز، لذا تسعى السياسة النقدية بشكل دائم إلى المحافظة على توازن ميزان المدفوعات وبهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من النقد الأجنبي كاحتياطي لما له من آثار على الأوضاع الداخلية والخارجية للبلد.¹

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية.

عرفنا سابقا أن البنك المركزي هو المسؤول المباشر عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية، ويستخدم في سبيل ذلك مجموعة من الأدوات منها ماهي كمية ومنها ماهي نوعية، وسنحاول في هذا المطلب الإلمام بأهم هذه الأدوات كالتالي:

أولا : الأدوات الكمية للسياسة النقدية.

يدخل تحت هذا النوع من التصنيف جميع الأدوات النقدية التي تعتمد السلطات النقدية في استخدامها لها على قوى السوق، ويقصد بذلك أن تأثير هذه الأدوات على المتغيرات وتحقيقها للأهداف المطلوبة منها يتم تحقيقه من خلال إعطاء قوى السوق دورا هاما في هذا الشأن.

وتتعدد هذه الأدوات، إلا أننا سنكتفي ببيان التفصيلات الخاصة بثلاثة أنواع رئيسية والمتمثلة في:

1. عمليات السوق المفتوحة: ويقصد به قيام البنك المركزي بشراء أو بيع أدوات الخزنة والسندات الحكومية أو المضمونة من الحكومة، والأوراق المالية بصفة عامة قصيرة أو طويلة الأجل سواء مباشرة أو من خلال سوق رأس المال، وذلك بالتعامل مع البنوك والأفراد والشركات.²

فإذا واجهت الدولة حالة من التضخم، فإن البنك المركزي يستطيع بيع أدوات الخزنة لفترات مختلفة وبسعر فائدة أعلى من السعر السائد في السوق النقدي، فتضطر البنوك إلى رفع سعر الفائدة الدائن، مما يؤثر على حجم التكاليف، وهامش سعر الفائدة لديها، مما يضطر إلى رفع سعر الفائدة (المدين) على التسهيلات الائتمانية التي تمنحها لعملائها، مما يؤثر سلبا على الطلب على الاستثمار، ومن ناحية أخرى يمكن للبنك المركزي بيع كميات كبيرة من السندات الحكومية، بحيث يخفض سعرها في سوق رأس المال

¹ الشيخ احمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012-2013، ص 22.

² حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي استخدمتها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2006، ص 15.

الفصل الثاني..... سياسة إستهداف التضخم كإطار حديث لإدارة السياسة النقدية

القطاعات الاقتصادية وكذا الحد من بعضها، ولهذا يستخدم البنك المركزي أدوات نوعية للتأثير على اتجاه الائتمان وليس على حجمه الكلي، وهذه الأدوات كثيرة يمكن أن نلخصها في:

1. انتقاء القروض: حيث يمكن أن يعتمد البنك المركزي إلى اشتراط موافقته على القروض التي

تقدمها البنوك التجارية لبعض القطاعات والتي يتجاوز مبلغها مقدرا معيناً يحدده البنك المركزي، أو أن يقدر أيضاً بعض المجالات التي ينبغي تجنب الاستثمار فيها من قبل البنوك التجارية، أو تعيين الحد الأقصى لبعض أنواع هذه القروض.¹

2. القيام بأعمال المقاصة بين البنوك: يقوم البنك المركزي كبنك البنوك بتسوية الحسابات المدينة

والدائنة بين البنوك عن طريق غرفة المقاصة، فعن طريق احتفاظ البنوك التجارية بأرصدة لدى البنك المركزي تتم يومياً تصفية المراكز بتحويل الشيكات بين البنوك، بدلاً من قيام كل بنك على حدة بتحصيل ودفع ما عليه للبنوك الأخرى.²

3. التأثير الأدبي: يمكن البنك المركزي إذا ما رغب في إتباع سياسة انكماشية أو توسعية، أن يدعو

المسؤولين عن إدارة البنوك التجارية ويصدر إليهم توجيهات بشأن تخفيض أو زيادة القروض التي يمنحها للعملاء، وتقليل أو زيادة استثماراتهم بصفة عامة، وإذا كان التأثير الأدبي يعني في الظاهر مجرد توجيه فإن فعاليته عملياً ابعده من ذلك بكثير.³

4. الحد الأعلى لسعر الفائدة: حيث يقوم البنك المركزي بتحديد الحد الأعلى لأسعار الفائدة التي لا

يمكن بموجبها للبنوك التجارية تجاوزه، ويكون تطبيق هذا الإجراء مرتبطاً بطبيعة الوضع الاقتصادي السائد فيما إذا كان يعاني من كساد أو تضخم.⁴

5. الرقابة على الصرف: وتعني وضع القيود على حرية التعامل بالعملات الأجنبية، بحيث لا يجوز

لأي شخص شراء أو بيع النقد الأجنبي إلا في حدود معينة، وبذلك يتم ترشيد استخدام الصرف الأجنبي لغايات ووفقاً لأولويات معينة، وبذلك تحل الإجراءات الإدارية والقوانين والأنظمة محل قوى السوق في تخصيص النقد الأجنبي، لتتساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المتاحة عند سعر الصرف الذي تحدده السلطة النقدية.⁵

¹ يوسف حسن يوسف، البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص98.

² إسماعيل محمد هاشم، السياسات النقدية للمتغيرات الاقتصادية في النظم المصرفية، المكتب العربي الحديث، الأزاريطة، 2011، ص91، 92.

³ محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص155.

⁴ يوسف حسن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص99.

⁵ عبد الحكيم رشيد، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار البداية، عمان، 2010، ص210.

6. **أسعار الفائدة التمييزية:** وتمثل هذه الأداة تحديد أسعار الفائدة على قروض قطاع اقتصادي

معين، بشكل يختلف عن قروض قطاع اقتصادي معين آخر.¹

7. **المتطلبات الحدية:** وتتمثل في تحديد البنك المركزي المبلغ الحدي الذي يجب على المشتري أن

يدفعه عند شراء الأسهم والسندات في سوق الأسهم، وتطبق هذه التعليمات على ائتمان البنوك المحلية والائتمان الذي يقدمه تجار الأصول المالية والسماسة، والائتمان الذي يتم الحصول عليه من خارج البلاد بهدف شراء الأوراق المالية.²

8. **الرقابة الإدارية:** حيث يمكن للبنك المركزي القيام برقابة مباشرة على البنوك التجارية عن طريق

التفتيش على الحسابات والأصول المملوكة للبنك، وطريقة الإدارة والسياسات المتبعة.³

9. **الأوامر والتعليمات الملزمة:** والتي من خلالها يستطيع البنك المركزي أن يرسم الطريق الذي يجب

أن تسلكه البنوك التجارية في مجالات الإقراض والتوظيف مثل: تحديد معدل زيادة القروض المصرفية خلال فترة معينة، أو تحديد نسبة بين الأصول (كلها أو بعضها) وبين رأس المال والاحتياطي، مع فرض جزاءات على البنوك المخالفة لتعليماته.⁴

10. **الرقابة على شروط البيع بالتقسيط:** يؤدي نظام البيع بالتقسيط إلى زيادة الاستهلاك بصفة عامة

ويمكن للبنك المركزي أن ييسر شروط هذا البيع في حالة الكساد عن طريق تخفيض الحد الأدنى لما يدفع مقدما من ثمن السلعة، أو إطالة مدة التقسيط... الخ، والعكس في حالة الراج.⁵

11. **تعديل هوامش الضمان:** ففي حالة إتباع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية يرفع هذا الهامش

مما يقيد من قدرة البنوك على منح الائتمان والعكس في حالة إتباعه لسياسة نقدية توسعية فانه يقلل هذا الهامش.⁶

12. **الرقابة على الائتمان العقاري:** وتعد هذه الأداة كإطار لمحاولة البنك المركزي المساهمة في الحد

من مشكلة الإسكان، وهذا عن طريق تسهيل الحصول على القروض لبناء المساكن وذلك عن طريق تخفيض المبلغ المقدم مسبقا، وإطالة مدة القرض وغير ذلك.⁷

¹ ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران، عمان، ص342.

² محمود حامد محمود عبد الرزاق، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013، ص 306.

³ إسماعيل محمد هاشم، مرجع سبق ذكره، ص91.

⁴ محمود حامد محمود عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص310.

⁵ محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 155.

⁶ إسماعيل محمد هاشم، مرجع سبق ذكره، ص91.

⁷ محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص155.

وفي ضوء ما تقدم يتبين أن البنك المركزي يتبنى أكثر من وسيلة سواء أكانت كمية أو نوعية بهدف تحقيق أهداف سياسته النقدية التي تمثل أهدافا أساسية تضعها الدولة في حسابها لتحسين وتطوير الوضع الاقتصادي، أي أنه يمكن القول أن البنك المركزي بسياسته النقدية يعمل على التنسيق وعدم التعارض مع أهداف السياسة المالية، وذلك تجنباً لضياع وهدر الجهود المبذولة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة عموماً وأهداف السياستين النقدية والمالية خصوصاً.

المطلب الثالث: قنوات إبلاغ السياسة النقدية.

تعتبر قنوات إبلاغ السياسة النقدية عن الطريق الذي من خلاله يبلغ اثر أدوات السياسة النقدية الهدف النهائي تبعاً لاختيار الهدف الوسيط، وتتحصر هذه القنوات في:

أولاً: قناة سعر الفائدة. إن نظرية كينز لآلية انتقال تأثير السياسة النقدية كان عن طريق تأثيرها غير المباشر على المتغيرات الاقتصادية من خلال سعر الفائدة، حيث تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى انخفاض سعر الفائدة الحقيقي، أي انخفاض تكلفة اقتراض رأس المال وبالتالي زيادة الاستثمار الذي يؤدي إلى زيادة الناتج القومي¹، وبالرغم من تأكيد كينز على عمل هذه القناة من خلال قرارات رجال الأعمال حول الاستثمار، فإن اقتصاديين عديدين وضحو من خلال بحوثهم بأن هذه القناة يمكن أن تؤثر أيضاً عن طريق الإنفاق الاستهلاكي على السلع المعمرة كالسكن والسيارات... الخ، والتي يمكن أيضاً اعتبارها قرارات استثمارية.²

ومن أهم خصائص قناة سعر الفائدة هو تأكيدها على سعر الفائدة الحقيقي وليس الاسمي، وعلى الأرجح فإن سعر الفائدة الحقيقي الطويل الأمد هو الذي يؤثر في الإنفاق الاستثماري.³

ثانياً: قناة سعر الصرف. تستخدم هذه القناة للتأثير على الصادرات من جهة، ومن جهة أخرى تستعمل إلى جانب معدلات الفائدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي، وتعود أهمية سعر الصرف إلى أن

¹ عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل، مرجع سبق ذكره، ص 339.

² المرجع نفسه، ص 339.

³ المرجع نفسه، ص 339.

تأثير تغيره يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية، وعلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي.¹

ثالثا: قنوات جذب الائتمان. إن اختلاف الاقتصاديين حول تأثيرات السياسة النقدية من خلال قنوات أسعار الفائدة على الإنفاق على السلع المعمرة، أدى إلى تفسيرات جديدة تستند إلى مشكلة المعلومات المتماثلة في الأسواق المالية، يشار لهذا التفسير بجانب الائتمان، والذي يفترض أن قنوات آلية انتقال السياسة النقدية تتبثق كنتيجة لمشكلة المعلومات في أسواق الائتمان، تلك المعلومات التي تؤثر من خلال الإقراض المصرفي وتلك الفاعلة من خلال التأثيرات على الميزانية العمومية للمنشآت، وميزانية القطاع العائلي،² كما هو موضح فيما يلي:³

1. قناة الإقراض المصرفي: هذه القناة توضح أن البنوك تلعب دورا مميزا في النظام المالي، بسبب أنها مهياة بشكل جيد لحل مشاكل المعلومات المتماثلة في أسواق الائتمان، ومنه فان بعض البنوك لا يمكنهم الوصول إلى أسواق الائتمان، ما لم يقترضوا من البنوك المركزية، وطالما لا يوجد تعويض تام لودائع البنك من مصادر الأرصدة الأخرى فان السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى زيادة ودائع البنوك أي زيادة كمية القروض المتوفرة لديهم، وحيث أن هناك عدد من المقترضين يعتمدون على البنوك لتمويل مشروعاتهم، فان زيادة القروض تزيد الإنفاق الاستثماري (ومن المحتمل أيضا الإنفاق الاستهلاكي).

2. قناة الميزانية العمومية للمنشآت: وهي أيضا تتبثق من مشاكل المعلومات المتماثلة في أسواق الائتمان، فكلما كانت القيمة الصافية لمشروعات الأعمال منخفضة، كلما كانت المشاكل التي تواجه المنشآت قاسية في مواجهة التزامات الدين التي عليها، وكلما انخفضت التزاماتها اتجاه تلك الديون، ويعني هذا ارتفاع نسبة الخسائر المتوقعة التي يواجهها المقرضون، وان مثل هذه المشاكل ستؤدي إلى انخفاض الأرصدة المعدة للإقراض لتمويل الإنفاق الاستثماري، كما أن مشروعات الأعمال ذات القيمة المنخفضة قد يدفع أصحابها إلى الانخراط في مشروعات استثمارية خطيرة، مما يجعل احتمال استرداد القروض قليلة نسبيا.

3. تأثيرات السيولة على ميزانية القطاع العائلي: إن السياسة النقدية الانكماشية تؤدي إلى انخفاض الإقراض المصرفي، وهذا سيؤدي إلى انخفاض في طلب المستهلكين لدور السكن وللبيع المعمرة، خاصة لأولئك الذين ليست عندهم إمكانية للوصول إلى مصادر الائتمان الأخرى، وبنفس المنطق فان ارتفاعا في

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 77.

² عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل، مرجع سبق ذكره، ص 345.

³ المرجع نفسه، ص 345-347.

الفصل الثاني..... سياسة إستهداف التضخم كإطار حديث لإدارة السياسة النقدية

أسعار الفائدة يتسبب في خلل في ميزانية القطاع العائلي، لان التدفق النقدي للعائلة يتأثر سلباً،¹ومن جهة أخرى تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى ارتفاع مستوى الأسعار المتوقعة وبالتالي انخفاض احتمال وقوع كارثة مالية، وهذا سيؤدي إلى ارتفاع الإنفاق على السلع المعمرة ودور السكن ومن تم زيادة الدخل القومي.²

رابعاً: قنوات أسعار السندات المالية. وتعتبر عن وجهات نظر أنصار المدرسة النقدية في تحليلهم لأثر السياسة النقدية على الاقتصاد، حيث يعتبرون أن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين هما:³

1. قناة توبيين للاستثمار: والتي تعتمد على ما يعرف بمؤشر توبيين للاستثمار (العلاقة بين القيمة البورصية للمؤسسات ومخزون رأس المال الصافي)، وعبر هذه القناة يؤدي انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصدة النقدية للمحفظة الاستثمارية لدى الجمهور، مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية، مما يدفع بالمتعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة ببيعها، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار فينخفض مؤشر توبيين، وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار ومنه يتراجع الناتج المحلي الخام.

2. قناة اثر الثروة على الاستهلاك: وعبر هذه القناة يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية، والتي يؤدي انخفاضها إلى انخفاض قيمة ثروة الجمهور، ومنه الحد من الاستهلاك وبالتالي تراجع نمو الناتج المحلي الخام.

المطب الرابع: المشاكل التي تواجه السياسة النقدية في التطبيق العملي وشروط نجاحها.

أكد أن نجاح أي سياسة في أي مجال من المجالات تواجهه العديد من المشاكل والصعوبات، كما أن صناع القرار لا يبلغون الأهداف المرجوة من سياساتهم إلا بتوفر شروط معينة، وسنتطرق في هذا المطب إلى أهم المشاكل التي تصطدم بها السياسة النقدية في التطبيق العملي بالإضافة إلى التطرق إلى أهم الشروط الضرورية لنجاح هذه السياسة.

أولاً: المشاكل التي تواجه السياسة النقدية في التطبيق العملي.

¹ المرجع نفسه، ص 349.

² المرجع نفسه، ص 349.

³ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 78.

هناك وكما ذكرنا العديد من المشاكل التي تواجه السياسة النقدية في التطبيق العملي ويمكن أن نذكر أهم هذه المشاكل فيما يلي:

1. **اثر الفجوة الزمنية بين المشكلة الاقتصادية واثـر السياسة الاقتصادية المطبقة:** عادة ما تكون هناك فجوة زمنية بين وقوع المشكلة الاقتصادية وبين الأثر الفعلي للسياسة المستخدمة لمواجهة هذه المشكلة ويقدر فريدمان هذه الفترة بأنها تتراوح بين 12 و18 شهر، لذلك نادى فريدمان بثبات معدل نمو كمية النقود - وليس ثبات كمية النقود-، إذ انه في حالة عدم زيادة كمية النقود عندما يزيد الناتج الوطني تنخفض الأسعار ويؤدي ذلك لحالة من الركود إذا لم تزد سرعة التداول.¹
 2. **مشاكل متعلقة بشروط الائتمان المتاحة في الأسواق:** حيث أن تطبيق سياسة نقدية معينة قد لا تكون كاملة أو فعالة، إذا ما وجدت قنوات أو أساليب أو بدائل أخرى تمكن من تجنب القوانين والأنظمة المعمول بها والحصول على الائتمان.²
 3. **مشاكل تتعلق بالوضع الاقتصادي للدولة:** تكون السياسة النقدية فعالة حسب الوضعية الاقتصادية للدولة، فالدول النامية تعاني من العديد من المشاكل التي تحد أساسا من فعالية السياسة النقدية كانتشار الأسواق غير المنظمة، والتي عادة ما يكون لها تأثير بالغ على الأسواق المنظمة وعلى السياسات والقرارات المطبقة فيها، فضلا عن أن هذه الأسواق المنظمة ضعيفة.³
- بالإضافة إلى العديد من الأسباب التي تحد من فعالية السياسة النقدية في الدول النامية والتي يمكن حصرها في:⁴

- ضعف واختلال هيكل الائتمان القائم؛
- ضعف الوعي وانعدام ثقافة التعامل مع البنوك بسبب انخفاض الدخل وارتفاع الميل للاكتناز، هذا إلى جانب تمركز البنوك في المناطق الحضرية فقط؛
- ضيق نطاق الأسواق النقدية والمالية وضعف نشاطها؛
- الطبيعة الموسمية للنشاط الاقتصادي في كثير من الدول النامية (اقتصاد زراعي في العموم)؛

¹ يوسف حسن يوسف، تأثير صندوق النقد الدولي والمنظمات الاقتصادية الدولية على قرارات الدول، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2012، ص341.

² المرجع نفسه، ص 342.

³ المرجع نفسه، ص342.

⁴ رضوان سليم، دور السياستين النقدية والمالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد الثامن

• عدم تطور التقنيات المصرفية نتيجة تخلف القطاع المالي ويتجلى ذلك من خلال قلة التعامل

بالأوراق التجارية والشيكات)؛

4. مشكلة مصداقية السياسة النقدية: يقصد بمصداقية السياسة النقدية أن تكون درجة ثقة الجمهور

في السلطة النقدية عالية، وهي تعتبر من بين متطلبات نجاح السلطة النقدية في صياغة وتنفيذ سياسة نقدية أكثر فعالية،¹ وقد أصبحت هذه المصداقية محل شك، نظرا لانكسار دور الوساطة المالية في تمويل النشاط الاقتصادي، والتخلي عن استخدام الأدوات المباشرة للسياسة النقدية وذلك في إطار التحول من اقتصاديات الاستدانة إلى المعتمدة على السوق، والتي أدت إلى تعقد اثر السياسة النقدية، وغالبا ما يتميز بعدم اليقين، خاصة إذا كانت قرارات البنك المركزي غير مستقلة عن التناقضات السياسية،²

5. مدى استقلالية البنك المركزي : تعني استقلالية البنك المركزي في رسم وتنفيذ سياسته النقدية

عدم الخضوع إلى اعتبارات أو تدخلات سياسية تهدف إلى استقرار الأسعار والمحافظة على قيمة العملة لكن هذا لا يقتضي بالضرورة استقلاله استقلالا تاما عن الحكومة أو الانفصال التام في كل شيء له الصلة بإدارة السياسة النقدية أو الأهداف التي يسعى البنك المركزي إلى تحقيقها،³ وإنما يتجسد معنى الاستقلالية في القرارات التي تصدر عنه.⁴

ثانيا: شروط نجاح السياسة النقدية.

إن نجاح السياسة النقدية في أي دولة وفي ظل أي نظام اقتصادي إنما يتوقف على مجموعة من

العوامل والشروط أهمها: ⁵

1. نظام معلوماتي فعال: لضمان توفير المعلومات بشكل سريع وكاف عن وضع الميزانية (عجز

أو فائض)، نوعية وطبيعة الاختلال، تحديد معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، نوعية البطالة، القدرات الاقتصادية، وميزان المدفوعات... الخ.

¹ زائنة ايت وازو، مسؤولية البنك المركزي في مواجهة الأخطار المصرفية في ظل القانون الجزائري، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011-2012، ص2.

² يوسف حسن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص343.

³ زائنة ايت وازو، مرجع سبق ذكره، ص2.

⁴ علي عزوز، قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، 11-12 مارس 2008، ص2.

⁵ يوسف حسن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص ص 368،369، بتصرف.

2. تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة: لأنه أحيانا تتعارض الكثير من الأهداف المسطرة، حيث

يجب الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الجوانب عند تحديد هذه الأهداف مثل هيكل النشاط الاقتصادي (مكانة القطاع العام والخاص)، سياسة الحكومة تجاه المؤسسات الإنتاجية، حجم التجارة الخارجية في السوق العالمية... الخ.

3. نظام سعر الصرف المرن: إذ أن السياسة النقدية تحقق فعاليتها في اقتصاد ذي سعر صرف

مرن أكثر من اقتصاد ذي سعر صرف ثابت.

4. شروط متعلقة بسياسة مناخ الاستثمار: والتي من بينها توفر مناخ استثمار ملائم وتدفق

لرؤوس الأموال، التسهيلات الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب، ومدى حساسية الاستثمار لسعر الفائدة... الخ.

5. أسواق مالية منظمة ومتطورة: حيث تعتبر الأسواق المالية وبالتحديد الأسواق النقدية ميدانا

لتنفيذ السياسة النقدية ولهذا من الضروري أن تكون على درجة عالية من التنظيم والتطور أي أن الأسواق المنظمة تغلب الأسواق الموازية.

المبحث الثاني: ماهية سياسة استهداف التضخم.

تعد سياسة استهداف التضخم من المفاهيم الحديثة نسبياً لتطوير إدارة السياسة النقدية من طرف البنوك المركزية من خلال التركيز على معدل التضخم، هذا الأخير الذي تنجر عنه وكما رأينا فيما سبق العديد من الآثار السلبية، مما دفع رواد الفكر الاقتصادي لا يدخرون أي جهد في وضع الكثير من السياسات الرامية إلى محاربة التضخم، وتوفير جو يلائم ويحفز الاستثمار المحلي والأجنبي، ويدفع بذلك قاطرة النمو الاقتصادي، وتظهر في هذا المضمار أهمية هذه السياسة التي لقيت رواجاً واستحساناً منذ بداية تطبيقها في التسعينات من القرن الماضي، وعليه فقد خصصنا هذا المبحث للطرق والتعرف على هذه السياسة من خلال مفهومها وظروف نشأتها وتطورها، بالإضافة إلى أهم أسباب أو دوافع تبنيها.

المطلب الأول: مفهوم سياسة استهداف التضخم.

لقد كان هناك تبين واسع لسياسة استهداف التضخم في الاقتصاديات النامية والصاعدة على حد سواء،¹ وسنحاول في هذا المطلب التعريف بهذا الإطار الحديث في إدارة السياسة النقدية، بالإضافة إلى الإشارة إلى أنواع نظام استهداف التضخم حسب ما جاء به ستون وكرار.

وقد تعددت أساليب تعريف سياسة استهداف التضخم، إلا أنها في الأخير تفضي إلى نفس المعنى حيث اعتبرها Svensson Lars على أنها إطاراً للسياسة النقدية تتميز بالإعلان العام عن أهداف كمية رسمية بشأن معدل التضخم لفترة أو فترات زمنية مستقبلية وبالإقرار الصريح بأن التضخم المنخفض والمستقر هو هدف السياسة النقدية الرئيسي في الأجل الطويل.² وهي حسب Gill Hammond عبارة عن إطار للعمل أكثر من كونه مجموعة من القواعد الجامدة المتعلقة بالسياسة النقدية.³

وهو نفس تعريف tutar Eser بحيث يعرفها بأنها: نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان العام عن الهدف الرسمي لمجالات أو هدف كمي (رقمي) لمعدل التضخم، لفترة زمنية واحدة أو أكثر، مع الاعتراف

¹ Carl E. WALSH, **Inflation Targeting :What Have We Learned**, University of California, Santa Cruz,P195.

² Lars SVENSSON, **Inflation Targeting**, Key Developments in Monetary Economics, European Central Bank Frankfurt, 2009, P5.

³ Gill HAMOND, **State of the art of inflation targeting, Handbook** – No. 29, Bank angland, 2012, P5.

الظاهر بان تخفيض واستقرار التضخم في المدى الطويل هو الهدف الأولي للسياسة النقدية.¹

وتعرف على أنها: إطار لسياسة نقدية تلزم البنك المركزي بالسعي لتحقيق تضخم منخفض، وتبدأ العملية عادة بإعلان رسمي من جانب البنك المركزي خلال فترة زمنية محددة، مثل تحديد نسبة تضخم مقدارها 2% في السنة خلال العامين التاليين، ثم يكون البنك المركزي مسؤولاً عن تحديد هذا الهدف شرط أن يتمتع بالحرية في كيفية استخدام أدواته وأساليبه، وان يوفر بصفة منتظمة معلومات عامة بشأن إستراتيجيته وقراراته، ويضيف خبراء نقديين هدفاً آخر لاستهداف التضخم هو تحقيق استقرار الأسعار في الأجل الطويل بحيث يكون هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية.²

وحسب Yannick.lucotte : تستند إستراتيجية استهداف التضخم إلى فكرة مفادها أن البنك المركزي يتخلى عن كل هدف وسطي صريح، ويستهدف مباشرة التضخم، وبعبارة أخرى فإن السياسة النقدية تكون موجهة بشكل مباشر إلى الهدف المتمثل في استقرار الأسعار، ويقوم البنك المركزي بضبط أدواته على أساس مجموعة من مؤشرات الاقتصاد-كالية والمالية-، دون أن يكون هناك بالضرورة علاقة سببية بين هذه المؤشرات والهدف النهائي.³

وحسب ما جاء به Zied FTITI: يقترح (Leiderman et Svensson (1995) تعريفاً واسعاً شيئاً ما بالاعتماد على تجارب كل من زلندا الجديدة، كندا، فنلندا وانكلترا: يتميّز نظام استهداف التضخم بخاصيتين اثنتين هما: هدف تضخمي رقمي صريح يُحدد بشأنه المؤشر، ومستوى الهدف، والمجال المسموح به، وأفق وتعريف الوضعيات الممكنة التي تلجأ في ظلها السلطات النقدية إلى تغيير الهدف... (و) غياب هدف صريح وسطي على غرار استهداف مجمع نقدي أو استهداف معدل الصرف.⁴

وقد قام ستون وكرار (2005) بتحديد ثلاثة أنواع من أنظمة استهداف التضخم والتي يمكن من خلالها

¹ Eser TUTAR, *Inflation in Developing countries and Applicability to the Turkish Economy*, Edition..., Turkish, July, 2002, P1.

² عبد الجبار عبود الحلفي، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في استهداف التضخم، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد الثامن، العدد الواحد والثلاثون، 2012، ص 7.

³ Yannick LUCOTTE, *Etudes des interactions entre les stratégies de ciblage d'inflation et leur contexte institutionnel : Application aux économies émergentes*, Thèse de Doctorat en Sciences Economiques, université D'orlians, 2012, P 3.

⁴ Zied FTITI, *Politique de Ciblage d'Inflation Règles de Conduite, Efficacité, Performance*, Thèse de Doctorat (NR) en Sciences Economiques, Université de Tunis, 2010, P32.

تقسيم البنوك المركزية إلى ثلاث فئات، وتمثل هذه الأنواع في:

أولاً: نظام الاستهداف التام للتضخم. تمتلك البنوك المركزية التي تندرج في هذه الفئة درجة عالية أو متوسطة من المصدقية في الارتباط بالمعدل المستهدف للتضخم، والتي ترجمت في شكل زيادة شفافية إطار السياسة النقدية التي تدعم المساءلة للبنك المركزي تجاه المعدل المستهدف للتضخم، وتضمن هذه البنوك الحصول على منافع تطبيق نظام الاستهداف الصريح للتضخم، مثل تقليص مشكلة تضارب التوقيت والتي تحدث نتيجة التعارض في أهداف السياسة النقدية في الأجلين القصير والطويل، بالإضافة إلى أن هذه البنوك تعطي أولوية لهدف استقرار الأسعار على أهداف السياسة النقدية الأخرى، كما تنص على ذلك صراحة في قوانينها.¹

ثانياً: نظام استهداف التضخم لايت. وهو عندما تتبنى الدولة سياسة استهداف التضخم عن طريق بنكها المركزي الذي يتميز بدرجة منخفضة نسبياً من المصدقية، أي عدم وجود ضمان للبنك المركزي لاستكمالته أو تحقيقه هدف استقرار الأسعار بسبب انخفاض المصدقية، وهذا منطبق على الدول ذات الاستجابة الكبيرة للصدمات، خاصة تلك التي تتميز بمؤسسات نقدية ضعيفة، ووضع مالي غير مستقر.²

ثالثاً: نظام استهداف التضخم الانتقائي. والذي يتضمن تبني نظرة مستقبلية، بحيث يكون هناك رصد دقيق لإشارات التضخم المستقبلي، ويرتبط ذلك بإجراءات استباقية دورية من قبل السلطة النقدية ضد تهديدات التضخم، و ذلك بسبب الفجوات طويلة الأجل للسياسة النقدية التي أكد عليها ميلتون فريدمان والتي تعني بدورها أن السياسة النقدية لا بد وأن تسعى إلى الحد من زيادة الأسعار قبل أن يحدث ذلك بفترة تتساوى مع الفجوة الزمنية، أي أن السياسة النقدية لا بد وأن تستخدم أدواتها في الوقت الحالي حتى وإن كان معدل التضخم مستقراً، وتمتلك البنوك المركزية التي تندرج في هذه الفئة قدراً كبيراً من المصدقية إلى الحد الذي يسمح لها بالحفاظ على معدل منخفض ومستقر للتضخم، كما أن الاستقرار المالي الذي تتمتع به هذه الفئة يمكنها من تحقيق هدف استقرار الناتج بجانب هدف استقرار الأسعار.³

وحسب STEFAN PALMQVIS فالبنوك المركزية المستهدفة للتضخم تتبع نظام استهداف التضخم

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013، ص 274.

² أمينة دبات، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد القياسي البنكي والمالي، جمعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015، ص 142.

³ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات النقدية واستقلالية البنك المركزي، ص 271، 272.

المطلب الثاني: ظروف وعوامل ظهور سياسة الإستهداف.

واجهت البنوك المركزية في الدول الصناعية منذ منتصف الثمانينات مشكلة تعثر سياسة استخدام المتغيرات الوسيطة كالقاعدة النقدية وسعر الصرف، لتحقيق هدفين متناقضين هما زيادة النمو الاقتصادي وتخفيض التضخم، والتي استندت إلى فرضية القدرة على التحكم بالمتغيرات الوسيطة، وبأن هناك علاقة وثيقة بينها وبين تلك الأهداف، ويرجع تعثر هذه السياسة لسببين: الأول هو أن التناقض بين تلك الأهداف يخلق حالة من عدم اليقين لدى الجمهور وعملاء السوق بشأن أي منهما له الأولوية في التحقيق، ما يؤدي بالتالي إلى عدم الثقة في قدرة البنك المركزي على تحقيق أهدافه خصوصا فيما يتعلق بتخفيض معدل التضخم والتحكم فيه في الأوقات الصعبة التي تحتاج إلى بناء الثقة لدى عملاء السوق، أما السبب الثاني فهو أن تلك المتغيرات الوسيطة قد تتغير قوة ارتباطها وتأثيرها على كل من معدل نمو الناتج القومي ومعدل التضخم من وقت لآخر.²

ويمكن القول أن الإستهداف الوسيط انتقل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى بداية التسعينات من إستهداف سعر الصرف Rate targeting إلى الإستهداف النقدي targeting Monetary ثم إستهداف التضخم Inflation targeting.

أولاً: إستهداف سعر الصرف. وهو نظام للسياسة النقدية التي يحاول من خلالها البنك المركزي تأسيس استقرار سعر الصرف عن طريق تغييرات سعر الفائدة مع تدخل مباشر في إدارة الصرف الأجنبي بما يحقق معدلات منخفضة للتضخم في البلدان التي تم بها ربط سعر الصرف بأسعار صرف بلد آخر، ويكون هذا الإستهداف إما بتثبيت سعر صرف العملة المحلية مع سعر صرف عملة بلد آخر أكثر استقرارا في مستوى الأسعار، وإما بالسماح بسعر الصرف المثبت بالتقلب في مجال معين، مع التدخل إذا انحرف خارج ذلك المجال،³ وقد تأكد عدم جدوى هذه السياسة من خلال ظهور عوامل وظروف جديدة كان أهمها الاندماج المالي العالمي، وتحرير التجارة وسهولة تدفق الأموال عبر القارات، والأزمات المالية حيث أصبحت الدول

¹ STEFAN PALMQVIST, Flexible inflation targeting – how should central banks take the real economy into consideration , ECONOMIC REVIEW, 2007, P 61.

² ريس فضيل، التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على الوضعية النقدية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012_2013، ص 95.

³ عبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره، ص 103.

التي تصر على انتهاج سياسات سعر الصرف الثابت، تحت ضغوط متزايدة للتحرك نحو سعر صرف أكثر مرونة لتجنب مواجهة أوضاع خطيرة مثل الدورة الشاملة لاقتصادياتها.¹

ثانياً: استهداف التحكم بنمو القاعدة النقدية. والتي ظهرت مع التحول من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام سعر الصرف العائم، وقد أطلق على هذه السياسة اسم سياسة الاستهداف النقدي، حيث يقوم البنك المركزي بتحريك أدواته من أجل التحكم في نمو القاعدة النقدية أو المجاميع النقدية ذات العلاقة أو التي تعتبر محدداً قوياً لمعدلات التضخم على المدى الطويل.²

ثالثاً: سياسة استهداف التضخم. أدت الابتكارات المالية وحرية حركة رؤوس الأموال وعدم استقرار الإطار التشريعي، وإلغاء القيود على التنظيم المالي، ومشكلة عدم توفر استقلالية أكبر للبنوك المركزية في إدارة السياسة النقدية إلى تخلي بلدان عديدة كنيوزيلندا، كندا، استراليا والمملكة المتحدة عن نظام الاستهداف النقدي، متبينة في نفس الوقت سياسة استهداف التضخم كنظام حديث لإدارة السياسة النقدية،³ و في حال تبني سياسة استهداف معدل التضخم، يصبح مدى تغير و/أو عدم استقرار العلاقة بين الأهداف الوسيطة والهدف النهائي لا يعني شيئاً، حيث أن الهدف النهائي بات محدداً بتخفيض التضخم،⁴ وقد بدأت أولى تجارب استهداف التضخم كنظام لإدارة السياسة النقدية بنيوزيلندا في عام 1990، ثم كندا عام 1991، ومن ثم في المملكة المتحدة 1992، وتلتها الدول الصناعية الأخرى كاستراليا والسويد عام 1993،⁵ إن تحقيق هذه الدول لمعدلات منخفضة ومستقرة للتضخم شجع عدداً من الدول النامية على تبني هذه السياسة، وتعد أكثر من 40 بلداً استهدفت الوصول إلى مستوى متدني ومستقر من التضخم، لكن 18 بلداً منها فقط هي التي تصنف كبلدان مستوفية بالكامل لشروط استهداف التضخم،⁶ ويمكن الإشارة إلى بعض البلدان المستهدفة للتضخم من خلال الجدول الموالي:

¹ ناجي التوني، استهداف التضخم والسياسات النقدية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، بدون سنة نشر، ص 3.

² فضيل رايس، مرجع سبق ذكره، ص 95.

³ عبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره، ص 105.

⁴ ناجي التوني، مرجع سبق ذكره، ص 4.

⁵ رجا عزيز بندر، استهداف التضخم: دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم

الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، البنك المركزي العراقي، بدون سنة نشر، ص 4.

⁶ المرجع نفسه، ص 4.

الفصل الثاني.....سياسة إستهداف التضخم كإطار حديث لإدارة السياسة النقدية

الجدول رقم(1):الدول المستهدف للتضخم- تاريخ التطبيق و قيمة الاستهداف- .

البلد	تاريخ التطبيق	معدل أو مدى التضخم المستهدف
الدول المستهدفة للتضخم حالياً		
الأسواق الصاعدة		
إسرائيل	1997	1-3
جمهورية التشيك	1998	3 (+/- 1)
بولندا	1998	2.5 (+/- 1)
البرازيل	1999	4.5 (+/- 2)
التشيلي	1999	2-4
كولومبيا	1999	5 (+/- .5)
جنوب إفريقيا	2000	3-6
تايلاند	2000	0 - 3.5
كوريا	2001	2.5-3.5
المكسيك	2001	3 (+/-1)
هنغاريا	2001	3.5 (+/-1)
البيرو	2002	2.5 (+/-1)
الفلبين	2002	5-6
سلوفاكيا	2005	3.5 (+/- 1)
اندونيسيا	2005	5.5 (+/- 1)
رومانيا	2005	8.8
البلدان الصناعية		
نيوزيلندا	1990	1-3
كندا	1991	1-3
المملكة المتحدة	1992	2
السويد	1993	2 (+/- 1)
استراليا	1993	2-3
اسلندا	2001	2.5
النرويج	2001	2.5

source: Gerald Epstein ,2007 / 2, Central banks, inflation targeting and employment creation, Economic and Labour Market Papers, Employment Analysis and Research Unit , Economic and Labour Market Analysis Department , p 3.

المطلب الثالث: أسباب تبني سياسة استهداف التضخم.

لقد تزايد عدد الدول التي تتبنى سياسة استهداف التضخم بشكل لافت في جميع أنحاء العالم، ومن الواجب في هذا المجال البحث عن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء هذا الاندفاع غير المسبوق لتطبيق هذه السياسة، ومن هذه الأسباب ما يلي:

أولاً: ارتفاع مساهمة التكامل في الأسواق المالية والتجارة العالمية في تغييرات نظم السياسة النقدية، وقد تحولت كثير من الدول إلى تطبيق نظم أسعار الصرف المرنة بدلاً من الثابتة، وأصبح نظام استهداف التضخم من انطباق السياسات في ظل هذه التغييرات.¹

ثانياً: تنامي الإبداعات والابتكارات المالية في حساب رأس المال، الأمر الذي انعكس سلبيًا على طبيعة العلاقة بين الاقتصاد المالي (الرمزي، الوهمي) والاقتصاد الحقيقي، وأصبح الاعتماد قليلاً على العرض النقدي كهدف وسيط نظراً إلى عدم نجاعة الأداة في كبح التضخم وتحقيق النمو المستهدف.²

ثالثاً: ارتفاع التضخم في الثمانينات والذي أثر سلبيًا على معدل النمو الاقتصادي، وعلى تخصيص الموارد الاقتصادية، لذا كان يجب تخفيض معدل التضخم والتحكم في معدله كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل.³

رابعاً: عدم استقرار العلاقة بين المجاميع النقدية والتضخم، مما كان يخلق في غالب الأحيان مشكلة للسياسة النقدية التي تستهدف المجاميع النقدية مما نتج عن ذلك تراجع كبير في أهمية سياسة الاستهداف النقدي، والتخلي عنها لصالح سياسة استهداف التضخم.⁴

خامساً: يعتبر إطار استهداف التضخم النواة الأساسية لخفض عجز الموازنة، فكثير من الدول التي تعمل على تطبيق سياسة استهداف التضخم تمكنت من تقليص عجز الموازنة الذي كانت تعانيه، بل إنها

¹ يوسف عثمان إدريس، نظام استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية ... المتطلبات وتجارب التطبيق، مجلة المصرفي، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء ببنك السودان المركزي، العدد التاسع والأربعون، سبتمبر 2008، ص 18.

² شوقي جباري، حمزة العوادي، سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية مع الإشارة إلى تجارب البرازيل وتشيلي وتركيا مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد السادس، 2014، ص ص 80، 81.

³ عبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره، ص 105.

⁴ رجاء عزيز بندر، مرجع سبق ذكره، ص 5.

حققت فائضا كما هو الحال بالنسبة لتركيا والبرازيل والمكسيك.¹

سادسا: هناك مشكل في التحديد الإحصائي الدقيق للمجمعات النقدية كاستهدافات وسيطة، وان إيجاد حل لهذه المشكلة أصبح مستعصيا في محيط يتميز باتساع الابتكارات المالية، إلى جانب عدم الاتفاق حول المجمع الأكثر دلالة على التضخم.²

سابعا: يحدد البنك المركزي معدلا أو مجالا للتضخم في فترة محددة حتى يتفادى مشكلة تضارب الاستهدافات، وان تحديد هذه المعدلات من شأنها أن تضع قيودا أمام البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية بما يخلق هدف استقرار الأسعار في المدى الطويل دون استهداف متغيرات أخرى.³

ثامنا: تطرح سياسة استهداف المجاميع النقدية مشكلة الحافظة المالية للوحدات الاقتصادية نتيجة تغيرات في أسعار الفائدة قصيرة وطويلة الأجل، مما يؤدي إلى اختلاف في تشكيل المجاميع النقدية الواسعة والضيقة من حيث الحجم، والذي لا يعطي فعالية أكبر لها بان تكون استهدافات وسيطة تعكس جيدا استقرار الأسعار في المدى الطويل.⁴

تاسعا: تطبيق سياسة استهداف التضخم لها بالغ التأثير في تحقيق معدلات نمو جيدة وأسعار الفائدة تتميز بالاستقرار وقليلة التقلب، مما يعزز فرص الاستثمار في ظل هذا الاستقرار النسبي.⁵

عاشرا: إن تأثير سياسة الاستهداف النقدي على معدل التضخم يمكن ملاحظتها عادة بعد فترات تأخر زمنية تكون غير محددة نتيجة لعدم استقرار الاستهدافات الوسيطة للسياسة النقدية وكذلك نتيجة لطبيعة الصدمات التي يتعرض لها الطلب الكلي والعرض الكلي في النشاط الاقتصادي.⁶

¹ شوقي جباري، حمزة العوادي، مرجع سبق ذكره، ص 81.

² أمينة دبات ، مرجع سبق ذكره، ص 137.

³ عبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره، ص 106.

⁴ رجاء عزيز بندر، مرجع سبق ذكره، ص 5.

⁵ شوقي جباري، حمزة العوادي، مرجع سبق ذكره، ص 81.

⁶ عبد العزيز طيبة ، مرجع سبق ذكره، ص 106.

المبحث الثالث: سياسة استهداف التضخم (شروط ومتطلبات النجاح، إجراءات التطبيق).

إذا كانت فعالية السياسة النقدية التقليدية في محاربة التضخم تتجه نحو الكيفية التي يتمكن البنك المركزي من خلالها من التأثير في النشاط الاقتصادي لتحقيق هدف استقرار الأسعار، فإن فعالية سياسة استهداف التضخم تكمن في مدى إمكانية البنك المركزي تحقيق المعدل أو المدى المستهدف من التضخم في الأجل الطويل، ولضمان فعالية هذه السياسة يجب توفر مجموعة من الشروط والمتطلبات والتي سنتطرق إليها في هذا المبحث إلى جانب التطرق إلى إجراءات تطبيق هذه السياسة.

المطلب الأول: شروط تطبيق سياسة استهداف التضخم.

لتطبيق سياسة استهداف التضخم بنجاح هناك إجماع بين الاقتصاديين ومسؤولي البنوك المركزية على ضرورة توفر نوعين من الشروط، الشروط العامة والتي تدل على وجود استهداف التضخم في الدولة أو عدمه، والشروط الأولية والتي تدل على فعالية السياسة النقدية.

أولاً: الشروط العامة لاستهداف التضخم.

تتمثل الشروط العامة في تلك المعايير أو الخصائص التي يجب أن تتميز بها الدولة المعنية حتى يمكن أن نقول أنها تستهدف التضخم، فإذا غاب شرط واحد من هذه الشروط في أي دولة لا نستطيع الحكم على أنها تستهدف التضخم.¹ ويمكن حصر هذه الشروط في النقاط التالية:

1. الإعلان للجمهور عن الهدف المراد تحقيقه بشأن المستوى العام للأسعار وجعله الهدف الأكثر أولوية في السياسة النقدية،² وتستخدم هذه البلدان عدة وسائل لنشر المعلومات الخاصة بتحديد معدل التضخم الرقمي، أو مدى مستهدف، والفترة الزمنية والتي يتعين التوصل فيها إلى هذه الاستهدافات، تتمثل أساساً في شكل دوريات وتقارير رسمية عن التضخم، وبيانات صحفية ومطبوعات والخطابات الرسمية.³
2. التزام مؤسساتي بأن هدف استقرار الأسعار هو الهدف الأولي للسياسة النقدية في الأجل الطويل

¹ رجاء عزيز بندر، مرجع سبق ذكره، ص 6.

² عبد الله ياسين، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2013-2014، ص 54.

³ عبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره، ص 108.

مع الالتزام أو التعهد بتحقيق الهدف.¹

3. إستراتيجية المعلومات الشاملة التي تحتوي على العديد من المتغيرات، التي تتعلق بالفترة المستقبلية لمعدل التضخم وليس فقط المجاميع النقدية، واستخدامها في اتخاذ قرارات السياسة النقدية، بل يجب أن تتوفر لدى البنك المركزي آليات فينة متقدمة للتنبؤ بمعدل التضخم المحلي.²
4. توفر درجة شفافية عالية عن سلوك السياسة النقدية أثناء الاتصال بالجمهور والأسواق،³ حيث أن أية سياسة نقدية كانت أم مالية لا يمكن أن تعمل إلا في ظل إفصاح شامل للبيانات المؤسسية.⁴
5. إخضاع البنك المركزي للمساءلة أكثر في انجاز هدف التضخم كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل،⁵ ويتميز نظام استهداف التضخم باستعداد كبار المسؤولين في البنك المركزي للمثول أمام السلطات المختصة للإبلاغ عن السياسة النقدية وتقديم التفسيرات اللازمة في ظل طابع رسمي وهيكلية.⁶
6. اعتماد البنك المركزي على أسلوب النظرة المستقبلية في تقدير معدل التضخم المستهدف، الأمر الذي يضمن أن وضع أدوات السياسة النقدية يعتمد على تقدير الضغوطات التضخمية في المستقبل، وبالتالي يمكن التحكم في معدل التضخم المستهدف كهدف أساسي للسياسة النقدية في الأجل الطويل.⁷

ثانيا: الشروط الأولية لسياسة استهداف التضخم.

تتمثل الشروط الأولية والتي يطلق عليها أيضا الشروط الأساسية في تلك المعايير التي يجب أن تتوفر في دولة ما حتى تكون سياسة استهداف التضخم ذات فعالية أكبر في تطبيقها،⁸ وعلى عكس الشروط العامة العامة فإن استهداف التضخم يمكن أن يكون فعالا حتى في حالة عدم توفر بعض هذه الشروط الأولية،⁹ وأهم

¹ آلاء نوري حسين وآخرون، قياس وتقييم سياسة استهداف التضخم في أسواق مختارة، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد العاشر، بدون تاريخ النشر، ص 32.

² رجاء عزيز بندر، مرجع سبق ذكره، ص 6.

³ عبد الله ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 54.

⁴ عبد الجبار عبود الحلفي، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في استهداف التضخم، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد الثامن، العدد الواحد والعشرون، 2012، ص 4.

⁵ عبد الله ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 54.

⁶ سكرتير صندوق النقد الدولي بالنيابة، الممارسات الجيدة لشفافية السياسات المالية من جانب الوكالات المالية، ج2، وثيقة مساندة لميثاق الممارسات الجيدة لشفافية السياسات المالية، إدارة شؤون النقد والصراف، صندوق النقد الدولي، 2000، ص 34.

⁷ إسماعيل احمد الشناوي، استهداف التضخم والدول النامية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، بدون رقم العدد، جامعة عين الشمس 2004، ص 1.

⁸ رجاء عزيز بندر، مرجع سبق ذكره، ص 6.

الأولية،¹ وأهم هذه الشروط ما يلي:

1. **استقلالية البنك المركزي:** ويعد من أهم الشروط الأولية، التي تساعد البنك المركزي للوصول

إلى الهدف النهائي من استخدام سياسته النقدية ويتميز البنك المركزي المستقل بثلاثة خصائص وهي:²

- انفصالية كاملة لمجلس صانعي القرار في البنك المركزي عن رجال السياسة وأن يكون الأعضاء تم تعيينهم من ذوي الخبرة الطويلة مع حمايتهم من أي استغناء عن خدمتهم بصورة عشوائية؛
- إعطاء البنك المركزي سيطرة مباشرة وكاملة تتجاوز مسألة بناء أدوات السياسة النقدية؛
- أن يكون للبنك المركزي أمرا رسميا معطى لتحقيق استقرار الأسعار كهدف أولي يسعى لتحقيقه.

ووفقا لما تم ذكره فإن على البنك المركزي عدم تمويل عجز الموازنة الحكومية من خلال التوسع النقدي مع عدم التقيد بالتمويل اللازم للقطاع العام بأسعار فائدة منخفضة، أو الإبقاء على سعر صرف اسمي معين والتركيز على هدف استقرار الأسعار بالدرجة الأولى، كما يتوجب أن لا يكون هناك ضغط سياسي على البنك المركزي لرفع معدل النمو الاقتصادي بطريقة تتعارض مع تحقيق استقرار الأسعار في الأجل الطويل.³

2. **امتلاك هدف وحيد:** يقتضي هذا الشرط وجود هدف نهائي واحد ووحيد للسياسة النقدية، يتمثل في

معدل مستهدف محدد لفترة معينة، عند تبني الدولة لنظام سعر الصرف الثابت تكون غير قادرة على بلوغ معدل مستهدف للتضخم وتحقيق الاستقرار في سعر الصرف في نفس الوقت، إذا كانت الدولة تعرف حركة كبيرة لانتقال الأموال، فإن هدف استقرار سعر صرف العملة المحلية يكون على حساب تحقيق معدل تضخم منخفض، وهذا ما يؤثر على مصداقية السياسة النقدية.⁴

وإذا ما حدث تضارب بين الأهداف يصعب على صانعي السياسة النقدية إعطاء الأولوية لهذين الهدفين وتوضيحهما للجمهور بطريقة موثوقة، ولكي يتم تفادي هذا التضارب الحاصل يجب إتباع نظام صرف مرن

¹ عبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره، ص 109.

² آلاء نوري حسين وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 33.

³ المرجع نفسه، ص 33.

⁴ إسماعيل احمد الشناوي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

إلى الحد الذي يكون فيه للتضخم الأولوية في حالة حدوث أية تعارض، لذا يفضل أن لا تكون أية متغيرات اسمية مستهدفة تشارك هدف التضخم المنخفض.¹

3. وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم مع إمكانية التنبؤ بها:

كما يتوجب على السلطة النقدية أن تكون قادرة على التنبؤ بالتضخم وتقديره عند مستوى يمكن تحقيقه والتحكم فيه، وفقا للمعلومات المستقبلية المتاحة وذلك من خلال بناء نموذج ديناميكي قادر على تحديد حجم الانحرافات عن المسار المحدد والإيعاز للسياسة النقدية لاستخدام أدواتها المتاحة بفعالية من أجل إعادته إلى مستواه أو مداه المحدد.²

المطلب الثاني: المتطلبات المؤسسية لتطبيق نظام استهداف التضخم.

يعتمد تطبيق نظام استهداف التضخم على توفر مجموعة من المتطلبات والتي ارتبطت بتطبيق نظام استهداف التضخم في الدول الصناعية والنامية على حد سواء، ومن أهم المتطلبات المؤسسية لتطبيق نظام استهداف التضخم ما يلي:

أولاً: استقرار البيئة الاقتصادية الكلية. فعدم استقرار البيئة الاقتصادية الكلية يؤدي إلى تعقد إدارة السياسة النقدية في استهدافها للتضخم ويعرقل عملية بناء المصدقية، ويتضمن ذلك الاستقرار وجود معدل تضخم منخفض نسبياً ومستقر، بالإضافة إلى استقرار الناتج وانخفاض الدين الخارجي وعجز الموازنة العامة حيث يترتب عن ارتفاع معدل التضخم وعدم استقراره وجود تكلفة جوهريّة على معدل نمو الناتج بالإضافة إلى ذلك عندما يخضع الناتج إلى صدمات كبيرة ومتكررة، وإذا كانت الدولة تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار السلع وتغيرات أسعار الصرف نتيجة الدين الخارجي المرتفع، فمن الوارد أن يؤدي ذلك إلى انحراف الانتباه بعيداً عن الهدف الأساسي للسياسة النقدية في إطار استهداف التضخم والمتمثل في استقرار الأسعار.³

ثانياً: متطلبات متعلقة بالبنية التحتية. إذ يجب توفر البنية التحتية التي تشمل توفر البيانات والقدرات التحليلية والنماذج المتطورة وإجراء التنبؤات وتحديد تأثيرات السياسة النقدية على متغيرات الاقتصاد الكلي بصورة واضحة، والمعرفة الكافية عن آليات التحول النقدي، خاصة الفترة بين بداية تنفيذ السياسة وتأثيرها على التضخم والناتج الإجمالي المحلي، وفي هذا الإطار يحتاج البنك المركزي إلى أجهزة كمبيوتر وبرامج

¹ موسى لحو بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، ط1، مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2010، ص 110.

² آلاء نوري حسين وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص33.

³ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 280.

الفصل الثاني..... سياسة إستهداف التضخم كأطار حديث لإدارة السياسة النقدية

ونماذج متقدمة لإعداد تنبؤات التضخم، وفي حالة اكتشاف فرق بين المعدلات المتوقعة والمستهدفة يتم اتخاذ إجراءات للمعالجة، وبالتالي يحتاج هذا النظام إلى مقدرات تحليلية وبنيات تحتية للبيانات أكثر من أي نظام آخر.¹

ثالثا: وجود قطاع مالي متطور ومستقر. إذ يتم الاعتماد على الأسواق المالية المتطورة التي تستطيع نقل الإشارات الناجمة عن تغيير أدوات السياسة النقدية إلى الطلب الكلي ثم إلى التضخم، وبالتالي إن نجاح نظام استهداف التضخم، يتطلب وجود مزيدا من الإصلاحات في القطاع المالي، فالسياسة النقدية في ظل نظام استهداف التضخم تعتمد على السوق بشكل أساسي في تحديد أسعار الفائدة من خلال عمليات السوق المفتوحة، حيث تحدد لجنة السياسة النقدية سعر الفائدة المستهدف، ثم عن طريق عمليات السوق المفتوحة يضمن البنك المركزي أن يكون هذا السعر عند المستوى المستهدف مما يتطلب ذلك تقوية الجهاز المالي للدولة، وبالتالي لا يوجد تعارض بين هدف استقرار القطاع المالي وبين هدف استهداف التضخم بل يعتمد تحقيق هدف استهداف التضخم على متانة القطاع المالي للدولة وبالتالي فإن ضعف هذا القطاع يؤدي إلى إحداث تأثير سلبي على نظام استهداف التضخم.²

رابعا: تهيئة المناخ المناسب لتوفير عناصر الشفافية والمساءلة التي يتطلبها نظام استهداف التضخم. ليتمكن البنك المركزي من الوفاء بمتطلبات المساءلة والشفافية الكافية باستهداف التضخم يتم توفير الظروف النقدية الملائمة، من خلال تطبيق نظم سعر الصرف المرنة، وتطوير الأسواق المالية كأحد أهم المتطلبات لمقابلة استقلالية السياسة النقدية، بالإضافة إلى تطبيق أدوات السياسة النقدية غير المباشرة، حيث أن الأدوات المباشرة ذات تعقيدات قد قليل من فعالية السياسة النقدية وتؤخر عملية احتواء التضخم بالإضافة إلى ذلك وقبل تطبيق نظام استهداف التضخم لا بد من الوضع في الاعتبار توفر الأوضاع والنظم المالية والإدارية السليمة، لذلك يجب أن يقوم البنك المركزي بدوره كمقرض أخير بصورة فاعلة لمساعدة النظام المالي من خلال الدعم المالي المباشر، منح القروض، والحصول على المعلومات والبيانات الصحيحة والدقيقة والعمل على الرقابة الفاعلة على تلك المؤسسات لتفادي أي مخاطر محتملة.³

¹ يوسف عثمان إدريس، مرجع سبق ذكره، ص 19.

² عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 283، 284.

³ يوسف عثمان إدريس، مرجع سبق ذكره، ص 19.

خامسا: إمكانية توقع المسار المستقبلي للتضخم. يلعب التنبؤ بالتضخم دورا هاما في إطار نظام استهداف التضخم، ولذلك يفترض وجود نماذج تستخدم كافة المعلومات والمؤشرات المتاحة للتنبؤ بالتضخم ومن جانب آخر يستلزم ذلك وجود القدرة الفنية اللازمة لإنشاء هذه النماذج، وبالتالي يتطلب ذلك كفاءة في آليات انتقال السياسة النقدية في الاقتصاد أي وجود علاقة مستقرة بين التغير في أدوات السياسة النقدية واثار ذلك على معدلات التضخم، وترتبط القدرة على التنبؤ بالتضخم بكفاءة على توافر البيانات والمعلومات التاريخية التي يمكن الوثوق بها للاعتماد عليها لصياغة السياسة النقدية، وقد يصعب الاعتماد على نموذج واحد للتنبؤ بالتضخم، وقد تعتمد الدولة الواحدة على مجموعة من النماذج التي تساعد في الوصول إلى التنبؤ بمعدل التضخم بشكل دقيق وذلك من خلال إمكانية التنبؤ بالمسار المستقبلي لمعدل التضخم، من خلال تلخيص البنك المركزي للمعلومات التي يحصل عليها من مصادر مختلفة، بدل المعلومات التي توفرها المؤشرات الرائدة، والتي تمثل المعلومات التي تعطي إشارات متعلقة باتجاه المتغيرات المستقبلية في مسار التضخم، وتتضمن هذه المؤشرات (الطلب الكلي، العرض الكلي، أسعار الفائدة، الإجماليات النقدية، مقاييس لسعر الصرف ومعدل التضخم وتوقعاته المستقبلية)، وذلك للوصول إلى قيمة متوقعة لمعدل التضخم صادر من البنك المركزي.¹

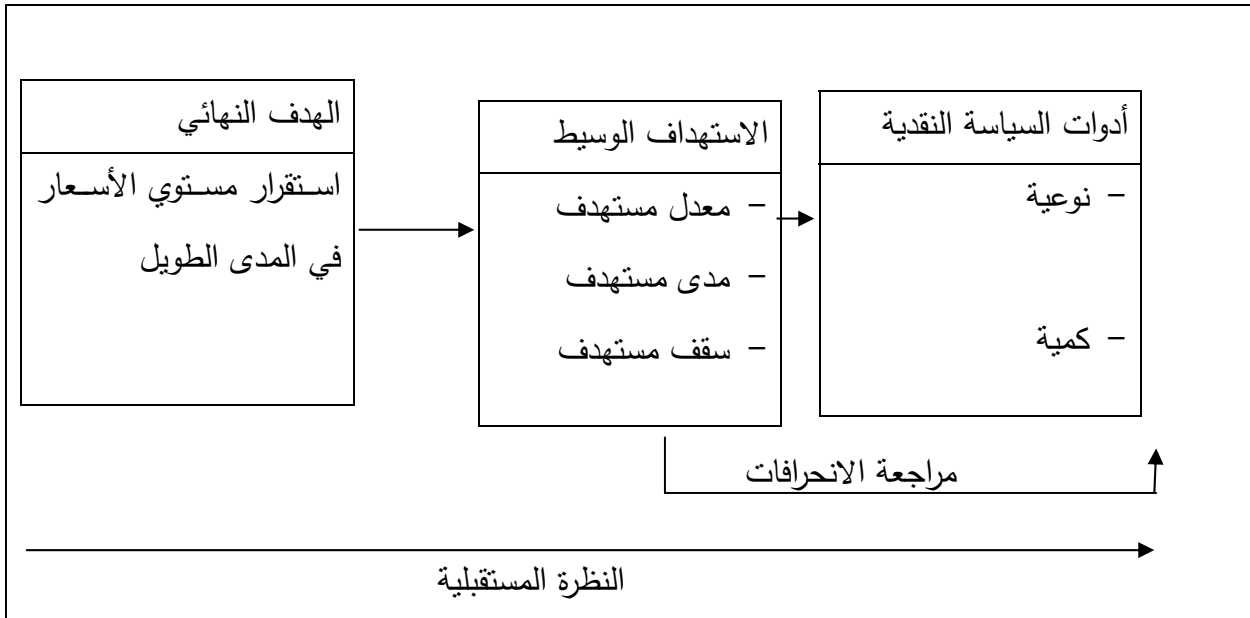
مما سبق يتبين أن نظام استهداف التضخم يتطلب العديد من المتطلبات التي يجب أن تتوفر في الدولة التي ترغب في انتهاج هذا النظام، إذ أن الاستفادة من مزايا هذا النظام أو تلاقي عيوبه، يعتمد على مدى توفر هذه المتطلبات من عدمه.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 286، 287.

المطلب الثالث: إجراءات تطبيق سياسة استهداف التضخم.

قبل التطرق إلى الواقع العملي لسياسة استهداف التضخم، لابد أن نشير في البداية إلى إستراتيجية البنك المركزي في تحقيق استقرار الأسعار في المدى الطويل- كما يوضحها الشكل رقم(1) -كهدف نهائي للسياسة النقدية، كما يعد معدل أو مدى محدد من التضخم استهدافا وسيطا مباشرا يعكس الهدف النهائي بافتراض علاقة مباشرة ومستقرة بين الأدوات النقدية والاستهداف الوسيط، يتم التنبؤ بها دون وجود قنوات إبلاغ لانتقال اثر الأدوات على النشاط الاقتصادي والتضخم، تختلف هذه الإستراتيجية عن إستراتيجية السياسة النقدية التقليدية التي تتعد وتضارب أهدافها النهائية في بعض الأحيان.¹

الشكل رقم(1): إستراتيجية البنك المركزي في استهداف التضخم.



المصدر: عبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره، ص112.

إذا استوفت أي دولة لشروط سياسة استهداف التضخم العامة بشكل كلي والخاصة بشكل جزئي أو كلي، يمكنها تطبيق سياسة استهداف التضخم وفي الواقع العملي يجب مراعاة بعض القضايا المهمة المتمثلة أساسا في:

أولاً: **الجهة المخول لها تعيين معدل التضخم المستهدف.** تعتمد الهيئة المخول لها تعيين معدل التضخم المستهدف على مدى استقلالية البنك المركزي وإعلانه عن الاستهداف، وتختلف عادة تلك الهيئات

¹ عبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره، ص111.

يعلن استهداف التضخم في الحقيقة من قبل البنك المركزي لتوافق عليه الحكومة بعد ذلك، وهذا لترقية الاتفاق بين صانعي القرار في الهيئتين، مما يزيد من فعالية ومصداقية هذا الإطار من السياسة النقدية، أما في الدول النامية يتطلب ضرورة تحديد معدل التضخم المستهدف من قبل الحكومة بالتنسيق مع البنك المركزي لتحقيق زيادة دعم السلطات المالية للسلطات النقدية في استهداف التضخم.²

ثانيا: التفاعل مع أهداف سياسة أخرى. يتمثل الهدف الأساسي للسياسة النقدية في إطار استهداف التضخم في الوصول إلى معدل التضخم المحدد، ولا يمكن أن يتبع بهدف آخر ما لم يكن منسجما وغير متعارض مع الهدف الأساسي، ويمكن للسياسة النقدية التي تستهدف معدل التضخم تحقيق هدف العمالة الكاملة في المدى الطويل، وفي نظام استهداف التضخم تكون أهداف السياسة النقدية وأهداف السياسة المالية متفاعلة ضمنا مع بعضها البعض، بحيث يجب أن تأخذ السياسة النقدية بعين الاعتبار تأثيرات السياسة المالية على التضخم، كما يجب أن تؤيد السياسة المالية استهداف التضخم.³

ثالثا: تعريف مفصل للمعدل المستهدف. يعتمد التحديد الدقيق للمعدل المستهدف على الخطوات التالية:

1. تصميم الأفق الزمني للاستهداف: يعرف الأفق الزمني بطول عمر المرحلة للوصول إلى الاستهداف المعلن سابقا والفترة التي يمكن السيطرة عليه،⁴ وقد اختارت البلدان التي استهدفت التضخم طائفة متنوعة من الأفاق الزمنية يتعين عليها التوصل خلالها إلى أهدافها وذلك تبعا لمدى ارتفاع معدل التضخم عند البداية بالنسبة للمعدل المرغوب.⁵

يرى HAZIROLAND انه عندما يكون هناك اختلاف بين المعدل الحالي والمعدل المستهدف، على البنوك المركزي وضع فترة تطبيق بحوالي سنتين، تشمل على فترات التأخر (التباطؤات الزمنية) للسياسة

¹ رجاء عزيز بندر، مرجع سبق ذكره، ص 8.

² إسماعيل احمد الشناوي، مرجع سبق ذكره، ص 112.

³ أمينة دبات ، مرجع سبق ذكره، ص 143.

⁴ عبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره، ص 113.

⁵ رجاء عزيز بندر، مرجع سبق ذكره، ص 9.

النقدية في انجاز المعدل المستهدف تفاديا لانتهاج أسلوب تتسارع فيه لتحقيق التخفيض المطلوب في مستوى الأسعار.¹

ويتأثر الأفق الزمني للاستهداف بعاملين هما:²

- قدرة السياسة النقدية على مواجهة صدمات العرض الكلي والطلب الكلي قصيرة الأجل.
- نوع نظام استهداف التضخم المطبق من قبل البنك المركزي إما صارما* أو مرنا**.

2. تحديد مؤشر مناسب للتضخم: يختلف الاختيار بين مؤشر الأسعار المستخدم في حساب معدل التضخم المستهدف من دولة إلى أخرى بسبب تباين المناهج في حسابه بين الدول³، ويوجد مؤشرين لحساب التضخم، وهما مؤشر أسعار الاستهلاك ومعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي⁴، وتميل البنوك المركزية عادة إلى استخدام الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، حيث انه متوفر شهريا ومعرف معناه ومكوناته لدى الجمهور وعملاء السوق وقلما يتم تعديله بعد نشره.⁵

3. تحديد مستوى الاستهداف: يعد تحديد الهدف الكمي للتضخم المستهدف من السمات الأساسية لسياسة استهداف التضخم، فمن الناحية العملية حددت عدة دول معدلاتها المستهدفة للتضخم كأرقام أحادية منخفضة، بينما من الناحية النظرية يبدو التضخم الصفري inflation Zero يعد نظيرا لاستقرار الأسعار كما يفرضه Thule Ultima كحالة عادية للاقتصاد الرأسمالي.⁶

حددت كل الدول التي استهدفت التضخم معدل يفوق الصفر بسبب الانحرافات الموجبة في حساب مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك نتيجة دخول سلع جديدة تؤدي إلى تعديل المستهلكين للأسعار النسبية بإحلال السلع المماثلة بأسعار ادني مما يدعم السلوك الوقائي للبنوك المركزية اتجاه بعض الصدمات أو

¹ عبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره، ص113.

² رجاء عزيز بندر، مرجع سبق ذكره، ص9.

* حسب عبد المطلب عبد الحميد يكون في هذا النظام الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو الوصول إلى المعدل المستهدف للتضخم في أفضل وقت ممكن دون الاهتمام بأهداف أخرى، أما في ظل النظام الاخر (***) يتم وضع خطة للوصول إلى المعدل المستهدف من التضخم بشكل تدريجي مع أخذ الأهداف الأخرى في الاعتبار.

³ عبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره، ص114.

⁴ أمينة دبات، مرجع سبق ذكره، ص144.

⁵ ناجي التوني، مرجع سبق ذكره، ص6.

⁶ رجاء عزيز بندر، مرجع سبق ذكره، ص10.

المخاطر الاقتصادية،¹ واستهداف معدل تضخم غير صفري للأسباب التالية:²

• تتطلب المرونة في الأسعار والأجور وجود معدل تضخم موجب بسيط لإحداث التعديلات

الضرورية في الأسعار النسبية.

• إن وجود معدل تضخم يساوي الصفر لا يسمح بمعدلات حقيقية لأسعار الفائدة بالانخفاض

بما يكفي لكي ينشط الطلب الكلي.

• يستثني التضخم الصفري احتمال أن تكون معدلات الفائدة الحقيقية سالبة عندما تقترب

أسعار الفائدة الاسمية من الصفر، وهذا ما يمنع البنك المركزي من تخفيض أسعار الفائدة في حالة الكساد.

يرى ستانلي فشر انه توجد دراسات قليلة نسبيا عن الهدف الأمثل للتضخم لذا تعد الحجج السابقة مبررا

لكي يتراوح هدف التضخم بين 1 و3%.

يذكر Debelles (1997) أنه وضعت عموما أهداف تضخم حول 2% سنويا، في العديد من الدول

النامية، بينما يبقى هناك نقاش عام حول وجود استهداف التضخم في الدول النامية في المدى المتوسط

لمعدلات التضخم والتي تكون أعلى منها في الدول الصناعية تلك التي تكون (4-8%) سنويا يسمح بهامش

تحرك في مجال أوسع لمواجهة صدمات العرض الكلي (التعديلات في معدل التبادل التجاري، الضرائب

غير المباشرة، تغيير نمط الإنتاج، تكنولوجيا جديدة...الخ).³

4. الاختيار بين معدل أو مدى مستهدف للتضخم: نظرا للصعوبات في عملية التنبؤ بالتضخم

وكذلك عدم اليقين الذي يحيط بالتوقيت الدقيق لحدوث التأثير النقدي، فإن الأمر الأكثر احتمالا هو عدم

تحقيق النقطة المستهدفة، وما يتبع ذلك من تأثير على المصادقية، كما أن النقطة المستهدفة تتطلب دقة أكبر

في السياسة النقدية للتقليل من احتمال عدم التوصل إليها.⁴

أما من ناحية استهداف مدى معين فإن المشكلة الأساسية هي تحديد اتساع الفجوة بين الحد الأدنى

والحد الأعلى (المدى)، وقد دلت التجارب على أن المدى يجب أن يكون معتدلا ولا يتعدى ثلاث نقاط مثلا،

¹ عبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره، ص114.

² رجاء عزيز بندر، مرجع سبق ذكره، ص10.

³ عبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره، ص114.

⁴ ألاء نوري حسين وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 34.

فكلما زادت الفترة كلما أخطأت التوقعات، ولكن عندما تكون معقولة فإنها تحقق أغراضها.¹

وتوجد عدة أسباب تجعل الدول تتباين في استهداف مدى تضخم معين منها:²

• صعوبة التنبؤ بآثار أدوات السياسة النقدية والفترة اللازمة لملاحظة تلك الآثار وبالتالي فإن احتمال عدم تحقيق المعدل المستهدف يظل كبيراً؛

• إن تبني مدى واسع يتضمن بعض المجال لاستقرار الناتج المحلي الإجمالي؛

• نحتاج إلى مدى مستهدف من التضخم لإبقاء بعض المرونة للرد على الصدمات قصيرة الأجل.

يعطي معدل تضخم مستهدف مصداقية أكبر في التطبيق، لكن مع تواجد الأحداث غير المتوقعة، وطبيعة التضخم يكون بلوغ المعدل المستهدف صعباً جداً، أي الاعتماد على مدى مستهدف ينقص من المصداقية لكنه يزيد من المرونة في التطبيق. ومن نتائج الدراسة التي قام بها HALDANE et SALMON(1995)، أن أفضل مدى مستهدف يكون بين 0 و3%، أو 0 و4%، مع معدل وسيط 2%.³

5. **المساءلة والشفافية والمصداقية:** حيث تساعد المساءلة على توضيح ما إذا كانت الانحرافات

عن المعدل المستهدف ناتجة عن خطأ من البنك المركزي، أو أنها كانت متوقعة أثناء تطبيق السياسة النقدية، وهي تنقص من احتمال اتساع التباطؤات الزمنية، وتخلق الشفافية ثقة الجمهور في السوق من ناحية استقرار الأسعار، وهذا يعزز مصداقية السلطة النقدية عن طريق تحقيقه للأهداف المرجوة وتكوين رصيد تراكمي من النجاحات في هذا المجال.⁴

6. **تحديد توقعات التضخم:** يستخدم نظام استهداف التضخم التوقعات بصفة آلية بسبب طبيعة

النظرة المستقبلية في تحديد المعدل المستهدف،⁵ ومدى نجاح هذه النظرة في تحقيق الهدف المعلن عنه في المدى الطويل يتطلب توفر العناصر التالية:⁶

• معدل تضخم متتبعاً به من خلال نموذج اقتصادي كلي يعتمد على توصيف العلاقات

الهيكيلية الأساسية للاقتصاد الوطني ؛

¹ ناجي التوني، مرجع سبق ذكره، ص7.

² رجاء عزيز بندر، مرجع سبق ذكره، ص11.

³ عبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره، ص ص 115، 116 .

⁴ رجاء عزيز بندر، مرجع سبق ذكره، ص11.

⁵ أمينة دبات، مرجع سبق ذكره، ص 147.

⁶ المرجع نفسه، ص 146.

- تتبؤات عن معدل التضخم من خلال نموذج إحصائي؛
- دراسة اتجاهات تطور التغيرات الأساسية المالية والنقدية، مثل التسهيلات الائتمانية الممنوحة، الطلب على النقود، أسعار الأسهم، السندات وحالة سوق الشغل.

عند تصميم وتطبيق السياسة النقدية في حالة تبني إستراتيجية استهداف التضخم، فإنه عادة ما يتركز الحوار في هذه الحالة على قاعدة تايلور Taylor Rule، وهي تحديد إطار لعمل السياسة يكمن في وضع نموذج لمعدل الفائدة الاسمي قصير الأجل (المتغير التشغيلي) كدالة في درجة انحراف التضخم بالاقتصاد الكلي عن التضخم المستهدف، وانحراف الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عن الناتج المحلي الإجمالي الممكن،¹ تأخذ هذه القاعدة الشكل التالي:²

$$it = r + \pi t + a (\pi t - \pi *) + b (yt - y*)$$

وبذلك يعتمد سعر الفائدة الاسمي قصير الأجل it على خمسة عوامل هي:³

- سعر الفائدة الحقيقي التوازني (r)
- معدل التضخم الحالي πt والمستهدفة $\pi *$.
- معامل التعديل في فجوة التضخم a والذي يوضح مقدار التحرك في سعر الفائدة الاسمي عندما يبتعد معدل التضخم الفعلي عن المعدل المستهدف.
- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والممكن تحقيقه yt و $y *$.
- معامل التعديل في فجوة الناتج b والذي يوضح مقدار التحرك في سعر الفائدة الاسمي عند ابتعاد الناتج المحلي الإجمالي الجاري عن المستوى الممكن تحقيقه.

وأن $(\pi t - \pi *)$: فجوة التضخم (أي انحراف معدل التضخم المتوقع عن معدل التضخم المستهدف)، و $(yt - y *)$: فجوة الناتج (أي انحراف الناتج المحلي الإجمالي عن الناتج الممكن).⁴

إذا حسب هذه القاعدة، يرتفع سعر الفائدة الحقيقي مع ارتفاع معدل التضخم عن معدله المستهدف وينخفض مع انخفاضه، وفي ذات الوقت يرتفع سعر الفائدة الاسمي عندما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي

¹ عبد الله ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 52.

² Taylor, J.B. (1993a). **Macro economic policy in World economy: From econometric design to practical operation**, New York: W.W. Norton.

³ منى كمال، بحث بعنوان الإطار النظري للتنسيق بين السياستين النقدية والمالية، جامعة لندن، نوفمبر 2010، ص 20.

⁴ عبد الله ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 52.

الجدول رقم(2): الأطر التنظيمية والمؤسسية المتعلقة بسياسة استهداف التضخم.

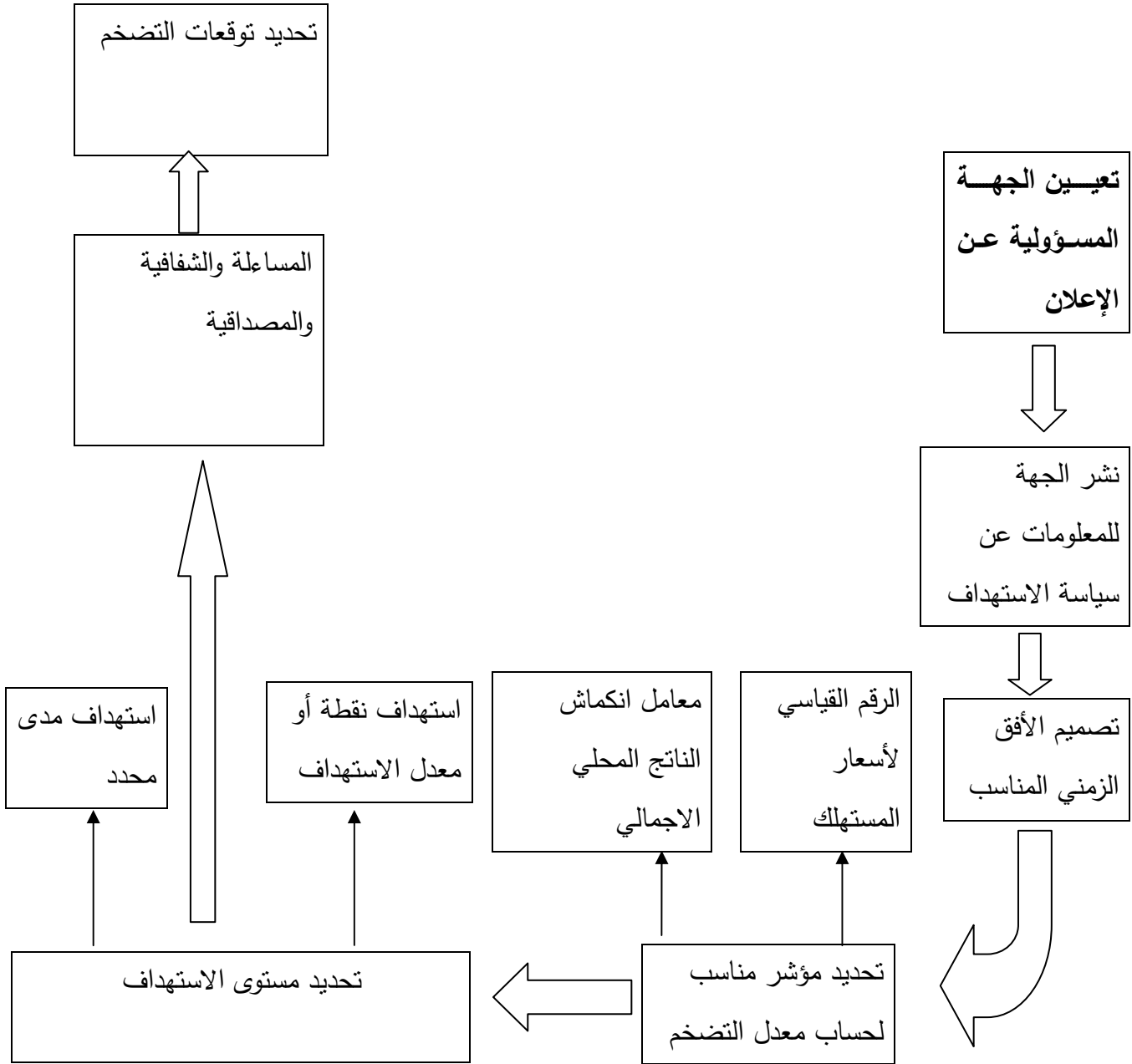
الإطار المؤسسي	
الإطار القانوني للبنوك المركزية	يتمتع باستقلالية كاملة وتتمثل أهدافه الرئيسية بتأمين ثبات الأسعار أو أسعار صرف العملات، وعادة م يكون قيامه بتمويل العجز في الموازنات العامة مقيدا أو محظورا في كافة الأسواق الناشئة.
تصميم سياسة استهداف التضخم	
إعلان استهداف التضخم	يتم الإعلان من قبل الحكومة أو بشكل مشترك مع البنك المركزي، إلا إذا كان استقرار الأسعار محددًا بوضوح كهدف أساسي للبنك المركزي.
المدة الزمنية لاستهداف معدل التضخم	غير محدد في الدول ذات معدلات التضخم طويلة الأجل، وسنوي في الدول التي تكون في حالة تراجع معدلات التضخم.
مؤشر الأسعار	يتم استخدام مؤشر أسعار المستهلك في غالبية الأسواق الناشئة، ومؤشر التضخم الأساسي في الدول الصناعية.
مقارب استهداف التضخم	يتم في غالبية الأسواق الناشئة اعتماد المقاربة القائمة استهداف هامش أو مدى معين بحد أعلى وأدنى للتضخم، في حين تم في حالات محدودة استهداف معدل محدد له.
الشفافية والمساءلة	بيانات صحفية حول التغيرات الأساسية، تقارير دورية حول توقعات مسار التضخم، حوار وتواصل مع القطاع الخاص، ومنشورات حول نماذج استقرار معدلات التضخم.
النواحي التنظيمية لبنوك المركزية	
آلية صنع القرار	اعتمدت عدة بنوك مركزية منظورا أكثر اتساعا، وبنية تنظيمية لا مركزية بهدف تعزيز اتخاذ القرار على أسس من التقييم النوعي.
لجان السياسة النقدية	يوجد لجان رسمية في غالبية البنوك المركزية وعادة ما يتم الاقتصار في نشر القرارات على تلك التي تتخذ بالإجماع.
تنظيم البنك المركزي	تمت إعادة هيكلة البنوك المركزية في الأسواق الناشئة بهدف تعزيز آليات جمع المعلومات، التنبؤ بالتضخم وتحليل السياسات.

المصدر: ناجي التوني، مرجع سبق ذكره، ص4.

ويمكن توضيح مراحل عملية استهداف التضخم من خلال الشكل الموالي:

¹ منى كمال، مرجع سبق ذكره، ص20.

الشكل رقم(2): خطوات تطبيق سياسة استهداف التضخم.



المصدر: من إعداد الطالبة.

بعدما تتعين الهيئة المسؤولة عن تعيين قيمة التضخم المستهدف، تعلن إلزاماً عن كل المعلومات المتعلقة بهذا الهدف، ثم تقوم بتحديد الأفق الزمني الذي تراه مناسباً، وذلك قبل الانتقال إلى الاختيار بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي لاعتماده كمؤشر لحساب التضخم ثم تأتي مرحلة تحديد نوع الاستهداف بالاختيار بين استهداف معدل أو استهداف مدى محدد مع الالتزام بتحقيق الهدف في إطار من الشفافية والمصادقية والخضوع للمساءلة، ثم تحديد توقعات التضخم.

المبحث الرابع: تقييم سياسة استهداف التضخم.

يمكن إعطاء تقييم أو تعداد أهم مزايا وعيوب سياسة استهداف التضخم كإطار حديث لإدارة السياسة النقدية، من خلال دراسة و تتبع تجارب الدول المتقدمة والنامية لهذا الإطار في السنوات الأخيرة، حيث استفادت هذه الدول من العديد من مزاياه وحققت نتائج ايجابية فيما يتعلق بأهدافها، كما أنها واجهت العديد من الصعوبات في تطبيق سياسة استهداف التضخم.

المطلب الأول: مزايا تطبيق سياسة استهداف التضخم.

عددت العديد من الدراسات الاقتصادية وبالاعتماد على التجربة الدولية في هذا المجال العديد من المزايا المرتبطة بتطبيق سياسة استهداف التضخم، وسنحاول من خلال هذا العنصر ذكر أهم هذه المزايا كما يلي:

أولاً: ساعد نظام استهداف التضخم الدول على تحقيق معدل منخفض ومستقر من التضخم مما انعكس على النمو الاقتصادي بالإيجاب عن طريق إجبار البنك المركزي بشكل صريح على تحقيق معدل منخفض من التضخم.¹

ثانياً: التخفيض من أضرار ارتفاع معدلات التضخم والمتمثلة في ضعف الأداء الاقتصادي، ارتفاع التكاليف، هشاشة النظام المالي ... وغيرها من الأضرار الأخرى.²

ثالثاً: تساعد سياسة استهداف التضخم على تفادي التقلبات الكبيرة في الدخل القومي نتيجة زيادة الثقة في توقعات الجمهور وعملاء السوق لمعدل التضخم في المستقبل، لذا يمكن اعتبار استهداف التضخم ذا منفعة للاقتصاد الحقيقي بحيث يحفز على النمو ويقلل من التقلبات في الدخل.³

رابعاً: يمكن استخدام سياسة استهداف التضخم كمقياس لمدى فعالية السياسة النقدية بشكل أكثر دقة، ومن ناحية أخرى يمكن مقارنة بين معدل التضخم المحقق والمستهدف بحيث يمكن التنبؤ بتوجهات السياسة النقدية في المستقبل من حيث درجة مرونتها أو تشددها في تحقيقها لأهدافها (شفافية أكبر).⁴

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سبق ذكره، ص 292.

² أمينة دبات، مرجع سبق ذكره، ص 149.

³ عبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره، ص 120.

⁴ ناجي التوني، مرجع سبق ذكره، ص 9.

خامسا: تستطيع السلطة النقدية مواجهة الصدمات التي يتعرض لها كل من الطلب والعرض الكليين في النشاط الاقتصادي، والتركيز على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية مثل معدل النمو ومستوى التشغيل، لأن استهداف التضخم يتيح حرية أكبر للسلطة النقدية في مواجهة التقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي.¹

سادسا: لا يحتاج هذا الأسلوب في إدارة السياسة النقدية إلى تعديل متكرر للاستهداف الوسيط لأنه يركز مباشرة على هدف كمي أو مدى للتضخم.²

سابعا: يتميز نظام استهداف التضخم بعدم اعتماده على وجود علاقة بين النقود والتضخم، وبالتالي فإن تطبيقه لا يتأثر بالصدمات التي تحدث في سرعة دوران النقود، مما يدعم من جدوى تطبيقه في حالة الدول النامية وقد يؤدي ذلك إلى التغلب على مشكلة عدم استقرار الأداء.³

ثامنا: خلق الشفافية واليقين وتفهم أكبر لدى كافة عملاء السوق لتوجهات السياسة النقدية مما يؤدي في النهاية لخلق المصداقية في البنك المركزي وقدرته على الوفاء بالتزاماته.⁴

تاسعا: يعطي نظام استهداف التضخم تعديلات دورية أفضل لاقتصاد لأنه يترك مجال هام لتطبيق تقدير اتجاهات السياسة النقدية ويمكن البنك المركزي من أن يكون أكثر مرونة في التعامل مع صدمات العرض والطلب.⁵

عاشرا: يعتبر استهداف التضخم الإطار المحفز لإحداث تغير مؤسساتي بإعطاء البنك المركزي قدر أكبر من الاستقلالية من خلال تقليل الضغوط السياسية عليه، مما يمكنه من تحقيق هدف استقرار الأسعار بالتركيز على معدل أو مدى واضح للتضخم.⁶

حادي عشر: يقابل عدم استقرار العلاقة بين استهداف سعر الصرف أو المجمعات النقدية مرونة هذه المتغيرات في ظل استهداف التضخم، لذا تستطيع السياسة النقدية التكيف مع الارتفاع المؤقت في معدل التضخم، والذي لا يؤثر في تحقيق المعدل المستهدف، كذلك فالسلطة النقدية تستطيع استخدام كل المتغيرات المتاحة وليس متغير واحد فقط لتحديد أداء السياسة النقدية.⁷

ثاني عشر: تزايد درجة التأكد بالنسبة لاستقرار العلاقة بين مستوى الأسعار والأجور في المستقبل

¹ إسماعيل احمد الشناوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 19،20.

² أمينة دبات، مرجع سبق ذكره، ص 149.

³ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سبق ذكره، ص 292.

⁴ ناجي التوني، مرجع سبق ذكره، ص 9.

⁵ عبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره، ص 120.

⁶ أمينة دبات، مرجع سبق ذكره، ص 150.

⁷ إسماعيل احمد الشناوي، مرجع سبق ذكره، ص 20.

في ظل الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل أكثر منه في حالة استهداف المجمعات النقدية أو سعر الصرف، مما يؤدي إلى جعل التوقعات التضخمية منسقة وأكثر دقة، ويجنب الاقتصاد صدمات الطلب أو العرض الكلي.¹

ثلاثة عشر: يعطي هذا النظام القدرة على تخفيض وقوع البنك المركزي في مشكلة التباطؤات الزمنية للسياسة النقدية الناتجة عن الضغوطات السياسية لإحداث توسع في العرض النقدي.²

المطلب الثاني: الانتقادات الموجهة لسياسة استهداف التضخم.

رغم نجاح سياسة استهداف التضخم في كثير من الدول الصناعية والنامية على حد سواء في تخفيض معدلات التضخم واستقرارها لفترات طويلة نسبياً، إلا أن بعض الاقتصاديين اسندوا بعض هذا النجاح إلى عوامل أخرى مساعدة كتحرير التجارة الدولية، الاندماج الاقتصادي، وثورة الاتصالات...، وحسبهم فإن سياسة استهداف التضخم لم تطبق بعد لفترة تمكن من إعطاء تقييم دقيق لها، كما أنهم يشككون في بعض القضايا المتعلقة بسياسة استهداف التضخم ومن بين هذه الانتقادات:

أولاً: تحمل هذه السياسة تكلفة اقتصادية واجتماعية وسياسية عالية، فأسعار الفائدة الحقيقية العالية تثبط التوسع الاقتصادي وتوليد العمالة، وعملياً تم الالتزام بهذه الأسعار العالية للفائدة حتى في ظروف البطالة العالية والفقر المستمر.³

ثانياً: يرى Kuttner 2004 أن استهداف التضخم يطرح ثلاث مشاكل فيما يتعلق بتحديد الدولة المستهدفة من عدمها، يتمثل المشكل الأول في صغر العينة نسبياً وقصر مدة التقييم، لأن سجل نجاحات أي سياسة يناقش بعد عدة تراكمات تجريبية، والثاني يتعلق بالمرحلة التي ظهر فيها استهداف التضخم التي تميزت بأوضاع اقتصادية مناسبة وغير تضخمية، أما الثالث فيتعلق بمشكلة تحديد المعايير التي على أساسها يتم التفريق بين الاستهداف من عدمه.⁴

ثالثاً: قد يصعب على السلطة النقدية التحكم في معدل التضخم نتيجة وجود فترات إبطاء زمنية طويلة

¹ عبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره، ص122.

² المرجع نفسه، ص 121.

³ جياتي غوش، سياسات الاقتصاد الكلي والنمو، ترجمة سيف الدين عموص، مذكرة معلومات أساسية: الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، الأمم المتحدة، 2007، ص31.

⁴ عبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره، ص122.

الفصل الثاني..... سياسة إستهداف التضخم كإطار حديث لإدارة السياسة النقدية

نسبيا في عمليات التنبؤ بمعدل التضخم، وبالتالي قد يحدث انحراف في معدل التضخم المحقق.¹ كما يمكن أن تصبح عملية استهداف التضخم محفوفة بالمخاطر وأكثر صعوبة من تثبيت سعر الصرف أو تحقيق معدل معين لنو عرض النقود.²

رابعاً: تواجه الدول النامية مشكل اتساع الانحرافات عن معدل التضخم المستهدف نتيجة تكرار أخطاء كبيرة في التوقعات التضخمية، مما يصعب على البنك المركزي توضيح أسباب الانحرافات عن الهدف ، مما يقلل من حصوله على المصدقية اللازمة، علاوة على ذلك تكون السياسة المتبعة في هذه الحالة انكماشية لتخفيض معدل التضخم، مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في المدى القصير ويفقد الأعوان الاقتصاديين الثقة في استهداف التضخم.³

خامساً: قد يؤدي تطبيق نظام استهداف التضخم إلى فرض قواعد صارمة على صانعي السياسة النقدية، وقد يحد ذلك من حرية التصرف تجاه الظروف غير المتوقعة التي تواجه الاقتصاد.⁴

سابعاً: أنها غير ضرورية، لعدم وجود أدلة مقنعة أن التضخم المعتدل لديه أي تأثير على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية، وتأثيرها على توزيع الدخل يعتمد الظروف المؤسسية في الاقتصاد، بالطبع أن المعدلات العالية من التضخم غير مرغوبة ومضرة للنمو وتوزيع الدخل ولكن الدلائل من المقارنة عبر الدول حالياً، تظهر أن بعض التضخم له تأثير قليل على إمكانيات النمو.⁵

ثامناً: في حالة الصدمات الخارجية كارتفاع أسعار الطاقة مثلاً، فإن الأسعار ترتفع والنتائج ينخفض، وفي ظل سياسة الاستهداف فإن البنك المركزي يمارس سياسة نقدية متشددة تعتمد على تخفيض معدل نمو القاعدة النقدية، ما يؤدي إلى زيادة الضغوط على الناتج المحلي، الأمر الذي دعا العديد من الاقتصاديين إلى تفضيل استهداف معدل نمو الناتج المحلي الذي توجهه هو الآخر فيه مشاكل عديدة كبديل لاستهداف معدل التضخم.⁶

¹ إسماعيل احمد الشناوي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

² ناجي التوني، مرجع سبق ذكره، ص13.

³ أمينة دبات، مرجع سبق ذكره، ص 151.

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سبق ذكره، ص 294.

⁵ جياتي غوش، مرجع سبق ذكره، ص31.

⁶ ناجي التوني، مرجع سبق ذكره، ص13.

تاسعا: لا يمكن أن يكون استهداف التضخم الإطار الوحيد الذي يحسن أداء البنوك المركزية لأهدافها حيث توجد عدة دول لا تطبق هذه السياسة قد تمكنت من تخفيض معدلات التضخم وحافظت على استقرار الأسعار في المدى الطويل كألمانية والاتحاد الأوربي.¹

عاشرا: بسبب مرونة سعر الصرف التي يتطلبها استهداف التضخم عدم الاستقرار المالي، فلا يمكن تجنب التقلبات في سعر الصرف خاصة إذا كانت كبيرة وغير متوقعة، ولا يمكن تجاهل إدارة أسعار الصرف في ظل استهداف التضخم.²

إحدى عشر: لا تميز سياسة استهداف التضخم بين الحالات التي تتضمن عامل القصور الذاتي في التضخم، أي عندما تخلق التوقعات معدلات تضخم عالية باستمرار، و الحالات التي لا تتضمن عامل القصور الذاتي مثلا عندما يكون ارتفاع الأسعار ناجما عن سببا معيناً مثل صدمة في أسعار الواردات أو ارتفاع في معدل ضريبة القيمة المضافة.³

اثنا عشر: نظرا لان آثار السياسة النقدية على التضخم تحدث بعد فترة تأخير قد تصل في بعض الأحيان إلى عامين، فيجب السماح بمرور فترة زمنية كافية قبل التأكد من تحقيق الأهداف وإعادة النظر أو إجراء التعديل المطلوب على السياسة المتبعة.⁴

ثلاثة عشر: يمكن أن تترجم التغيرات في المعدل المستهدف إلى ضعف هذا الإطار لإدارة السياسة النقدية، إذا ارتفع التضخم إلى الحد الذي لا تستطيع أسعار الفائدة أن تجاوز أقصى مستوى لها يستدعي زيادة اتساع المدى المستهدف، مما يفقد هذا الإطار المصدقية في تحقيق المعدل المستهدف.⁵

أربعة عشر: إن البنك المركزي مسؤول على خلق الاستقرار الاقتصادي من جهة، وعلى توفير السيولة الأزمة للنشاط الاقتصادي وخلق أسواق مالية مستقرة تتمتع بكفاءة تحقيق التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية ومعدلات نمو مرتفعة وتخفيض التقلبات في مستوى الناتج المحلي، يجب أن تتميز السياسة النقدية بالمرونة في ظل استهداف التضخم مثلما يوضحه تحليل أن أهداف البنك المركزي في الأجل الطويل يجب أن لا تنحصر في تخفيض التقلبات في معدل التضخم ، بل يجب أن تتضمن أيضا التقلبات في مستوى الناتج

¹ عبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره، ص122.

² أمينة دبات، مرجع سبق ذكره، ص 151.

³ جياتي غوش، مرجع سبق ذكره، ص32.

⁴ ناجي التوني، مرجع سبق ذكره، ص13.

⁵ عبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره، ص123.

هذه الانتقادات لا تقلل من شأن سياسة استهداف التضخم ودورها في تحقيق استقرار الأسعار في الأجل الطويل إذا كان هناك إيفاء بجميع شروط تطبيق هذه السياسة العامة والأولية، بالإضافة إلى اعتماد نموذج إحصائي فعال لتقدير التوقعات التضخمية في المستقبل.

المطلب الثالث: محاولة التقريب بين سياسة استهداف التضخم والسياسة النقدية التقليدية.

تتضح المقاربة بين سياسة استهداف التضخم والسياسة النقدية التقليدية، من خلال النموذج المتمثل في البنك المركزي الألماني و البنك المركزي الأوروبي اللذان يتبنيان استهداف المجمعات النقدية، وبين البنك المركزي البريطاني الذي يطبق سياسة نقدية موجهة مباشرة نحو استهداف معدل التضخم، يعد البنك المركزي الألماني أكثر البنوك المركزية استقلالية، ويتمثل الهدف الأساسي للسياسة النقدية في استقرار معدل التضخم عند مستويات متدنية، كما يعد البنك المركزي الأول الذي تبنى استهداف المجمعات النقدية منذ 1974، وأنه أعلن منذ عدة سنوات عن أن هدف السياسة النقدية هو تحقيق معدل تضخم 2% سنويا.²

تتميز التجربة الألمانية في السياسة النقدية باستقرار كبير في دالة الطلب على النقد في المدى الطويل مقاسا ب M3، إن توجيه البنك المركزي الألماني للسياسة النقدية مرتبط باستقرار العلاقة بين استهداف الوسيط M3 والهدف النهائي المتمثل في استقرار الأسعار، والبنك المركزي الأوروبي يتبع نفس النموذج الألماني في إدارة وتوجيه السياسة النقدية، فهو يحدد استهدافه الوسيط بالمجمع النقدي M3 وهدفه النهائي تحقيق معدل التضخم 2%، لكنه يستند إلى دعامة أخرى وهي عبارة عن مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والنقدية كسعر الفائدة طويل الأجل، سعر الصرف، معدل النمو الاقتصادي، معدلات الأجور...، تكون هذه المعلومات معلنة إلى الجمهور والتي من خلالها يأخذ البنك المركزي قراراته بشأن السياسة النقدية، أما بنك إنجلترا فيستهدف كباقي الدول التي تبنت سياسة استهداف التضخم معدل تضخم محددًا كميًا ب 2.5% وأفق زمني من ستة أشهر إلى سنة.³

يتبين أن البنوك المركزية الثلاثة تتمتع باستقلالية كبيرة وتجعل من هدف استقرار الأسعار في المدى الطويل هدفا لسياستها النقدية بصفة أساسية- مع أن البنك المركزي الأوروبي يهدف إلى تحقيق أهداف

¹ إسماعيل احمد الشناوي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

² عبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره، ص 124.

³ المرجع نفسه، ص ص 124، 125.

الفصل الثاني..... سياسة إستهداف التضخم كإطار حديث لإدارة السياسة النقدية

أخرى تتمثل في تحقيق التشغيل الكامل ومعدل نمو مرتفع، وهي أهداف لا تتعارض مع الهدف الأساسي - إلا أن الاختلاف يظهر في الاستهدافات الوسيطة للسياسة النقدية، يستهدف كل من البنك المركزي الألماني والبنك المركزي الأوروبي المجمعات النقدية من النوع M3، أما بنك إنجلترا يستهدف معدل تضخم محدد، وقد تمكنت هذه البنوك من تحقيق معدلات تضخم منخفضة وعززت من مصداقية السياسة النقدية.¹

هناك عدة اختلافات بين سياسة استهداف التضخم والسياسة النقدية التقليدية رغم وجود ارتباط بينهما والتي يمكن إبرازها من خلال الجدول رقم(3).

¹المرجع نفسه، ص 125.

الفصل الثاني..... سياسة إستهداف التضخم كأطار حديث لإدارة السياسة النقدية

الجدول رقم(3):أهم الاختلافات بين سياسة إستهداف التضخم والسياسة النقدية التقليدية.

أوجه الاختلاف	السياسة النقدية التقليدية	سياسة استهداف التضخم
تاريخ الظهور	ظهرت في القرن التاسع عشر	ظهرت في أوائل التسعينات من القرن العشرين
الهدف النهائي	هناك عدة أهداف	استقرار الأسعار في المدى الطويل
نوع الاستهداف	استهداف المجمعات النقدية أو سعر الصرف	معدل أو مدى أو سقف تضخم مستهدف
الشروط	لا تعتمد شروط محددة	تعتمد على شروط أولية وعامة
طبيعة الاستهداف	استهداف غير مباشر للتضخم	استهداف مباشر للتضخم
الأفق الزمني	غير مرتبط بأفق محدد	مرتبط بأفق محدد
التوقعات	لا تعتمد على التوقعات المستقبلية	لها ميزة النظرة المستقبلية
المراجعة	لا تعتمد على مراجعة معدل التضخم	تعتمد على مراجعة معدل التضخم المستهدف من خلال تقليص الفجوة بين ما هو مستهدف وما هو محقق
الاستقلالية	ليست ضرورية لأداء السياسة النقدية ولكنها هامة لبلوغ الأهداف	شرط لأداء السياسة النقدية وفق هذا الإطار
المصداقية والشفافية	لا تتطلب الكثير من المصداقية والشفافية	تتطلب مصداقية وشفافية كبيرة في تحقيق الهدف النهائي
الفعالية	لا يوجد معيار أدق وواضح لقياس الفعالية	معدل التضخم يمثل معياراً أدق لقياس فعالية السياسة النقدية من خلال مقارنة الفجوة بين المعدل المحقق والمستهدف
العلاقة بين الدائرة الحقيقية والنقدية	ترتبط بقنوات إبلاغ السياسة النقدية	علاقة مباشرة بين الأدوات ومعدل التضخم المتوقع
استخدام الأدوات	تكون بعد ظهور الضغوط التضخمية	تكون قبلية، أي عند التنبؤ بوجود فجوة تضخمية
مبدأ السببية	ترتبط متغيرات الدائرتين بمبدأ السببية	يعوضه مبدأ التنبؤ القبلي وتوجيه الأدوات مباشرة
التنبؤ بالصدمات	لا يمكن التنبؤ بحجم الصدمات وقوتها	يمكن التنبؤ بالصدمات وفق نماذج إحصائية تنبؤية
توجهات السياسة النقدية	لا يمكن التنبؤ بتوجهات السياسة النقدية	يمكن التنبؤ بتوجهات السياسة النقدية

المصدر: عبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره، ص126.

خلاصة:

تعتبر سياسة استهداف التضخم إطار حديث لإدارة السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية، وذلك على اعتبار ضرورة التركيز على هدف تخفيض التضخم في الأجل القصير، مع الالتزام بتحقيق استقرار الأسعار كهدف أساسي في الأجل الطويل، أي ضرورة التخلي عن الاستهدافات الوسيطة التقليدية كالمجمعات النقدية وسعر الصرف، واستبدالها بوضع أهداف كمية (معدل أو مدى) للتضخم كاستهداف وسيط للسياسة النقدية، وقد لاقت هذه السياسة إقبالا واسعا للدول من مختلف أنحاء العالم، وذلك بعد الفشل الذي حققته مختلف السياسات المتبعة لمحاربة التضخم، وذلك بعد قيامها ببعض الإصلاحات من أهمها ما تتعلق بتخفيض التضخم وتحرير أسعار الصرف، وذلك حتى لا تتعارض مع تحقيق المعدلات المستهدفة وتوفي بشروط ومتطلبات تطبيق هذه السياسة، حيث يمكن تمييز الدول المستهدفة أو التي يمكنها استهداف التضخم من عدمها، بمدى توفر مجموعة من الشروط العامة بصفة كلية وعدم نقص أي شرط من هذه الشروط، وشروط أولية والتي يمكن توفرها بصفة جزئية للتمكن من تطبيق هذه السياسة.

يتميز استهداف التضخم بعدة مزايا، من أهمها انه يساعد في تخفيض واستقرار معدل التضخم، بما في ذلك من انعكاس ايجابي على النمو، وبالتالي تجنب الأضرار المختلفة للتضخم، كما لا يخلو هذا النظام من الانتقادات، والتي وان كانت لا تنقص من شأنه إلا انه لا بد من أخذها في عين الاعتبار، وأهمها أن هناك شك وعدم وجود ضمان بان يكون البنك المركزي ناجحا في استعمال تقديره بوضع سياسة نقدية ملائمة تستجيب لرد الصدمات المحتملة، وذلك لوجود فترات إبطاء زمنية في عمليات التنبؤ بالتضخم.

الفصل الثالث:

دراسة إمكانية تطبيق سياسة
استهداف التضخم في الجزائر.

تمهيد:

بعدها تناولنا في الجانب النظري للدراسة مختلف جوانب ظاهرة التضخم، والتي تعاني منها الدول المتقدمة والنامية دون فرق، بالإضافة إلى إعطاء لمحة عن السياسة النقدية التقليدية، وذلك قبل التعريف بمختلف أبعاد سياسة استهداف التضخم، هذه الأخيرة التي وكما اشرنا حققت نجاحات كبيرة في عديد من الدول، التي تمكنت من تطبيقها بعدما توفرت على الشروط الضرورية لضمان التطبيق الفعال لها، هذه الشروط التي يدور السؤال حول مدى توفرها في الجزائر، كدولة معانية من ظاهرة التضخم على طول مسارها الاقتصادي، وهذا ما سنتعرف عليه من خلال الفصل الذي سيكون إسقاطا لما تم تناوله في الفصلين النظريين، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: التضخم في الجزائر (قياسه، أسبابه، آثاره).

- المبحث الثاني: السياسة النقدية في الجزائر.

- المبحث الثالث: مدى إمكانية تبني سياسة استهداف التضخم في الجزائر.

المبحث الأول: التضخم في الجزائر (قياسه، أسبابه، أثاره).

تعاني الجزائر على غرار باقي دول العالم من مشكلة التضخم، والتي طالما عرقلت ولازالت تعرقل مساعي السلطات الجزائرية نحو النمو الاقتصادي والاجتماعي، وسيكون هذا المبحث محاولة لاقتفاء أبعاد هذه الظاهرة في الاقتصاد الوطني، من خلال معرفة الطرق التي تقاس بها مختلف مظاهر التضخم في الجزائر، وبعد ذلك ننتقل إلى البحث في أسبابه، ثم إيجاز أهم أثار الظاهرة على الاقتصاد والمجتمع الوطني.

المطلب الأول: طرق قياس التضخم في الجزائر.

سبق ورأينا في الفصل الأول أن قياس التضخم يتم من خلال طريقتين مختلفتين هما طريقة الأرقام القياسية وطريقة الفجوة التضخمية، وسنتعرف من خلال هذا المطلب على كيفية استخدام هاتين الطريقتين في قياس التضخم في الجزائر.

أولا: الأرقام القياسية في الجزائر.

تضم الأرقام القياسية المستخدمة في تتبع معدلات التضخم في الجزائر كل من:

1. الرقم القياسي الضمني: ويحتوي هذا المؤشر على جميع أسعار السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد الجزائري، من السلع الوسطية إلى الإنتاجية والاستهلاكية النهائية، ويمكن حسابه إما عن طريق تقسيم قيمة الناتج الداخلي الخام مقيما بالأسعار الجارية في سنة معينة، على نفس المتغير ولنفس السنة ولكن مقاسا بالأسعار الحقيقية بالنسبة لسنة الأساس، أو هو عبارة عن ناتج ضرب كل السلع والخدمات المنتجة في سنة المقارنة بأسعار تلك السنة ومقسمة على حاصل ضرب كل السلع والخدمات المنتجة في سنة المقارنة بأسعار سنة الأساس، كما انه يتميز باحتواءه أسعار الجملة وأسعار التجزئة على السواء، ولا يثير مشكلة الأوزان وأخطاء التحيز التي غالبا ما نواجهها أثناء إجراء الاستجابات الميدانية.¹

وعلى الرغم من المزايا التي يتميز بها هذا المؤشر إلا انه يصلح للبيانات السنوية والموسمية فقط ويتضمن عددا كبيرا من السلع ذات النوع الواحد، مثل تلك الخاصة بالمصانع التي يكون من الصعب تقييم سعرها، بالإضافة إلى الأسعار الصعبة القياس في القطاع غير السلعي، مثل سعر خدمات الدفاع الوطني

¹ سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص 226.

كما انه يقوم بقياس أسعار السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن فقط، عكس مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر الذي يقيس كل السلع المشتراة من طرف المواطنين، وهذا يعني أن مؤشر الرقم القياسي الضمني يأخذ بالحساب أسعار الصادرات ولا يأخذ بعين الاعتبار أسعار الواردات وهو يحسب بصيغة باش.¹

2. مؤشر العلاقة بين حجم وسائل الدفع والناتج الداخلي الخام. وهي ثاني طريقة تستخدم لقياس

التضخم في الجزائر وهي كما يلي:²

يتم في بعض الأحيان اللجوء إلى معامل الاستقرار النقدي، لكشف وجود اتجاهات تضخمية في الاقتصاد الوطني، من خلال قسمة معدل التغير النسبي في حجم وسائل الدفع بالمفهوم الواسع، على معدل

$$B = \frac{\frac{\Delta M}{M}}{\frac{\Delta Y}{Y}}$$

التغير النسبي في الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة، بالشكل التالي:

حيث: M حجم وسائل الدفع بمفهومها الواسع (M2)، و Y الناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية.

ومنه إذا كان هذا المعامل مساويا للواحد يكون هناك استقرارا نقديا، أما إذا كان مختلفا عن الواحد بالموجب أو السالب فيدل ذلك على وجود تضخم أو انكماش على الترتيب، وتختلف درجة الضغوط التضخمية أو الانكماشية بمدى ابتعاد هذه المؤشر عن الواحد، ويستند هذا المعيار على النظرية الكمية للنقود، ويمكن كشف الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد الجزائري كذلك من خلال تقسيم معدل التغير في حجم الائتمان المحلي على معدل التغير في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات وبالأسعار

$$C = \frac{\frac{\Delta DC}{DC}}{\frac{\Delta Y1}{Y1}}$$

الحقيقية، بالشكل التالي:

حيث: DC هو الائتمان المحلي، Y1 الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات بالأسعار الحقيقية.

3. الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر: يعتبر مؤشر أسعار الاستهلاك لمدينة الجزائر

أدق مؤشر للأسعار في الجزائر، مقارنة بمؤشر الأسعار الوطني، والذي يجمع شهريا من قبل الديوان الوطني

¹ المرجع نفسه، ص 226.

² المرجع نفسه، ص ص 228، 229.

للإحصاء، ويتكون من 260 سلعة وخدمة، ويأخذ سنة 1989 كسنة أساس، وتعد أسعار المواد الغذائية أهم عامل مؤثر في هذا مؤشر، إذ تشكل أسعار المأكولات والمشروبات 44% من نسبة الاستهلاك، ويكون للعوامل المؤثرة على أسعار المواد الغذائية نوع من الهيمنة على تحركات مؤشر أسعار الاستهلاك، ومن بين هذه العوامل الظروف المناخية، الأجور، أسعار الواردات، وتغيرات أسعار الصرف، ويحسب هذا المؤشر بواسطة مؤشر لاسبير.¹

ثانيا: قياس الفجوة التضخمية في الجزائر.

تعرفنا في ما سبق على معنى الفجوة التضخمية في كل معيار من المعايير المتبعة في حسابها، هذه الأخيرة التي لا تختلف في الجزائر، حيث يمكن حساب الفجوة التضخمية فيها من خلال المعيارين التاليين:

1. معيار الإفراط النقدي. إن قياس التضخم وفق هذا المعيار في الاقتصاد الوطني يركز على الاتجاهات المعاصرة في النظرية الكمية للنقود، بإدخال عنصر التغير في حجم الإنتاج الذي لم يؤخذ في الحسبان في السابق،² ويصاغ هذا المقياس رياضيا بالشكل التالي:³ $IG = \Delta MS - \Delta MD$

حيث: IG الفجوة التضخمية، ΔM و ΔMD التغيرات في مخزون النقود والطلب عليها على التوالي. ويمكن تقدير الزيادة في مخزون النقود، على أنها الزيادة التي تحدث في قروض الحكومة مقابل ما باعتها من السندات وادونات الخزينة إلى البنوك، والزيادة في القروض البنكية لقطاع الأعمال، والزيادة في الأصول الأجنبية لدى البنوك، أما الزيادة في الطلب على النقود فيقدر ب $MD = KY$.⁴

حيث: K و Y هما مقلوب سرعة الدوران الدخلية والدخل النقدي الحقيقي على التوالي، وباعتبار K ثابتا في الأجل القصير، فإنه يمكن تقدير الزيادة في الطلب على النقود بإيجاد هذه القيمة الثابتة، ونكتب: $\Delta MD = K \Delta Y$ حيث أن Y هنا تمثل الناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية، ومنه تصبح الفجوة التضخمية على النحو: $IG = \Delta MS - K \Delta Y$ ، وتتعدم هذه الفجوة ليحدث الاستقرار النقدي، عندما يكون هناك تناسب بين الزيادة في الأرصدة النقدية الجديدة والزيادة في الناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية أي:

¹ عبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره، ص ص157، 158.

² سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص ص231.

³ المرجع نفسه، ص ص231.

⁴ المرجع نفسه، ص ص231.

أما إذا اختلفت هذه الفجوة عن الصفر وكانت موجبة فذلك مؤشرا على وجود الضغوط التضخمية.¹

$$IG=MS\left[\frac{\Delta}{M}-\frac{\Delta Y}{Y}\right]=0$$

2. معيار فائض الطلب: ويستند هذا المعيار كما سبق ورأينا إلى المنطقات الأساسية لفكرة الطلب الفعال في تحديد مستوى السعر لدى كينز، وهي الفكرة التي تشير إلى مراحل تناقص الكفاءة الحدية لرأس المال والعمل، حينما يكون النشاط الاقتصادي قد اقترب من حالة التشغيل الكامل، بحيث أن كل زيادة في حجم الطلب الكلي لا تقابلها نفس الزيادة في حجم الناتج، ويؤدي ذلك إلى ظهور التضخم الفعلي.²

المطلب الثاني: أسباب التضخم في الجزائر.

تتعدد وتتداخل أسباب التضخم في الجزائر، حيث يمكن تقسيمها إلى أسباب مالية، أسباب نقدية أسباب هيكلية وأسباب مؤسسية، وسوف نعرض عليها بشيء من التفصيل فيما يلي:

أولا: الأسباب المالية. كانت السياسة المالية في مرحلة من مراحل تطور الاقتصاد الجزائري احد الأسباب الرئيسية في ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر، بسبب الخطط التنموية الضخمة، وغيرها من العوامل والتي من أهمها تزايد النفقات العامة حيث شهد الإنفاق العام في الجزائر تزايدا مستمرا منذ سنة 1970 بما يتوافق مع السياسات التي انتهجتها الدولة، لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة والخاصة بتدعيم العديد من السلع والخدمات، ظف إلى ذلك الخدمات المجانية التي شملت ميادين مختلفة كالتعليم والصحة، بالإضافة إلى الإعانات والمنح المقدمة لبعض الفئات، مما أدى إلى اختلال التوازن بين العرض والطلب بشكل مستمر، نتيجة توفر المستهلكين على كتلة نقدية لم يقابلها عرض كاف من الإنتاج في شكل سلع وخدمات، كما أن اللجوء المفرط إلى تغطية العجز في الميزانية العامة عن طريق الإصدار النقدي كان له دور مهم في إحداث الضغوط التضخمية، فمحاولات انقاد المؤسسات العمومية المفلسة خلال سنوات الثمانينات والتسعينات من خلال ضخ أموال إضافية تحت تسميات مختلفة كإعادة الهيكلة أو التطهير المالي للمؤسسات، بالإضافة إلى الانخفاض الحاد في أسعار المحروقات وانعكاسها سلبا على إيراد الميزانية منها، وتردي نظام التحصيل الجبائي خارج قطاع المحرقات، والظروف الأمنية التي زادت وشجعت التهرب

¹ المرجع نفسه، ص 232.

² المرجع نفسه، ص 232.

الضريبي، كل هذا له آثار سلبية قوية على العجز الدوري في الميزانية العامة، وقد قدرت نسبة العجز في المالية العامة والتي تمت تغطيتها بالإصدار النقدي سنة 1988 ب 12,8% من الناتج الداخلي الخام.¹

ثانيا: الأسباب النقدية. والتي يمكن التعبير عنها بالتوسع النقدي المفرط وغير المراقب والعجز في الموازنة، حيث تطلبت سياسة التنمية في الجزائر مع بداية السبعينات من القرن الماضي أموال باهظة لتحقيق الاستثمارات والمشاريع المسطرة، مما دفع بالدولة إلى اللجوء إلى الاقتراض، واستخدام الوسائل الجبائية وتوسيع الإصدار النقدي-حتى بدون مقابل من ذهب وعملة صعبة-، وتغطية العجز الموازي بتسيقات من البنك المركزي، وهذا ما أدى إلى زيادة الوحدات النقدية في الدورة الاقتصادية، بدون زيادة في السلع الاستهلاكية، الشيء الذي من شأنه أن يدفع الأسعار نحو الارتفاع،² فمثلا تضاعفت الكتلة النقدية 70 مرة بين الفترة 1966 و 1991 مقارنة بالناتج المحلي الخام الذي تضاعف ب 27 مرة لنفس الفترة، وبلغ متوسط نمو الكتلة النقدية والناتج المحلي الخام للفترة 1991-1993 مقدار 21.5% و-0.13% على التوالي.³

ثالثا. الأسباب الهيكلية: يعتبر التضخم الناتج عن هذه الأسباب ميزة أساسية للبلدان النامية التي تعاني إختلالات هيكلية عميقة، ومن هذه الأسباب نذكر:

1. **التضخم الناشئ عن وضعية التخلف:** أدت الثقافة والتقاليد السائدة في المجتمع الجزائري إلى ارتفاع كبير في عدد السكان إلى الحد الذي جعل السوق الداخلية غير قادرة على إشباع الحاجات المتزايدة للسكان، والتي صاحبها انتشار للفقر وسوء التغذية، بالإضافة إلى عدم مقدرة الجهاز الإنتاجي على تغطية الطلب الإضافي، نتيجة ضعف الإنتاجية في عوامل رأس المال والعمل على السواء، وفي مجمل القطاعات والفروع الاقتصادية، والاستعمال السيئ للطاقات المتوفرة، أو فائض العمالة الذي زاد من تدهور مقدرة العامل على إتقان عمله، كما يرجع ضعف كفاءة العمل الإنتاجي إلى نقص التجربة المهنية من جهة ونقص التكوين من جهة أخرى، وقلة الحوافز التشجيعية التي تترجم بقلة الإبداع والغياب المتكرر.⁴

2. **التضخم المستورد:** وهو انعكاس للتطور الذي حدث في حجم التجارة الخارجية ودرجة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر، من حيث أن هذين العاملين عرضا السياسات الاقتصادية الداخلية الجزائرية للتأثر

¹ خديجة حمادي، مرجع سبق ذكره، ص 60.

² سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص 240.

³ عبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره، ص 163.

⁴ خديجة حمادي، مرجع سبق ذكره، ص 75.

بالتطورات الاقتصادية الدولية عبر قنوات التجارة الخارجية، وما ساعد على ذلك أيضا هو طبيعة العادات الاستهلاكية وأنماط التنمية المتبعة، وقد تعرض الاقتصاد الجزائري للعديد من الضغوطات التضخمية جراء ارتفاع الأسعار العالمية وتدهور معدلات التبادل بالنسبة للتجارة الخارجية.¹

3. التضخم الجهوي: ينشأ التضخم الجهوي نتيجة اختلال التوازن بين العرض والطلب على السلع والخدمات في منطقة معينة، ولتغطية هذا العجز يستوجب توفير هذه السلع من المناطق عالية الإنتاج، إلا أن نقص الهياكل القاعدية والتي تبرزها مشاكل النقل والتكاليف الباهظة لنقل السلع، أدى إلى ارتفاع أسعارها خاصة في المناطق المعزولة (الصحراوية)، والتي عرفت بها بعض المنتجات الزراعية نشاطا معتبرا، إلا أن ضعف هياكل النقل ومشاكل التخزين حالت دون تسويقها محليا وتعرضت للتلف، وهذا ما أعاق مسار التنمية المنتهج في الجزائر.²

رابعا. الأسباب المؤسسية: تتعلق الأسباب المؤسسية بتكوين هيكل المؤسسات في البداية، والهدف الحقيقي من تأسيسها،³ ومن أهم هذه الأسباب في الجزائر ما يلي:

1. أشكال تدخل دواوين التجارة في الأسواق الجزائرية: عملت هذه الدواوين في إطار تقليص مصاريف التوزيع وضمان التمويل العادي للسلع على زيادة تكاليف إضافية للأسعار الجارية من خلال زيادة تكاليف التوزيع مما يجبر المؤسسات العمومية على زيادة تلك المصاريف على عاتق المستهلك في النهاية، تفرض أسعار خيالية بسبب النقص النسبي أو المطلق للسلع في السوق، حيث يؤدي عدم معرفة حجم الطلب ونوعيته إلى عرقلة النشاط الإنتاجي للمؤسسات خاصة في حالة نقص التمويل للسلع المستورة مما ينعكس سلبا على الأسعار.⁴

2. تضخم الندرة: ظهر هذا النوع من التضخم في فترة الثمانينات وبداية التسعينات حيث شهد الاقتصاد الجزائري اختلالا في التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي بسبب وجود ندرة في السلع والخدمات وقد ساهم ضعف هياكل التوزيع والهياكل القاعدية في ندرة بعض المنتجات في مناطق معينة مع وفرتها في

¹ سعيد هتاهات، مرجع سبق ذكره، ص 243، 242.

² خديجة حمادي ، مرجع سبق ذكره، ص 76.

³ أمينة دبات ، مرجع سبق ذكره، ص 186.

⁴ عبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره، ص 161.

مناطق أخرى.¹ ويرتبط هذا النوع من التضخم أساسا بالتحديد الإداري للأسعار الذي ساد خلال مرحلة التسيير الإداري والتخطيط المركزي.

3. احتكار الدولة لتسيير التجارة الخارجية منذ 1971: وذلك عن طريق إصدار سلسلة من

الأوامر لاحتكار استيراد السلع المرتبطة بإنتاج المؤسسات العمومية، وعزز كذلك هذا الاحتكار بالقانون 78-02 الصادر في فيفري 1978، لتأميم التجارة الخارجية لكل من المبادلات سواء المتعلقة بالبيع أو الشراء مع الخارج، وقد أعاق هذا الشكل من التسيير والتصدير نقص الخبرة والتأهيل في المؤسسات الجمركية والبنكية مما ينتج عنه تأخير في التموين الذي يدفعه المستورد، وبالتالي ترتفع أسعار السلع المستوردة وعدم انتظام التموين بسبب ندرة السلع التي يرتفع سعرها في السوق، وتأخير في شراء المواد الأولية وتجهيزات مما يسمح بانسياب للتضخم العالمي إلى داخل الاقتصاد.²

4. التضخم الانتقالي: في إطار تسوية الاختلال الذي عرفه الاقتصاد الوطني خلال فترة الاقتصاد

الموجه قامت الجزائر بعدة إصلاحات للاتجاه نحو اقتصاد السوق، والتي كان لها آثار هامة على المستوى العام للأسعار، حيث أدى تحرير الأسعار إلى تسارع وتيرة التضخم لاسيما منذ اتخاذ تدابير إلغاء الدعم المالي الموجه لمعظم المواد الأساسية، التي كانت تستفيد من دعم الميزانية إلى غاية 1992، وكنتيجة لتقلص الطلب المتولد عن السياسة الرامية غالى تحقيق الاستقرار، فإن التضخم تباطأت نسبته فيما بعد ليتجه نحو الانخفاض منذ سنة 1996، كما أملى الانتقال إلى اقتصاد السوق ضرورة وضع سياسة ملائمة لنظام سعر الصرف بشكل يعكس القيمة الحقيقية للدينار، وتطبيقا لتوصيات صندوق النقد الدولي تم تخفيض قيمة الدينار، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الاستيراد، خاصة في ظل التبعية للخارج لمختلف المؤسسات العمومية التي قامت بتحميل نتائج تخفيض الدينار على السعر النهائي لمنتجاتها.³

المطلب الثالث: آثار التضخم على الاقتصاد والمجتمع الجزائري.

ينتج عن ظاهرة التضخم في اغلب الأحيان العديد من الآثار السلبية الاقتصادية واجتماعية، والتي ترتبط حدتها بدرجة كبيرة بمدى توقع حدوث هذه الظاهرة، ولقد تعرضنا في الفصل الأول إلى مختلف هذه الآثار التي تنعكس على الاقتصاد والمجتمع، وفيما يلي سنتناول الآثار والمخلفات الاقتصادية والاجتماعية التي عانت منها الجزائر من وراء هذه الظاهرة.

¹ خديجة حمادي ، مرجع سبق ذكره، ص 79.

² عبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره، ص 161.

³ خديجة حمادي، مرجع سبق ذكره، ص 79.

أولاً: أثار التضخم على الاقتصاد الجزائري.

تولد عن الاتجاهات التضخمية السريعة وغير متوقعة التي شهدتها الجزائر في اغلب مسارها الاقتصادي، العديد من المشاكل أو الآثار الاقتصادية السلبية، والتي من أهمها ما يلي:

1. أثار التضخم على الاستهلاك: عرفت فترة الثمانينات أعلى معدلات في التغير النسبي في

الاستهلاك بالأسعار الجارية في الجزائر خاصة سنتي 1989 و2000، وهي الفترة التي شهدت أعلى معدلات التضخم كذلك، أما فيما يتعلق بمؤشرات الاستهلاك الحقيقية فقد عرفت عموماً تدهوراً نسبياً في السنوات الأخيرة من القرن الماضي بالمقارنة مع 1989، بعدما شهدت بعض التدبدبات في بداية التسعينات وكانت سنة 1997 بمثابة النقطة المرجعية في هبوط مستوى الاستهلاك الحقيقي، ورغم التحسن الذي حدث في السنتين الموليتين، إلا أن العائلات لم تسترجع مستواها الحقيقي للاستهلاك الذي حققته في بداية التسعينات، أما فيما يتعلق بنصيب الفرد الجزائري الحقيقي من الاستهلاك، فقد كانت معدلات التغير السنوي طيلة الفترة 1989-2000 سالبة عدا سنة 1996، وهذا يدل على التدهور المستمر في النصيب الاستهلاكي لكل جزائري، ويعود ذلك بالدرجة الأولى لارتفاع معدلات النمو السكاني بالمقارنة مع حجم الاستهلاك الكلي، وما رافقه من ارتفاعات في معدلات التضخم.¹

2. أثار التضخم على توجيه رؤوس الأموال الجزائرية: فوجد مثلاً أن نصيب الإنفاق الاستثماري

في قطاع النقل وبناء المساكن قد ارتفع من 11.5% سنة 1994 إلى 22.5% سنة 1998، مسجلة نسبة تغير سنوي لعام 1998 قدرها 234%، فيما عرف نصيب قطاعات الإنتاج السلعي تقهقراً، خاصة في قطاع الزراعة والصيد البحري، بنسبة انخفاض -30% في 1998، وهو نفس الاتجاه الذي اتخذته الاتفاق الاستثماري في القطاع الصناعي، الذي شهد تغير سالب بالنسب: -6.1%، -7.9%، -0.9% سنوات 1994، 1996، 1998، على التوالي، وبالمقابل ساعدت معدلات التضخم المسجلة في تلك الفترة على نمو القطاعات الخدمية والتوزيعية بمعدلات أعلى من تلك التي حصلت في قطاعات الإنتاج السلعي، وهو ما أدى إلى حدوث اختلالات في عدة قطاعات اقتصادية ساهم تدهور مستوى الإنتاج فيها في بروز مشاكل انقطاع التموين بالمواد الأولية والتجهيزية، ارتفاع التكلفة، فكانت النتيجة النهائية إفلاس الكثير من المؤسسات الجزائرية وطرد شبه جماعي لعمالها.²

¹ سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص ص 251، 252.

² المرجع نفسه، ص ص، 252، 253. بتصرف

3. أثر التضخم على الادخار: نظرا لنقص السلع الاستهلاكية، الذي صاحب الموجات التضخمية الذي تميزت بها الأسواق الجزائرية في العقد الأخير من القرن الماضي وبداية القرن الحالي، اتجهت الكثير من العائلات إلى شراء السلع بكميات تفوق احتياجاتهم اليومية بغرض تخزينها، وهذا زاد من تفاقم وضع الأسعار،¹ بالإضافة إلى لجوء أصحاب المدخرات إلى اقتطاع جزء منها وإنفاقه على السلع الاستهلاكية رغبة منهم في الحفاظ على نفس المستوى من الاستهلاك عندما لا تكفي دخولهم النقدية لتحقيق مستوى الاستهلاك الذي كانوا يتمتعون به قبل ارتفاع الأسعار،² فيما اتجهت فئات أخرى من ذوي الدخل المرتفع إلى شراء المعادن الثمينة، السيارات الفخمة، وبالخصوص المساكن والأراضي الموجهة للبناء التي اتجهت أسعارها إلى الارتفاع بشكل أسرع منها في السلع والخدمات الأخرى خاصة في المدن الساحلية، مما ظهر في صورة ارتفاع حاد في الطلب بالنسبة لقطاع العقارات.³

ثانيا: آثار التضخم على المجتمع الجزائري.

إن ظاهرة التضخم في الجزائر كغيرها من بلدان العالم المعانية من ويلات هذه الظاهرة، لم تؤثر فقط على الاقتصاد الجزائري، بل إن المجتمع الجزائري أيضا تأثر تأثرا شديدا بها، ويمكن ابرز الآثار السلبية التي مست المجتمع الجزائري جراء التضخم كما يلي:⁴

1. التفاوت الكبير في إعادة توزيع الدخل ما بين فئات المجتمع: حيث فقدت الأجور في الجزائر

ما بين الفترة 1990 و1996 ما يزيد عن 30% من قوتها الشرائية وفي السنوات 1994، 1995، 1996، 1997 بنسب -10%، -7%، -3.5%، -0.5% على التوالي، أي بنسبة 21% للسنوات الأربعة، فيما عرفت الأخيرة تطورا خلال السنتين 1998، 1999 ب 1.2 و 2 على التوالي.

وقد مس أهم انخفاض في القدرة الشرائية فئة الوظيف العمومي، أما الدخل الناتجة عن مصادر أخرى غير الأجور، كتلك المحصلة من الممتلكات قد عرفت بعض التحسن بالقيم الحقيقية، وشهدت نمو بنسب قدرها 2.2%، 5%، 5%، 6% و 5.3% سنوات 1994، 1995، 1996، 1998 و1999 على التوالي، وهي كما نلاحظ مرتفعة وبعيدة عن تلك التي حدثت في الأجور خلال نفس الفترة، وفيما يخص أصحاب

¹ المرجع نفسه، ص 253.

² تاريخ الاطلاع، 2016-04-23، 20:30، <http://www.shababdz.com/vb/shababdz19868/#ixzz40K76bXeu>.

³ سعيد هتاهت، مرجع سبق ذكره، ص 253.

⁴ المرجع نفسه، ص 254-257. بتصرف

الأجور والمرتبات نجد أن موظفي قطاع البنوك وشركات التأمين قد استفادوا أكثر من زيادة رواتبهم كنتيجة لاستفحال الظاهرة التضخمية، بالمقارنة مع موظفي القطاعات الأخرى خلال فترة التسعينات.

2. هجرة الأدمغة الجزائرية إلى الخارج: حيث فقدت الجامعات الجزائرية ما يزيد عن ألفي أستاذ

اتجهوا إلى الدول الغربية التي تكونوا فيها، أو إلى بعض دول الخليج التي توفر مستويات مغرية من الرواتب، ولم تقتصر فقط هذه الخسارة على قطاع الجامعات بل شملت اغلب قطاعات الوظيف العمومي وبعض الشركات التابعة للقطاع العام، حيث ظهرت موجة شديدة من هروب المهندسين والتقنيين الماهرين في بعض التخصصات ذات التكنولوجيا العالية باتجاه كندا وغيرها من الدول الغربية المعروفة بحاجاتها لهذه الإطارات.

3. تفشي ظواهر البيروقراطية والرشوة في الإدارات الجزائرية: والتي تمثل اخطر الصور الرهيبة

التي أحدثتها الضغوط التضخمية وما صاحبها من إعادة توزيع غير عادل للدخل، وتدهور في مستوى معيشة فئات عريضة من الشرائح الجزائرية، إذ عمت هذه التصرفات كل الإدارات في كل القطاعات وخاصة العمومية، خاصة لدى الشرائح التي أحست بتغيير المفاهيم والقيم الاجتماعية، وأصبحت الملجأ الوحيد لأصحاب الدخل الثابتة لتعويض الانخفاض الحاد في دخولهم الحقيقية، وكنتيجة لإعادة توزيع الدخل الوطني.

4. إعادة التوزيع الحقيقي بين الدائنين والمدينين: أصبحت أسعار الفائدة الحقيقية على الودائع

لأجل في الجزائر سالبة، حيث أن متوسط أسعار الفائدة في العشر سنوات من القرن الماضي لم يتعدى 12.17% على الودائع لأجل و 15.2% على الإقراض، في أن متوسط معدل التضخم أو المتوسط السنوي لارتفاع الرقم القياسي لنفقة المعيشة كان لا يقل عن 17% خلال نفس الفترة، الشيء الذي يؤيد فكرة التآكل في القيمة الحقيقية للودائع، حيث عرفت هذه الأخيرة تدهورا سنويا في المتوسط بنسبة قدرها 5.23%، مقابل حصول المقترضين على مكاسب حقيقية في المتوسط بنسبة قدرها 2.2% سنويا، بسبب الفجوة السائدة بين معدلات التضخم السنوية وأسعار الفائدة على الودائع والقروض.

المبحث الثاني: السياسة النقدية في الجزائر.

في هذا المبحث نحاول أن نسلط الضوء على السياسة النقدية في الجزائر حيث نتعرض إلى أهدافها في المطلب الثاني، ثم أهم الوسائل والأدوات التي يستعملها بنك الجزائر في إطار سعيه لتحقيق تلك الأهداف في المطلب الثالث، وهذا بعض مرور خفيف على أهم التطورات التي مست الإطار القانوني والتنظيمي للسياسة النقدية في الجزائر في مطلب أول كمطلب تمهيدي.

المطلب الأول: التطورات الأساسية في الإطار القانوني والتنظيمي للسياسة النقدية في الجزائر.

تم تحديد الإطار القانوني لعمليات بنك الجزائر بواسطة القانون 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، مما يمثل تطورا مهما في هذا المجال، كما ادخل إصلاح عميق لإطار ووسائل السياسة النقدية خلال سنوات التسعينات، ثم جاء الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض لأوت 2003 المعدل والمتمم للقانون 90-10، والذي احتفظ بجزء كبير من الأحكام المتعلقة بوسائل السياسة النقدية المحتواة في القانون 90-10، مع تعزيز قواعد حسن السير في مجال صياغة وإدارة السياسة النقدية مع إعطاء مرونة أكبر للسلطة النقدية (مجلس النقد والقرض) في مجال تطوير الوسائل النقدية الملائمة، حيث يخول مجلس النقد والقرض بموجب المادة 62 من الأمر 03-11 بسلطات في ميادين تحديد السياسة النقدية وقواعد إدارتها ومتابعتها وتقييمها، ويحدد المجلس الأهداف النقدية خصوصا في مجال تطور المجاميع النقدية والقرضية على أساس التنبؤات النقدية المعدة من قبل بنك الجزائر، ويحدد استخدام الأدوات النقدية، كما يضع القواعد الاحترازية التي تطبق على العمليات في السوق النقدية.¹

قبل إعادة صياغة الإطار القانوني المتعلق بالنقد والقرض في أوت 2010، كان الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة الوطنية يشكل الهدف النهائي للسياسة النقدية، ويسند تنفيذ السياسة النقدية إلى بنك الجزائر طبقا للمادتين 41 و45 من القانون والإجراءات التنظيمية المتخذة لتطبيقه، وذلك استنادا إلى الأدوات النقدية المحددة من طرف مجلس النقد والقرض نتيجة لذلك يتدخل بنك الجزائر بواسطة استخدام الوسائل النقدية سواء خص ذلك عملياته مع المصارف خارج السوق النقدي (إعادة الخصم، أخذ ومنح الأمانات، تسبيقات) أو

¹ التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 147، 146.

عملياته في السوق (عمليات السوق المفتوحة بواسطة التنازل المؤقت أو النهائي واسترجاعات السيولة عن طريق المناقصات)، وكذا متابعة التنظيم في مجال الاحتياطات الإجبارية.¹

إن ظهور فائض السيولة في السوق النقدية اعتبارا من بداية سنة 2002 قد أدى بينك الجزائر إلى تعزيز الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، والتي تشمل دائما أدوات إعادة التمويل والتي هي بالتالي أدوات تسمح بضخ السيولة، ولكون هذه الأخيرة عديمة النشاط منذ أواخر سنة 2001، اضطر بنك الجزائر ابتداء من شهر افريل 2002 إلى اللجوء إلى استعمال أدوات جديدة للسياسة النقدية لامتناس فائض السيولة الذي أصبح هيكليا، مثل أداة استرجاع السيولة لسبعة أيام وهي أداة مستعملة منذ افريل 2002 (التعليمة رقم 02-02 المؤرخة في 11 افريل 2002) وأداة الاسترجاعات لمدة ثلاثة أشهر المدخلة في اوت 2005، وتسهيله الودائع المغلة للفائدة ابتداء من شهر جوان 2005 (التعليمة رقم 04-05 المؤرخة في 14 جوان 2005)، ثم إدخال أداة جديدة تتمثل في استرجاعات لمدة ستة أشهر ابتداء من جانفي 2013، وقد عرفت تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدي تعديلات من زاوية التدفقات والقوائم حسب نوع الوسيلة، وكذلك من زاوية معدلات الفائدة المطبقة في هذا المجال، تسمح الاسترجاعات لثلاثة وستة أشهر بامتصاص الأموال القابلة للإقراض في السوق النقدي بين المصارف، أما التسهيله الدائمة (الودائع لدى بنك الجزائر لمدة 24 ساعة)، فبتم مكافأتها بمعدل ثابت يعلن عنه بنك الجزائر، و الذي يتغير حسب تقلبات السوق وتطور هيكل معدلات وتدخلات بنك الجزائر،² وفي سنة 2004 أعيد تحديد الإطار العملياتي لأداة الاحتياطات الإجبارية وتعتبر الاحتياطات الدنيا الإجبارية أداة مؤسسية خاصة للسياسة النقدية، لا تترجم بتدخلات بنك الجزائر ولكن بإلزام المصارف بتشكيل ودائع لديه لتغطية على أساس معدل شهري (الفترة الممتدة من 15 من الشهر الجاري إلى 14 من الشهر الموالي) مستوى الاحتياطات الإجبارية التنظيمية، يحدد النظام رقم 04-02 المؤرخ في 4 مارس 2004 المبادئ العامة والمتمثلة في تحديد الهيئات الملزمة بتشكيل الاحتياطات الإجبارية (المصارف)، والمعدل الأقصى لهذه الاحتياطات والقاعدة التي تحسب عليها، أي الودائع بالدينار، وفترة تكوين الاحتياطات الإجبارية التنظيمية أو في حالة تكوينها إلى حد غير كاف، إضافة إلى ذلك تشير المادة

¹ المرجع نفسه، ص 147.

² المرجع نفسه، ص ص 147، 148.

18 من نفس النظام وفي إطار المبادئ المنصوص عليها، أن بنك الجزائر يحدد كلما اقتضى الأمر، الشروط الفعلية لتكوين الاحتياطات الإجبارية بموجب تعليمة.¹

المطلب الثاني: الأهداف النهائية للسياسة النقدية.

تشير المادة 55 من قانون النقد والقرض لهدف السياسة النقدية في الجزائر: تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد،² وقد تميزت أهداف السياسة النقدية بحسب هذه المادة بالخصائص التالية: تعدد الأهداف النهائية للسياسة النقدية تضارب هذه الأهداف كهدف النمو والتشغيل مع هدف استقرار الأسعار، وعدم إعطاء الأولوية لهدف استقرار الأسعار كهدف أساسي للسياسة النقدية.³ كما أن تبني سياسة نقدية صارمة ابتداء من سنة 1990، دليل على أن استقرار الأسعار هو الهاجس الذي يشغل بال السلطة النقدية أكثر من هدف النمو الاقتصادي، الذي تتراجع معدلاته في حالة تطبيق سياسة نقدية صارمة، وقد تم تعديل هذه المادة من خلال الأمر (03-11) الذي أبقى على مهام بنك الجزائر نفسها، من خلال المادة 35، وتم استبدال النمو السريع محل النمو المنتظم، وكذا إقصاء هدف التشغيل الكامل، وهذا تزامنا مع فترة الانكماش التي مرت بها الجزائر خلال فترة التسعينات،⁴ ومن خلال هذا المطلب سنحاول التطرق إلى هذه الأهداف ومدى تحققها.

أولاً: هدف النمو الاقتصادي. لقد أدت العودة إلى الاستقرار الاقتصادي الكلي سنة 2000، بعد الصدمة الخارجية (1998-1999) إلى إرساء دعائم تعزيز الاستقرار النقدي والمالي الكلي، الذي ميز تطور الاقتصاد الكلي خلال العام 2001، وقد تميزت هذه الفترة بالانتعاش المتزايد لميزان المدفوعات وتعزيز الوضعية المالية العمومية مع تراكم الادخار المالي، والتحسن الملحوظ في سيولة البنوك وتحسن شروط تمويل الاقتصاد، كما تميزت هذه الفترة أيضا بتطبيق برنامجي الإنعاش والنمو الاقتصادي، والذي جعل

¹ المرجع نفسه، ص 148.

² محمد لكصاصي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، دراسة قدمت إلى الاجتماع السنوي السابع والعشرين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية والذي انعقد في الدوحة بدولة قطر في سبتمبر 2003، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004، ص 12.

³ حمزة بن سبعة، نذير ياسين، استخدام مقاربة نماذج أشعة الانحدارات الذاتية "VAR" لتقييم فعالية السياسة المالية والنقدية في معالجة مشكلة البطالة في الاقتصاد الجزائري، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 3، ديسمبر 2014، ص 674.

⁴ أمينة دبات، مرجع سبق ذكره، ص 195.

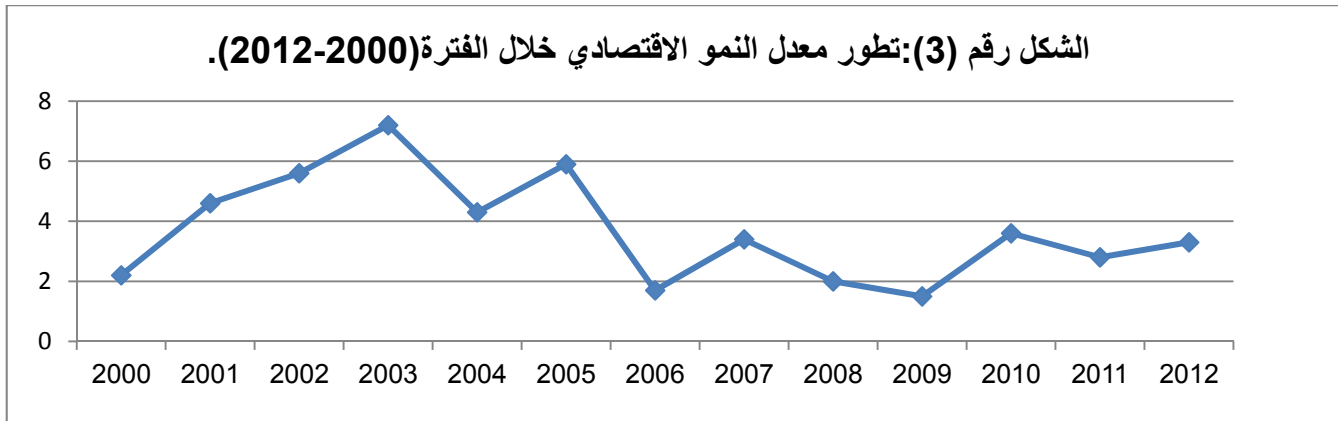
السياسة النقدية توسعية.¹ ومنه يمكن اعتبار سنة 2000 كنقطة تغير في مسار الاقتصاد الجزائري والتي يمكن انطلاقا منها إبراز مدى تحقيق السياسة النقدية لأهدافها، حيث يمكن توضيح تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال الفترة 2000-2012.

الجدول رقم(4):تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة(2000-2012).

السنوات	00	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12
معدل النمو %	2.2	4.6	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4	2	1.5	3.6	2.8	3.3

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات البنك العالمي www.world Bank.com.

ويمكن ترجمة معطيات الجدول في الشكل التالي:



المصدر: من إعداد الطالبة، بناء على معطيات الجدول أعلاه.

نلاحظ أن معدل النمو في سنة 2000 بلغ 2.2 والذي يعتبر تراجع بالمقارنة بسنة 1999 أين قدر معدل النمو بها 3.9%، رغم تحسن أسعار المحروقات وكذا الأداء الفلاحي، واستمر هذا التراجع حتى 2001، ليشهد انتعاشا معتبرا من سنة 2002 حتى 2005، والتي من أهم مصادرها قطاع المحروقات الذي يشكل نسبة 30.6% من حجم الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2004، مقابل 8.3% و 5.6% لقطاع الفلاحة والصناعة على التوالي، ثم بدأ معدل النمو في الانخفاض ليبلغ 1.7% سنة 2006، ليرتفع في

¹ اكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصاد، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص 180.

2007 إلى 3.4%، نتيجة الاستثمارات الضخمة حسب ما شهده قطاع خارج المحروقات من ارتفاع ملحوظ خصوصا قطاعي البناء والأشغال العمومية والفلاحة، ليسجل انخفاضا في السنتين الموليتين، بسبب انخفاض معدل النمو الفلاحي، ليستمر في التدبب بين الانخفاض والارتفاع حتى سنة 2012.¹

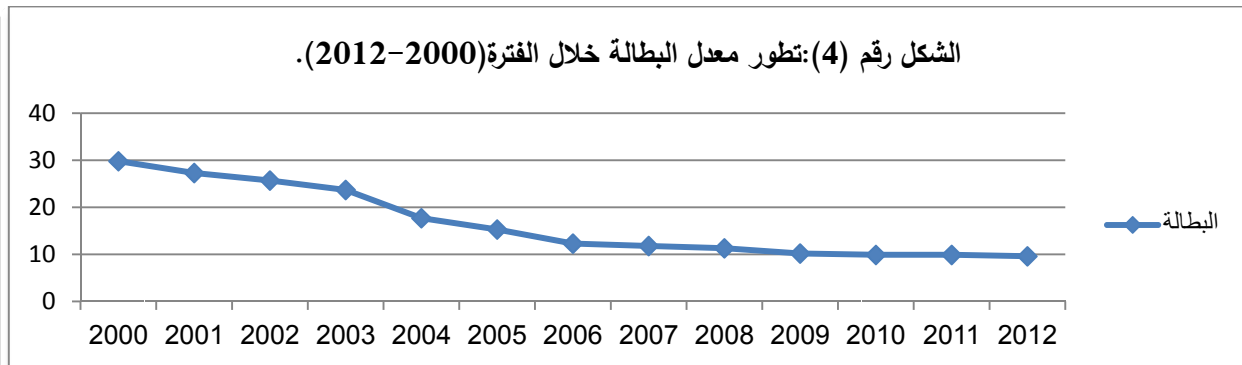
ثانيا: هدف التشغيل. يرتبط هدف التشغيل الذي يمثل الهدف الثاني للسياسة النقدية بهدف تحقيق هدف النمو الاقتصادي، لذا فان عدم تحقيق الهدف الأخير ينعكس سلبا على هدف التشغيل، مما يحمل السياسة النقدية انتكاسا آخر، يظهر من خلال تزايد معدلات البطالة،² والتي يمكن توضيح معدلاتها في الفترة 2000-2012 من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم(5):تطور نسبة البطالة في الجزائر للفترة (2000-2012).

السنوات	00	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12
البطالة%	29.8	27.3	25.7	23.7	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2	9.9	9.9	9.6

المصدر: اكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص 185.

ويمكن ترجمة معطيات الجدول في المنحنى التالي:



المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه.

إن أهم ما يمكن ملاحظته من هذه المعطيات أن معدل البطالة يشهد انخفاضات متتالية على طول الفترة، وهذا يمكن إرجاعه إلى السياسة التوسعية المطبقة في الجزائر خلال هذه الفترة ومنذ سنة 2000 أين

¹ بالاعتماد على: أمينة دبات، مرجع سبق ذكره، ص196.

² عبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره، ص171.

تم إنعاش الاستثمارات العمومية والخاصة عن طريق كل من البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو والوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات فضلا عن الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية عن طريق وضع مجموعة من الأجهزة لتشغيل الشباب، حيث نلاحظ أن معدل البطالة انخفض خلال فترة برنامج الإنعاش (2001-2004) من 27.3% سنة 2001 إلى 17.7% في نهاية 2004 واستمر هذا الانخفاض في الفترة الموالية والمتزامنة مع برنامج دعم النمو حيث بلغ معدل البطالة في نهاية هذا البرنامج سنة 2009 10.2%.

ثالثا: هدف استقرار الأسعار والتحكم في التضخم. يعتبر هدف استقرار الأسعار احد أهداف السياسة النقدية في الجزائر، وان التحديد الدقيق للهدف النهائي للسياسة النقدية المتمثل في الحد من التضخم يعطي فعالية اكبر لهذه السياسة، وطبقا لما ينص عليه قانوني (90-10) و(03-11)، غير أن بنك الجزائر لم يأخذ بعين الاعتبار سوى استقرار الأسعار كهدف، وجاءت خلاصة التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2003 كما يلي: إن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على استقرار الأسعار، باعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر أسعار الاستهلاك، وقد أعيد صياغة هذه الخلاصة في التقرير الأخير كما يلي: إن الهدف النهائي للسياسة النقدية هو الحفاظ على الاستقرار من خلال إستقرارية الأسعار، باعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر أسعار الاستهلاك.¹ ويمكن توضيح تطور معدل التضخم المعبر عنه بمؤشر الأسعار الموجهة للاستهلاك لمدينة الجزائر خلال الفترة 2000-2012 من خلال الجدول التالي.

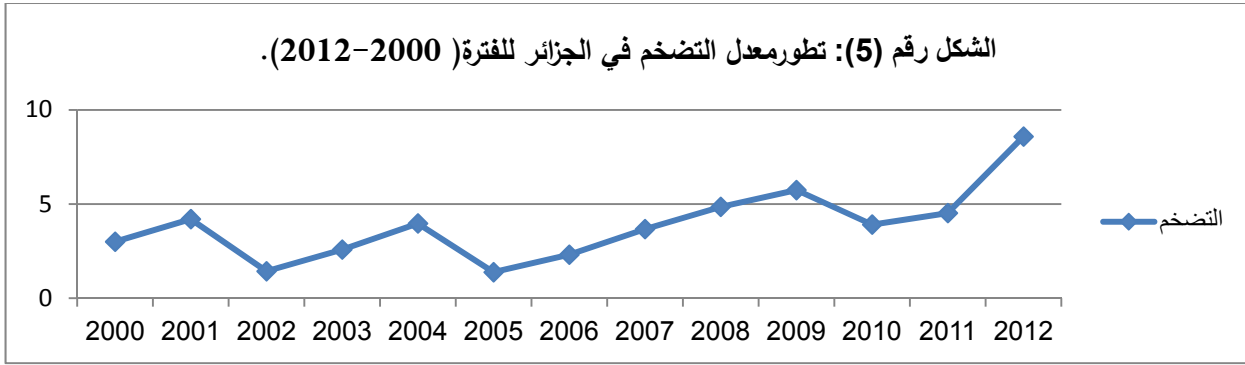
الجدول رقم(6): تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة (2000-2012).

السنوات	00	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12
التضخم %	0.3	4.20	1.43	2.58	3.97	1.38	2.31	3.67	4.85	5.74	3.91	4.52	8.58

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، www.Ons.dz.

ويمكن ترجمة معطيات الجدول في المنحنى التالي:

¹ اكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص ص 182، 183.



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول أعلاه.

نلاحظ أن معدل التضخم في هذه الفترة في تدبب مستمر حيث تغير كل سنة تقريبا إما بالارتفاع أو الانخفاض، مع غلبة جانب الارتفاع، ومع العلم أن الجزائر سنة 2003 كانت تستهدف معدل تضخم 3% نلاحظ أن معدل التضخم لم يبلغ هذا المستوى أو أقل منه إلا في أربع سنوات من هذه الفترة، حيث أن أغلب السنوات سجلت بها معدلات تضخم تفوق المعدل المستهدف، وهذا راجع إلى العديد من الأسباب والتي سبق وشرنا إليها.

رابعا: هدف التوازن الخارجي. يعتبر تحقيق هدف التوازن الخارجي من الأهداف التي نص عليها قانوني رقم (10-90) و(11-03)، ويعد بلوغ هذا الهدف من خلال تحسين وضعية ميزان المدفوعات من جهة، ومن جهة ثانية من خلال استقرار أسعار الصرف، وقد عرف ميزان المدفوعات وسعر الصرف تطورات هامة، فميزان المدفوعات نجده يتعلق بنسبة كبيرة على صادرات المحروقات، لذا تبقى وضعيته رهينة أسعار المحروقات في السوق العالمية، أما استقرار سعر الصرف فهو يبقى على عاتق بنك الجزائر تحقيقه من خلال استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار، كما أن ذلك يتحدد في سوق الصرف المشتركة بين البنوك بتدخل بنك الجزائر يوميا حسب شروط سوق الصرف وحسب الأعراف والقواعد الدولية، والجدول التالي يوضح تطور مسار كل من ميزان المدفوعات وسعر الصرف وكذا احتياطات الصرف.¹

¹ اكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص 188.

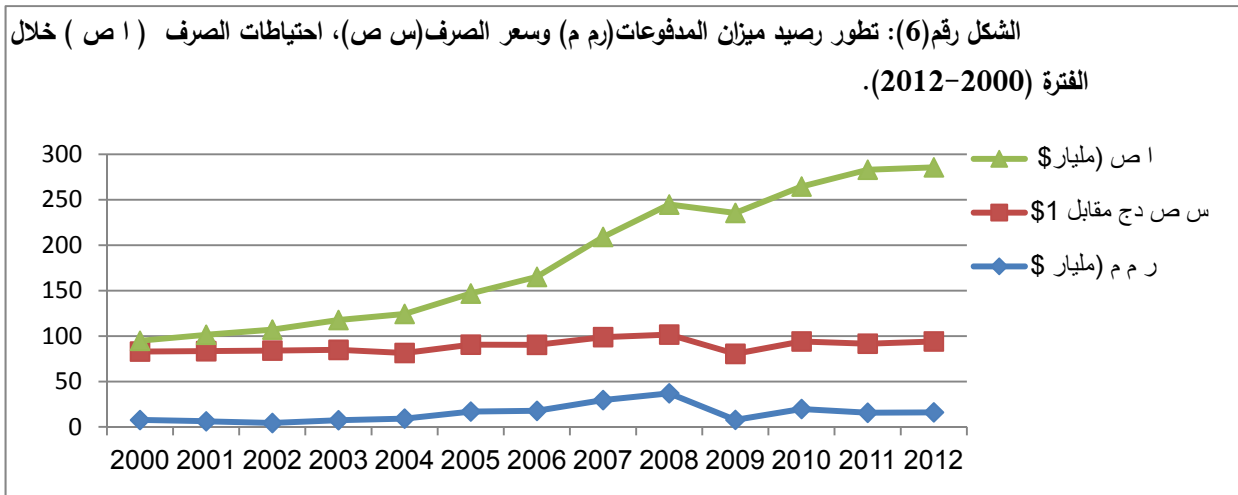
الجدول رقم(7): تطور رصيد ميزان المدفوعات(رم م) وسعر الصرف(س ص)، احتياطات الصرف (ا ص) خلال الفترة (2000-2012).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
رم م (مليار دولار)	7.6	6.2	4.34	7.4	9.2	16.9	17.7
س ص دج مقابل \$1	75.3	77.2	79.7	77.4	72.1	73.7	72.6
ا ص (مليار دولار)	11.9	18	23.11	32.9	43.1	56.2	74.8
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	
رم م (مليار دولار)	29.55	37	7.8	19.7	15.6	16	
س ص دج مقابل \$1	69.3	64.6	72.6	74.4	76.05	78.1	
ا ص (مليار دولار)	110.2	143.1	155.1	170.4	191.3	-	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات:

- اكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص 188.
- ليلي اسمهان بقبق، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتهما الداخلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015، ص 335.

ويمكن ترجمة معطيات الجدول في المنحنى التالي:



المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول أعلاه.

نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات يسجل فائض على طول الفترة من 2000 حتى 2012، والذي يمكن إرجاعه بالدرجة الأولى إلى صادرات المحروقات التي كانت تمثل 98% من مجموع الصادرات وليس كنتيجة للسياسة النقدية المطبقة، أما عن سعر الصرف فهو يسجل نوع من الاستقرار كما هو بارز من خلال المنحنى أعلاه، حيث أن مجال تدبده ضيق إذ يتغير ما بين 64.6 و79.7 دينار مقابل 1 دولار وهذا بسبب الارتفاع القوي الذي عرفته احتياطات الصرف في هذه الفترة حيث ارتفعت من 11.9 مليار دولار سنة 2000، إلى 191.3 مليار دولار سنة 2011،¹ والتي ساهمت في إكساب الاقتصاد الجزائري مناعة ضد الصدمات الخارجية و جعل الجزائر تعيش راحة مالية في تلك الفترة.

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية في الجزائر.

بعد صدور قانون النقد والقرض صار بنك الجزائر وكما رأينا في المطلب الأول التمهيدي يستخدم تشكيلة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة لتعديل سيولة النظام المصرفي ومراقبة نمو الاقتصاد ومن بين تلك الأدوات نذكر:

أولاً: الأدوات الكمية.

سبق وتعرفنا في الفصل الثاني على أهم الأدوات الكمية للسياسة النقدية، وسنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على وضع هذه الأدوات في الجزائر كما يلي:

1. معدل إعادة الخصم: تعتبر سياسة إعادة الخصم من أقدم الأدوات النقدية التي يستعملها البنك المركزي، حيث كانت العملية تتم وفق مكان يعرف بالترخيص المسبق وكذا الموافقة الممكنة لإعادة الخصم، أين كانت البنوك التجارية تتقدم بطلب قرض في إطار عملية إعادة الخصم دون وجود التزام من البنك المركزي بقبوله، إما الحالة الثانية فكان على البنوك التجارية تقديم طلب مسبق على كل قرض لكل مبلغ يزيد عن مليون دينار جزائري، وفي إطار الإصلاحات تم إلغاء الموافقة المبدئية وعوضت بالرقابة

¹ المرجع نفسه، ص 189.

البعديّة، أين تتم إعادة تمويل البنوك ضمن سوقوف يتم تحديدها مسبقا لكل مؤسسة إقراض، ويطبق على المبالغ التي تتجاوز السقوف المحددة سعر خصم أعلى¹.

والجدول الموالي يوضح تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2000-2012).

الجدول رقم(8): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2000-2012).

المعدل %	إلى غاية	ابتداء من
7.5	2000-10-21	2000-01-27
6	2002-01-19	2000-10-22
5.5	2003-05-31	2002-01-20
4.5	2004-03-06	2003-06-01
4	ديسمبر 2012	2004-03-07

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، 2013، ص23.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل إعادة الخصم يبلغ معدل 7,5% عام 2000 وهو معدل منخفض مقارنة بالعشر سنوات السابقة لهذه السنة، ونلاحظ الانخفاض المستمر حيث بلغ سنة 2001، 6% والذي يرجعه البعض إلى فعالية السياسة النقدية في التحكم في الكتلة النقدية وكذا استهداف التضخم، وقد استمر هذا الانخفاض خلال سنوات 2002، 2003 و 2004، حيث وصل إلى 5.5%، 4.5%، 4% على التوالي واستقر هذا المعدل عند 4% إلى غاية 2012.

2. الاحتياطي الإجباري: تم إدخال نظام الاحتياطي الإجباري عام 1994 كتحسين لأدوات السياسة

النقدية،² حيث ألزمت المادة 93 من قانون النقد والقرض، البنوك التجارية بفتح حساب خاص و مغلق لتكوين احتياطي، يحسب إما من مجموع الودائع أو لجزء منها، و إما من مجمل توظيفاتها أو لجزء منها، ويسمى هذا الاحتياطي بالاحتياطي الإجباري، و الذي مبدئيا لا يمكن أن يتجاوز 28% من المبلغ الذي

¹ شهرزاد نشا شدة، الانتقال إلى الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، مذكر مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحطب بالبلدية، 2006، ص177.

² بابا عبد القادر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية، بشار، بدون سنة، ص3.

استعمل كأساس للحساب، كما يمكن لبنك الجزائر أن يرفع هذه النسبة عندما تدفعه الضرورة لذلك، و كل نقص في قيمة الاحتياطي القانوني لأي بنك سيعرضه لغرامة يومية بنسبة 01% من هذا النقص، و يحق للبنك المعاقب أن يقدم طعنا للغرفة التجارية في المحكمة العليا أو لمجلس الدولة، و قام بنك الجزائر و لأول مرة بفرض احتياطي قانوني بنسبة 2.5% في أكتوبر 1994 من الودائع المصرفية من دون الودائع بالعملات الصعبة، غير أنها لم تطبق فعليا و بقيت بدون تطبيق إلى غاية أبريل 2001، نظرا لوضعية السيولة الضعيفة لدى البنوك، إلا أنها تبقى الأداة الوحيدة والتقليدية في حوزة بنك الجزائر،¹ وقد أعيد تحديد الإطار العملي لأداة الاحتياطات الإلزامية سنة 2004، والجدول الموالي يبين لنا معدلات وأحجام الاحتياطي الإلزامي خلال الفترة 2000-2011.

جدول رقم(9): تطور معدلات وأحجام الاحتياطي الإلزامي (أ.ج) خلال الفترة 2000-2011.

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
9	9	8	8	6.5	6.5	6.5	6.5	6.25	4.25	3	معدل أ.ج %
548.6	464,7	394,8	394.7	272.1	184.5	171.5	157.3	126.7	101.5	34.5	حجم أ.ج (مليار دج)

المصدر: ريس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 2000-2011، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61،62، 2013، بدون ذكر البلد، ص 200.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل الاحتياطي الإلزامي يتميز بقلّة التغير، حيث ارتفع من 3 % عام 2001 ليصل إلى 6.5% سنة 2004 ، ليستقر عند هذا المستوى إلى غاية 2007، ليعاود الارتفاع إلى 8 سنتي 2008 و2009، ثم إلى 9 في كل من 2010 و2011، هذا الارتفاع في معدل الاحتياطي الإلزامي انعكس بشكل واضح وتام في الزيادة في حجم المبالغ المكونة لدى بنك الجزائر في إطار الاحتياطي الإلزامي، ونستنتج من خلال الاتجاه التصاعدي لمعدل الاحتياطي الإلزامي، المكانة الكبيرة لهذه الأداة في السياسة النقدية في الجزائر.

3. عمليات السوق المفتوحة: لهذه العمليات هدف محدد عادة هو معدل الفائدة، وتكمن في شراء

وبيع البنك المركزي في السوق النقدية لسندات عمومية تستحق في أقل من سنة (06) أشهر وسندات

¹ اكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص 191.

خاصة قابلة للخصم أو بمنح قروض، ولا يجوز أن يتعدى المبلغ الإجمالي لهذه لعمليات 20% من الإيرادات العادية للدولة المثبتة في ميزانية السنة المالية السابقة.¹

وتتم العملية بطلب بنك الجزائر عن طريق التلكس من البنوك والمؤسسات المالية أن تعطي تسعيرة قاطعة للسند أو معدل فائدة محدد بسعر الشراء وسعر البيع، و يتحصل بنك الجزائر على العروض باستمرار ويختار أحسنها، وتتضمن عروض هذه التسعيرات المبلغ الإجمالي للسندات المباعة وتاريخ العملية وتاريخ القيمة وتاريخ الاستحقاق وعدد الأيام بين تاريخ القيمة وتاريخ استحقاق السند (n) وكذلك معدل الفائدة الاسمي (i)،² وعليه يكون تحديد سعر السند كما يلي:³

$$\text{السعر} = \frac{\text{المبلغ المباع}}{\frac{360}{n*i+1}}$$

وتجدر الإشارة إلى أن العملية الوحيدة في السوق المفتوحة هي التي أجريت في نهاية عام 1996، وشملت مبلغا يقدر بـ 4 ملايين دج بمعدل فائدة متوسطة يقدر بـ 14,94 %، ولحد اليوم لم تجر أية عملية أخرى.⁴

ثانيا الأدوات النوعية.

تتمثل الأدوات النوعية للسياسة النقدية في الجزائر في:

1. نظام مزادات أدونات الخزينة: تقوم الخزينة بإصدار سندات عمومية تخضع لشروط السوق

النقدي في شكل مناقصة سندات ذات استحقاقات موحدة، وتتدخل في السوق النقدي من خلال بنك الجزائر الذي يقوم خدمتها بضمان تحقيق عمليات مناقصات بيع سندات القابلة للتداول في السوق النقدي، وبدأت هذه العملية في عام 1995، وبلغت أسعار الفائدة على السندات 22.5% ثم انخفضت إلى 17.5% في

¹ ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2002-2003، ص 140.

² المرجع نفسه، ص 140.

³ المرجع نفسه، ص 140.

⁴ المرجع نفسه، ص 140.

نهاية السنة، وهو ما سهل تطبيق عمليات السوق المفتوحة في نهاية عام 1996، ويعلق الأمر بأدونات قصيرة الأجل ل 13، 26، 52 أسبوع، وأدونات خزينة لسنة وسنتين و خمس سنوات، حيث بلغت معدلات الفائدة لهذه الأدونات في سنتي 1999 و 2000 كما يلي: 13 اسبوع: 9.83%، 26 أسبوع: 9.93%، 52 أسبوع: 10.07%، سنتين 8%، وتصدر هذه الأدونات طبقا لاحتياجات خزينة الدولة التي تؤسس قرارات إصدارها على أساس العرض المقدمة في إطار شروط سعر السوق النقدي من طرف المتدخلين فيه، وتضمن الخزينة العمومية باستمرار إصداراتها باستحقاقات منتظمة.¹

2. نظام مزادات القروض: جاء عقب إصلاح أدوات السياسة النقدية سنة 1995، في إطار دعم عمليات السوق النقدية ومحاولة لتعويض أسلوب إعادة الخصم الذي يعتبر المصدر الأساسي للبنوك للحصول على السيولة، وتتمثل عملية مزادات القروض في قيام البنك المركزي في اليوم السابق لكل عملية بيع بالمزاد بدعوة المتدخلين في السوق النقدية إلى تقديم عروضهم بالنسبة لعملية البيع وإطلاعهم على الشروط المتعلقة بها، وتنقسم الضمانات التي ينبغي تقديمها في مزادات القروض حسب طبيعتها إلى ثلاث فئات، تشمل الأولى أدونات الخزينة، سندات التجهيز، سندات تمثل قروضا بنكية مضمونة من طرف الدولة سندات تمثل قروضا بنكية موجهة للمؤسسات من الصنف الأول، وتقبل تلقائيا في أية مزاييدة، وتمثل الثانية قروضا موجهة للمؤسسات من الصنف الثاني وتقبل فقط في حالة الإشارة إليها في المزاييدة، أما الفئة الثالثة فتمثل قروضا موجهة للمؤسسات من الصنف الثالث، وهي لا تقبل في أية مزاييدة.

3. التسهيلات الدائمة: التسهيلات الدائمة مخصصة لتمويل البنوك بالسيولة أو سحبها منها، وهي عمليات تتم بمبادرة من البنوك في شكل تسهيلات القرض الهامشي وتسهيلات الودائع المغلة للفائدة.²

• **تسهيله القرض الهامشي:** وهي عملية يمكن من خلالها لبنك ما أن يحصل على سيولة من بنك الجزائر لمدة 24 ساعة بمعدل محدد مسبقا، مقابل تقديم أوراق مقبولة، تتم المساهمات بالسيولة في إطار تسهيلة القرض الهامشي بأخذ الأوراق العمومية المؤهلة والقابلة للتفاوض و/أو الأوراق الخاصة المؤهلة على سبيل الأمانة لمدة 24 ساعة.³

¹ عمروش شريف، السياسة النقدية ومعالجة ميزان المدفوعات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود، مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب، البلديّة، 2005، ص 160.

² المادة 26، من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 53، 13 سبتمبر 2009، ص 21.

³ المادة 27، نفس المرجع، ص 21.

• **تسهيله الودائع المغلقة للفائدة:** هي عملية إيداع ل 24 ساعة لدى بنك الجزائر، ويمكن للبنوك المؤهلة المؤهلة، الدخول إلى تسهيلة الودائع المغلقة للفائدة في كل يوم عمل بناء على طلبها لدى بنك الجزائر، يحدد أقصى وقت يأخذه بنك الجزائر بعين الاعتبار لطلب تسهيلة الودائع المغلقة للفائدة بثلاثين دقيقة قبل إغلاق نظام "ارتس"، حدد اجل استحقاق هذه الودائع عند يوم العمل التالي عند افتتاح نظام "ارتس"، وتكافأ الودائع ل 24 ساعة المقبولة من طرف بنك الجزائر بنسبة فائدة يحددها بتعليمه، على أساس معدل العمليات الأساسية لإعادة التمويل منقوصة بهامش، والتي يعلنها مسبقا، لا يوجد أي ضمان يقدم للمقابل، ومبلغ النقود التي يمكن بالمقابل إيداعها في إطار تسهيلة الودائع المغلقة للفائدة غير محدود.¹

4. استرجاع السيولة: تم دخول هذه الأداة حيز التطبيق بموجب التعليمه رقم 2002/02 الصادرة في 11 افريل 2002 والتي ادخل بموجبها أسلوب استرجاع السيولة ل 07 أيام ضمن أساليب تدخل البنك المركزي الجزائري في السوق النقدية، ليتم تدعيمها لاحقا بأسلوب استرجاع السيولة لثلاثة أشهر من أوت 2005، ثم استرجاع السيولة لستة أشهر في جانفي 2013، وبموجب هذا الأسلوب يعلن بنك الجزائر عن رغبته في امتصاص السيولة من السوق النقدية عن طريق المناقصة، وذلك بعرض المبلغ المراد سحبه بمعدل فائدة يعين من طرف بنك الجزائر نفسه، علما أن هذه الوسيلة هي الأكثر مرونة، لأنه يمكن تعديلها يوميا مقارنة مع أداة الاحتياطي.²

وفي الأخير يمكن القول أن السياسة النقدية التقليدية في الجزائر تعاني من العديد من المشاكل والصعوبات، تحول دون فعاليتها في تحقيق أهدافها بصفة خاصة، وأهداف السياسة الاقتصادية بصفة عامة ومن أهم الصعوبات والتحديات التي تواجهها السياسة النقدية التقليدية في الجزائر والتي يصعب التعامل معها مثل:³

- موارد مالية فائضة ومعطلة، والضغط التضخمية في الاقتصاد الجزائري؛
- عدم تنوع الاقتصاد مما أدى إلى تدهور النشاط الاقتصادي؛

¹ المادة 29، نفس المرجع، ص 21.

² ليلي اسماهان بقيق، مرجع سبق ذكره، ص 345.

³ فضيل رايس، تحولات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، مجلة الباحث، العدد 10، بدون ذكر البلد، 2012 ص 77.

- انخفاض في الاستثمارات الإنتاجية بسبب ضعف البيئة والمصرفية والمالية وعدم وجود الائتمان اللازم لذلك، بالإضافة إلى أن السياسة النقدية غير متناسقة مع بقية السياسات الاقتصادية الأخرى.

المبحث الثالث: مدى إمكانية تبني سياسة استهداف التضخم في الجزائر.

نجحت العديد من دول العالم في تطبيق سياسة استهداف التضخم بفعالية، وحققت نتائج جد ايجابية فيما يتعلق بتحقيق معدلات منخفضة ومستقرة من التضخم لفترات معتبرة، وعلى هذا نتساءل عن مدى إمكانية تطبيق هذه السياسة في الجزائر، التي تعتبر في أمس الحاجة لسياسة جديدة تخلصها من مشكلة التضخم، وهذا ما سنحاول معرفته في هذا المبحث، من خلال تقييم مدى إيفاء الجزائر لشروط هذه السياسة واهم الصعوبات التي تقف أمام التطبيق الفعال لها.

المطلب الأول: توجه بنك الجزائر نحو استهداف التضخم.

قبل البدء في دراسة إمكانية تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر لا بد من الإشارة إلى انه كان هناك استهداف معدل للتضخم في الجزائر خلال العشرية 2000-2010 التي تمثل مرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية مقارنة بالفترة السابقة -أين تبني بنك الجزائر سياسة نقدية انكماشية صارمة خلال الفترة 1994-2000-، خاصة في فترة اعتماد برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي كان يهدف إلى تقليص نمو الكتلة النقدية في حدود 14%، باعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية، تزامنت مع تطبيق برنامجي دعم الإنعاش والنمو الاقتصادي، تهدف هذه السياسة لتحقيق معدلات نمو اقتصادي معتبرة في حدود مقبولة من التضخم.¹

لقد ساعدت عدة عوامل على تطور الوضعية النقدية نحو التوسع من بينها تحسن أسعار البترول تحقيق استقرار في التوازنات الاقتصادية الكلية، تراكم كبير في احتياطات الصرف الأجنبي، تحسن في صافي الأصول الأجنبية و الزيادة المعتبرة في حجم القروض على الاقتصاد، إلى جانب التوسع الكبير للنفقات الجارية في الميزانية الحكومي، ويمكن أن نميز بين توجهين مختلفين للسياسة النقدية التوسعية خلال الفترة 2001-2011، يمتد التوجه الأول من 2001 إلى 2005 حيث حاولت السلطة النقدية إتباع بديل

¹ عبد العزيز طيبة ، فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الأجنبي خلال الفترة 2000-2011، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، بدون ذكر البلد، جوان 2014، ص29.

نقدي تمثل في سياسة التكييف والتوسع، يهدف إلى بلوغ مستوى مقبول من النمو الاقتصادي والتشغيل وفق معدل تضخم متوقع يسمح بإحداث توسع نقدي لبلوغ هذا المستوى من التضخم في الفترة التالية، وبدل على هذا التوجه تراجع نمو المجمع النقدي M2 من 22.2% سنة 2001 إلى 15.6% سنة 2003، ثم إلى 10.7% سنة 2005، أما التوجه الثاني، فتميز بإتباع سياسة للتوسع الصريح خلال الفترة 2006 إلى 2011 باستثناء سنة 2009، بلغ معدل نمو المجمع النقدي M2 خلال هذه الفترة في المتوسط 18.3% قصد تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، حيث تزامن هذا التوجه مع تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي.¹

وقد سبق توجه بنك الجزائر نحو استهداف التضخم وضع إطار تنظيمي يتضمن وسائل السياسة النقدية في سنة 2009، وهذا تماشيا مع التطورات التي حدثت على المستوى العالمي في مجال السياسة النقدية عقب أزمة الرهن العقاري لسنة 2008، وعليه أصدرت السلطة النقدية النظام 09-02 المتعلق بعمليات السياسة النقدية ووسائلها وإجراءاتها، وقد حدد هذا النظام عمليات السياسة النقدية التي يقوم بها بنك الجزائر في السوق النقدية وخارجه، وقد تعزز هذا الإطار العملياتي للسياسة النقدية بالأمر 10-04 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، واعتبر استقرار الأسعار هدفاً نهائياً للسياسة النقدية وله الأولوية، ويتطلب تحقيقه توفير كل الوسائل الملائمة لذلك، فقام بنك الجزائر بإعداد نموذج للتنبؤ بالتضخم على المدى القصير فضلاً عن تحديده للأهداف الوسيطة من المجمعات النقدية ومجمعات القروض والقنوات التي يمر بها الأثر النقدي إلى الدائرة الحقيقية كقناة الإقراض البنكي.²

واعتبر بنك الجزائر أن سنة 2011 هي أول سنة لإدارة سياساته النقدية بسياسة استهداف التضخم -هذا بعد ما تم استهداف معدل 3% سنة 2003- حدد في بداية هذه السنة هدف التضخم عند معدل 4% ومعدلات نمو كل من المجمع النقدي M2 والقروض على الاقتصاد تتراوح بين 13-14% و 16.5-17.5% على التوالي، كما يتعين عليه تقليص أي فارق بين تنبؤات التضخم على المدى القصير والهدف المسطر بتعديل الإدارة العملياتيية لسياسته النقدية.³

¹ المرجع نفسه، ص 29.

² المرجع نفسه، ص 30.

³ المرجع نفسه، ص 30.

لا يعتبر هذا التوجه في الحقيقة استهدافا للتضخم بقدم ما يمكن اعتباره مدخل تجريبي للتنبؤ بمعدلات التضخم في ظروف تتميز بتغيرات اقتصادية دولية لها تأثير بالغ على أداء الاقتصاد الوطني (مثل التضخم المستورد)، إلى جانب وجود فائض سيولة كبير ظهر ابتداء من سنة 2002، وتوسع نقدي قوي مصدره الأساسي زيادة صافي الأصول الأجنبية، ناهيك عن زيادة الإنفاق الحكومي الذي تزامن مع تطبيق برنامجي دعم الإنعاش والنمو الاقتصادي، دفعت هذه العوامل مجتمعة بنك الجزائر إلى محاولة التنبؤ بمعدلات التضخم والأهداف الوسيطة في الأجل القصير، واقتراح أدوات السياسة النقدية التي تضمن تحقيق أهدافه.¹

المطلب الثاني: تقييم مدى توفر شروط سياسة استهداف التضخم في الجزائر.

تعرفنا فيما سبق أن انتهاج سياسة استهداف التضخم وضمان فعاليتها ونجاحها يستلزم توفر نوعين من المعايير أو الشروط تتميز بها الدولة، شروط عامة وشروط أولية، وسيكون هذا المطلب محاولة للتعرف على مدى توفر شروط سياسة استهداف التضخم في الجزائر كما يلي:

أولاً: تقييم مدى توفر الشروط العامة لسياسة استهداف التضخم في الجزائر.

سبق وذكرنا أهم الشروط العامة التي يجب أن تتوفر في أي دولة ترغب في انتهاج هذه السياسة وسنتعرف فيما يلي على مدى توفر تلك الشروط العامة في الجزائر.

1. شرط الإعلان للجمهور عن الهدف المراد تحقيقه في التضخم: إن الإعلان عن الأهداف الكمية (معدل أو مدى) هو الشرط الأول لإمكانية تطبيق سياسة استهداف التضخم، لكن هذا الشرط غير متوفر في الجزائر، ولم تلتزم به السلطة النقدية في الجزائر، إذ لم ينص القانون 90-10 ولا الأمرين المعدلين له أو أي تعليمة صادرة عن بنك الجزائر على تحديد معدل تضخم مستهدف خلال إطار زمني معين،² وفي دراسة لكرار وستون 2002 حول استهداف التضخم لايت تم تصنيف الجزائر فيها من الدول غير واضحة الاتجاه - بدون التزام واضح- وأضافوا أن الهدف النهائي للسياسة النقدية هو انخفاض مستوى التضخم في المدى المتوسط، هذا المستوى لم يتم تحديده بعد، لكنهم اعتبروا أنه 3%.³

¹ المرجع نفسه، ص 30.

² بن علي بلعزوز، عبد العزيز طيبة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: تقييم أداء بنك الجزائر للسياسة النقدية خلال الفترة

1994-2044 مع التركيز على سياسة استهداف التضخم، بدون ذكر المكان والسنة، ص 13.

³ أمينة دبات، مرجع سبق ذكره، ص 208.

وبما أن هذا الشرط من الشروط العامة لانتهاج هذه السياسة، والتي تستوجب ضرورة توفرها بصفة كلية، أي عدم جواز عدم توفر ولو شرط واحد من تلك الشروط، فهذا يكفي للحكم على أن الجزائر لا يمكنها تبني هذا الأسلوب الحديث في إدارة سياستها النقدية في الأجل القريب.

2. شرط التزام استقرار الأسعار كهدف أساسي للسياسة النقدية: حسب المادة 55 من قانون النقد والقرض 90-10 وكما سبق وذكرنا فقد تمثلت الأهداف النهائية للسياسة النقدية بالجزائر في استدامة النمو وتحقيق التشغيل الكامل ثم يأتي هدف استقرار المستوى العام للأسعار وسعر الصرف.

إلا أنه وبعد ذلك تم تعزيز الإطار القانوني البنكي، من خلال دعم الإطار المؤسسي للإشراف البنكي تبعا للتدابير الجديدة المدخلة بالأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010، المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11، والمتعلق بالنقد والقرض، حيث يعطي هذا الأمر الإرساء القانوني للاستقرار المالي، كمهمة لبنك الجزائر إضافة إلى مهمة استقرار الأسعار، أي أنه أكد صراحة على أن هدف استقرار الأسعار هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية،¹ لكن لا يوجد أي تعهد أو التزام مؤسسي من طرف بنك الجزائر بتحقيق هذا الهدف، أي أن هذا الشرط أيضا يبقى غير قائم في الجزائر لتتمكن من تطبيق سياسة استهداف التضخم.

3. شرط إستراتيجية المعلومات الشاملة: تتطلب سياسة استهداف التضخم أن يكون لبنك الجزائر آليات فنية متقدمة للتنبؤ بمعدل التضخم، لذا يستدعي منه تشكيل بنك معلومات يحتوي على معطيات عن المتغيرات التي تمكنه من رصد معدل التضخم على المدى البعيد، كما يجب أن يملك هذه المعلومات عن المتغيرات إذا أراد أن يتبع سياسة استهداف التضخم في المستقبل، كما يتعين عليه إصدار تقارير ومطبوعات رسمية ودوريات وبيانات عن الوضعية المستقبلية للمتغيرات الاقتصادية والنقدية التي لها تأثير على التضخم.²

¹ محمد كريم قروف، السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر (دراسة تحليلية للفترة 1999-2011)، مجلة الأكاديمية العربية العدد الرابع عشر، الدانمارك، ص 275.

² طيبة عبد العزيز، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 184.

وتعتبر الجزائر أحسن بكثير من دول أخرى حيث أنها تقوم بنشر تقارير شهرية وسنوية حسب ما نصت عليه المادة 106 من قانون 90-10 والمتعلق بالنقد والقرض عبر الموقع الإلكتروني لبنك الجزائر حول وضعية السياسة النقدية الحالية.¹

إلا أن ذلك غير كاف لتوفير القدر الأمثل والمطلوب من المعلومات لنجاح عملية التطبيق الفعال لسياسة استهداف التضخم إذ لا توجد لحد الآن بيانات عن العديد من المتغيرات، كما أنه ومن جهة أخرى فإن العديد من التقارير عن المتغيرات الاقتصادية الكلية تصدر متأخرة، أي أنه يمكن القول بأن شرط توفر إستراتيجية معلومات شاملة لكل المتغيرات هو الآخر غير متوفر في الجزائر حتى تتمكن من تطبيق سياسة استهداف التضخم.

4. شرط الشفافية والمساءلة والنظرة المستقبلية: كما سبق ورأينا تعد زيادة الشفافية وإخضاع

البنك المركزي للمساءلة واعتماد النظرة المستقبلية في تقدير معدل التضخم من الشروط الأساسية لقيام سياسة استهداف التضخم، لكن لازال يتعين على بنك الجزائر تعزيز هذه الشفافية، إذ أن اتصاله بالجمهور في مستوى متدني جدا إن لم نقل منعدم، وذلك حتى يتسنى للجمهور الفهم الجيد لأهداف بنك الجزائر واخذ قراراتهم في جو من اليقين والتأكد.

من جهة أخرى لا تكفي الشفافية وحدها إذا لم توجد هيئة مساءلة يخضع إليها البنك المركزي، وفي الجزائر لا توجد مثل هذه الهيئة التي تسأل بنك الجزائر عن مدى تحقيقه للأهداف، كما لا تجدي المعطيات المستقبلية على معدل التضخم المستهدف إذا لم توجد علاقة تأثير واضحة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم حتى يتمكن من تحقيق المعدلات أو المدى المستهدف عن التضخم كما هو في الجزائر.²

نستنتج في الأخير أن كل الشروط العامة لتطبيق سياسة استهداف التضخم غائبة في الجزائر، ومنه يمكن الجزم بعدم قدرة السلطة النقدية في الجزائر على تطبيق هذه السياسة في المدى القريب، وأنه بتتبع تطور معدلات التضخم المحققة في الجزائر نجد أنها في اغلب الأحيان تتراوح بين 0 و5%، وهي تعتبر حدودا مناسبة لإدارة السياسة النقدية من خلال هذا الإطار الحديث، وذلك إذا ما تكاملت مع إدارة قوية من قبل السلطة النقدية في تبني سياسة استهداف التضخم في الجزائر.

¹ أمينة دبات، مرجع سبق ذكره، ص 209.

² بن علي بلعزوز، عبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره، ص 13.

ثانيا: تقييم مدى توفر الشروط الأولية لسياسة استهداف التضخم في الجزائر.

بعدما توصلنا في الفرع الأول إلى أن الشروط العامة لسياسة استهداف التضخم غير متوفرة في الجزائر، وتؤكدنا عدم إمكانية تطبيق هذه السياسة فيها في المدى القريب، سيكون هذا الفرع الذي سنقيم من خلاله مدى توفر الشروط الأولية لسياسة استهداف التضخم في الجزائر، بمثابة محاولة معرفة مدى عمق ابتعاد الجزائر عن إمكانية تطبيق هذه السياسة في المدى القريب.

1. شرط استقلالية السلطة النقدية: إن تجربة بنك الجزائر حديثة نسبيا في الممارسة الميدانية للاستقلالية، وبالرغم من أسبقية الناحية القانونية والتشريعية التي أعطت استقلالية أكبر للبنك المركزي وحررت البنوك التجارية من قيودها الإدارية، حيث يعد قانون النقد والقرض 90-10 والمتمم والمعدل بالأمر 03-11 الصادر بتاريخ 26 أوت 2003، والتشريعات المختلفة المتعلقة بتسيير القطاع المصرفي فيما بعد من أهم المصادر التشريعية الداعمة لاستقلالية البنك المركزي، إلا أن الجزائر مازالت من حيث الممارسة الميدانية تعتمد على ما ورثته من الاقتصاد الموجه.¹

ويعد تدخل السلطة التنفيذية في إعطاء توجيهات إلى البنوك العمومية، مثلا عن تدخلها في المهام التي يمارسها البنك المركزي، والدليل على ذلك التصريحات التي تصدر من فترة لأخرى من طرف الحكومة بان تضع المؤسسات العمومية أموالها في البنوك العمومية.²

2. شرط امتلاك هدف وحيد: اشرنا فيما سبق إلى انه تم تعديل الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض في سنة 2010، من خلال الأمر 10-04 الذي جاء لتعزيز الإطار القانوني البنكي، من خلال دعم الإطار المؤسسي للإشراف البنكي، حيث أكد صراحة في جانب السياسة النقدية على أن الهدف الأول والوحيد للسياسة النقدية هو استقرار الأسعار، أي يمكن اعتبار هذا الشرط محقق في الجزائر.

3. شرط وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية والتضخم: اشرنا سابقا إلى ضرورة وجود علاقة مستقرة ويمكن التنبؤ بها بين أدوات السياسة والتضخم، بالإضافة إلى قدرة السلطة النقدية على التنبؤ بالتضخم وتقديره من خلال بناء نموذج ديناميكي قادر على تحديد حجم الانحرافات عن المسار المحدد والإيعاز للسياسة النقدية لاستخدام أدواتها المتاحة بفعالية من أجل إعادته إلى مستواه أو مداه المحدد.

¹ محمد كريم قروف، مرجع سبق ذكره، ص 276.

² المرجع نفسه، ص 277.

ففيما يخص العلاقة بين أدوات السياسة النقدية والتضخم، فسبق وشرنا إلى أن بنك الجزائر يستخدم تشكيلة من الأدوات الكمية والنوعية، والتي مكنت من التحكم في معدل التضخم، والذي سبق وشرنا إلى تطوره في الفترة 2000-2012، لكن هناك العديد من التحديات التي توجه بنك الجزائر وتجعل أدوات السياسة النقدية غير فعالة في التأثير على معدل التضخم في حال حدوث انحرافات كبيرة عن المعدل المستهدف.

كما يجب على السلطة النقدية أن تكون قادرة على التنبؤ بالتضخم في المستقبل، وذلك من خلال بناء نموذج إحصائي تربط من خلاله بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم، للتمكن من التأثير في التضخم المستهدف خاصة عند انحرافه، وتصحيح هذا الانحراف في الوقت المناسب .

وسبق ورأينا انه كانت هناك تجربة للتنبؤ بالتضخم في الجزائر، لكن لازال على بنك الجزائر أن يسد النقص في بناء نماذج اقتصادية تجمع عدة متغيرات اقتصادية، بما يمكنها من التنبؤ بالتضخم مستقبلا.

المطلب الثالث: صعوبات التطبيق الفعال لسياسة استهداف التضخم في الجزائر.

بالإضافة إلى عدم استقاء الجزائر لأغلب الشروط الضرورية للتمكن من تطبيق سياسة استهداف التضخم، إلا انه هناك العديد من الاختلالات الهيكلية في الجزائر تزيد من إضعاف تطبيق هذه السياسة ومنها:¹

أولاً: عودة التضخم إلى الارتفاع مجددا بسبب السياسة التوسعية التي تنتهجها الحكومة الجزائرية في إطار برامجها التنموية، يحول دون تبني السلطات النقدية لهذه السياسة ويحد من مصداقيتها؛

ثانياً: إن ارتفاع الدعم الحكومي للسلع والخدمات عندما يستهدف بنك الجزائر التضخم أمر جد حساس، حيث أن أي تغير في ذلك يهدم العملية بكاملها، ولذلك يفضل عدم استهداف التضخم المقاس بالرقم القياسي للأسعار، كون هذا الأخير يشمل سلعا مدعومة كالطاقة والغذاء؛

¹ إسماعيل بن قانة، الاقتصاد الكلي الجزائري: رؤية قياسية مستقبلية، مجلة الباحث، العدد الثامن، بدون ذكر البلد، 2010، ص45.

ثالثا: لا بد من استبدال مقياس التضخم الحالي بمقياس آخر تم اعتماده في عدد من الدول، يسمى بالتضخم الأساسي، يتم فيه استبعاد كافة السلع المدعومة من الدولة والسلع الموسمية، وأيضا المستوردة من سلة السلع المكونة لمؤشر أسعار الاستهلاك، والهدف من ذلك هو الوصول إلى معدل حقيقي للتضخم؛

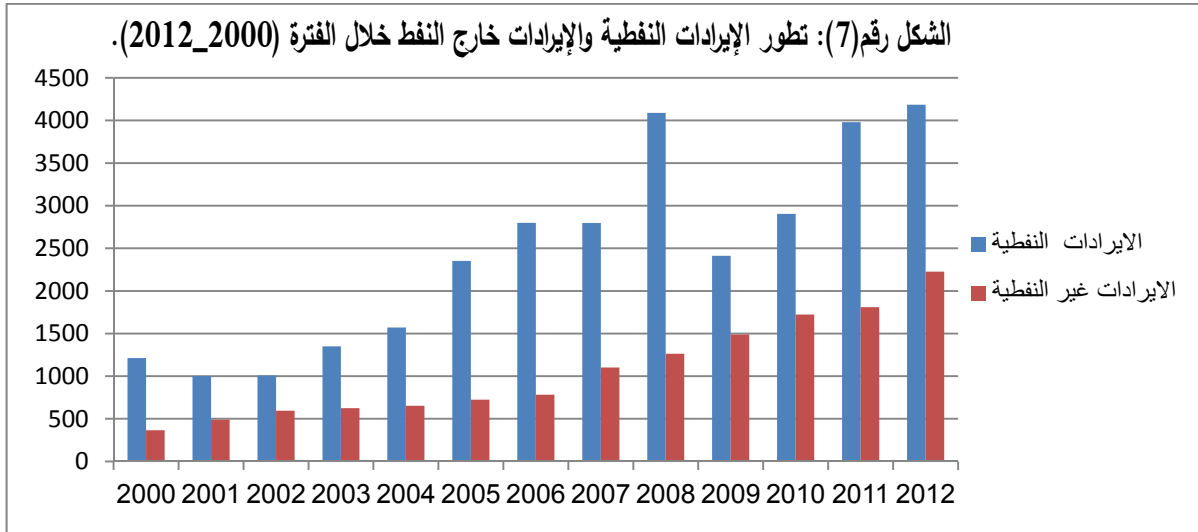
رابعا: قلة البيانات المتوفرة وعدم دقتها في تقدير مؤشرات التضخم، إضافة إلى عدم تعميمها على كافة التراب الوطني، وتضاربها في كثير من الأحيان، وكل هذا لا يسمح بتطبيق هذه السياسة، والواجب أن توكل إلى هيئة وحيدة مثل الديوان الوطني للإحصائيات، حيث تكون له فروع تغطي كل التراب الوطني بإحصائيات دورية وجد حديثة؛

خامسا: على الرغم من أهمية التنبؤات والنماذج الاقتصادية لتطبيق استهداف التضخم، إلا انه خلال الفترات الانتقالية تكون المعلومات عادة غير مستقرة، مما يحد من القدرة على الاعتماد على التنبؤات؛

سادسا: ضعف قدرة الحكومة في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة، وذلك لضعف المؤسسات القائمة والمعوقات البيروقراطية؛ مما ينعكس ذلك على ترتيب الجزائر في المؤشر الدولي لتقدير درجة الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية.

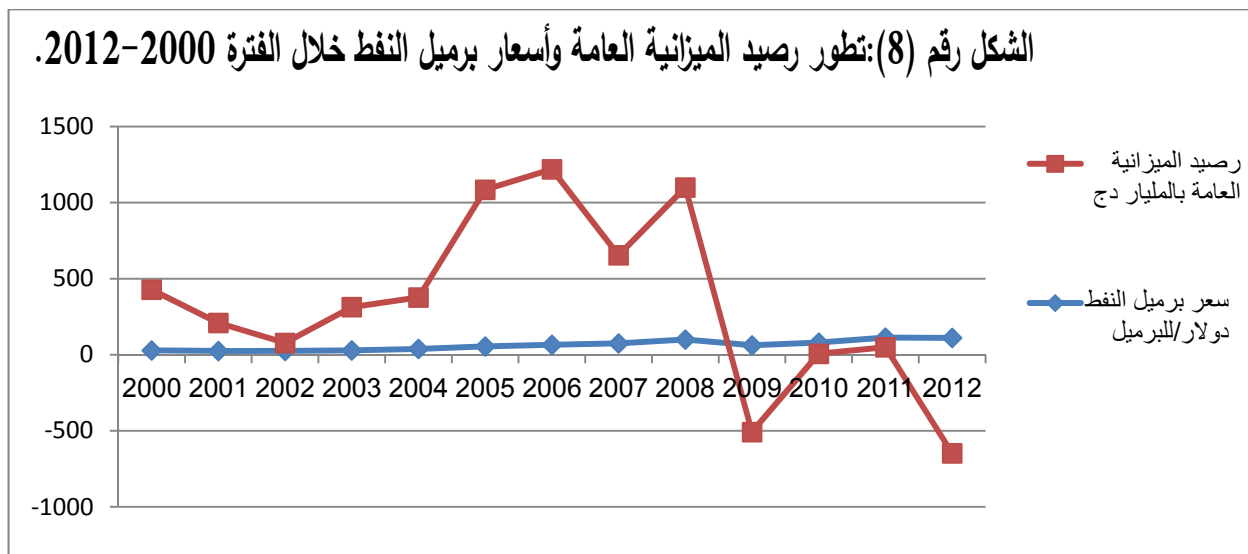
بالإضافة إلى اعتماد الاقتصاد الجزائري على إنتاج الثروات الباطنية التي تشكل جل صادراته، الأمر الذي يجعل الناتج الإجمالي المحلي يخضع لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية، إذ أن جهاز الإنتاج خارج قطاع المحروقات غير مرن، وهو لا يستطيع استيعاب الصدمات الخارجية، والشكل الموالى يوضح تطور الإيرادات النفطية مقارنة بغير النفطية:

الوحدة: مليار دج



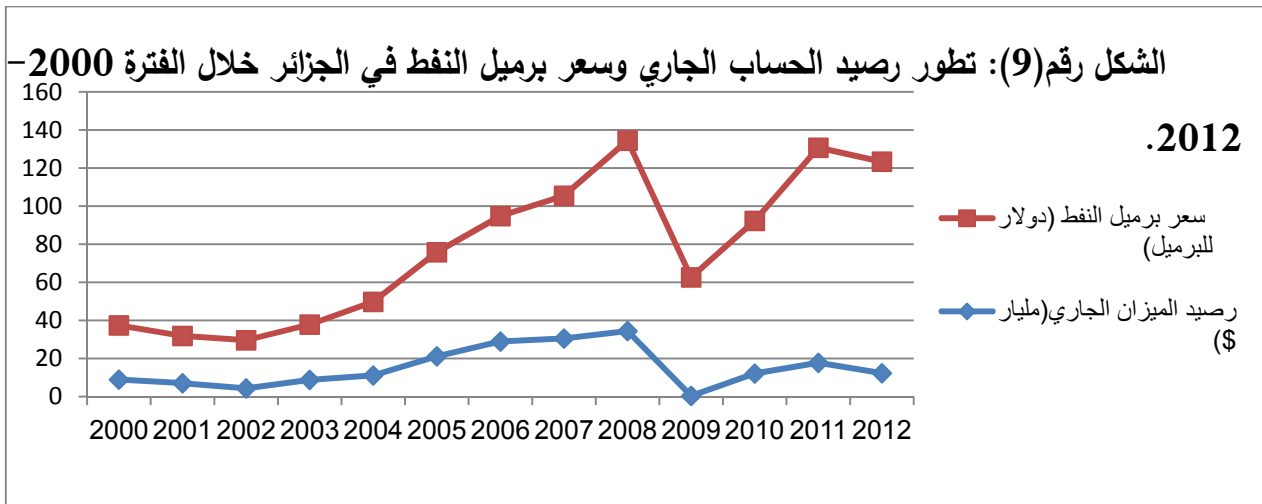
المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على معطيات ليلي بقبق اسمهان، مرجع سبق ذكره، ص338.

نلاحظ من الشكل المساهمة الكبيرة للإيرادات النفطية في الإيرادات العامة للجزائر، مقارنة بالإيرادات خارج النفط، وهذا ما يشكل تهديدا على الاقتصاد الجزائري عموما والقاعدة المالية خصوصا، ويمكن إعطاء توضيح أكثر لمدى تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات من خلال تبيان مدى تحكم سعر برميل النفط في كل من رصيد الميزانية العامة والحساب الجاري، والشكل الموالي يبين تطور كل من رصيد الميزانية العامة، وأسعار برميل النفط .



المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على معطيات ليلي بقبق اسمهان، مرجع سبق ذكره، ص334.

نلاحظ أن أي مجرد تغير صغير في سعر برميل النفط يؤدي إلى صدمة في رصيد الميزانية العامة حيث أن تحسن أو تدهور وضعية رصيد الميزانية العامة مرتبط بارتفاع أو انخفاض سعر برميل النفط الأمر الذي يؤثر في معدل التضخم في المستقبل، ويؤدي إلى انعدام تطور الأسواق المالية والنقدية، التي تعتبر من المتطلبات المؤسساتية اللازمة للتطبيق الفعال لسياسة استهداف التضخم، بالإضافة إلى تقليل كفاءة النظام المصرفي بما لذلك من تأثير سلبي في معدل التضخم المستهدف، باعتبار أن النظام المصرفي هو الذي يقوم بخلق الائتمان داخل الاقتصاد، ويقوم بتخصيص الموارد المالية في القطاعات ذات المردودية كما انه الإطار الذي يعبئ المدخرات المالية لتمويل الاستثمارات، لذلك يترتب عن عدم أداء هذه المهام بصفة جيدة زيادة مفرطة في التوسع النقدي غير المرغوب فيه، وهذا الأمر تتشا عنه الفجوات التضخمية لأن النظام المصرفي هو الوسيط المالي الذي ينقل تأثير أدوات السياسة النقدية من الدائرة المالية إلى الدائرة الحقيقية، ومنها إلى التضخم.¹



المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على معطيات ليلى بقيق اسماهان، مرجع سبق ذكره، ص334.

نلاحظ من خلال المنحنى أن رصيد الحساب الجاري يساير في تغيره، تغير سعر برميل النفط، حيث أن مسار تغيره يوازي تماما مسار تغير سعر برميل النفط، مما يؤكد التحكم شبه التام لقطاع المحروقات أيضا في مؤشرات التوازن الخارجي في الاقتصاد الجزائري، مما تنعكس عنه العديد من الآثار السلبية التي يمكن أن تكون أكثر حدة من أثارها على مؤشرات التوازن الداخلي والسابق ذكرها.

¹ عبد العزيز طيبة ، بلعزوز بن علي، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1999-2006)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، 2008، ص 50.

خلاصة القول إن تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات يفرز وضعاً اقتصادياً لا يتلاءم مع إستراتيجية استهداف التضخم، حيث أن انهيار مؤشرات التوازن الاقتصادي نتيجة انخفاض أسعار النفط، يدفع إلى اللجوء إلى الإصدار النقدي لتغطية عجز الموازنة، وهذا لا يتلاءم مع سياسة استهداف التضخم.

خلاصة:

طرق قياس التضخم في الجزائر لا تختلف عنها في اغلب دول العالم، حيث يتم استخدام الأرقام القياسية، كالرقم القياسي الضمني الذي يحتوي على كل السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد الجزائري كما يعتبر الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك لمدينة الجزائر، الأكثر استخداما من بين مؤشرات أسعار الاستهلاك كونه الأدق، كما يتم في بعض الأحيان اللجوء إلى معامل الاستقرار النقدي للكشف عن الفجوات التضخمية في الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى استخدام طريقة الفجوات التضخمية بمختلف معاييرها.

التضخم في الجزائر لا يعود إلى أسباب نقدية فقط بل هناك العديد من الأسباب المالية والمؤسسية والأكثر انتشارا الأسباب الهيكلية التي تميز اغلب الدول النامية، وان انعكاس التضخم في الجزائر لا يكون فقط على اقتصادها، بل إن المجتمع الجزائري أيضا يتأثر بشكل كبير جدا خاصة فيما يتعلق بالتوزيع غير العادل للدخول وانخفاض القدرة الشرائية لأغلب شرائح المجتمع.

يعتبر قانون النقد والقرض هو المفترق الذي من بعده أمكن الحديث عن سياسة نقدية في الجزائر، حيث حدد هذا الأخير أهداف السياسة النقدية في المادة 55، في أربعة أهداف والمتمثلة في هدف النمو الاقتصادي، هدف التشغيل، هدف استقرار الأسعار، وهدف التوازن الخارجي، إلى أن جاء الأمر 10-04 الذي أعطى بنك الجزائر مهمة استقرار الأسعار كهدف أول للسياسة النقدية.

يستعمل بنك الجزائر تشكيلة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة، وذلك بعدما مرت أدوات السياسة النقدية بعدة إصلاحات، في إطار التحول نحو استخدام الأدوات غير المباشرة، الذي يعكس العمل وفق آليات السوق.

لا تتوفر في الجزائر بعد الشروط لتطبيق سياسة استهداف التضخم في الأجل القريب، حيث أن اغلب شروط التطبيق الفعال لهذه السياسة غير قائمة في الجزائر، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان الجزائر تعاني من اختلالات هيكلية تعيق تحقيق هذا المسعى في الأجل القريب، حيث يجب على الجزائر إذا أرادت تطبيق هذه السياسة أن تسعى إلى تدليل هذه المعوقات من خلال القيام بإصلاحات جذرية وجادة لقاعدتها الاقتصادية، المالية، النقدية، والمؤسسية.

خاتمة

تناولت هذه الدراسة المعنونة بسياسة استهداف التضخم وإمكانية تطبيقها في الدول النامية، تقييما بسيطا لمدى إمكانية تطبيق هذه السياسة في الجزائر كنموذج من بين الدول النامية التي تعاني من اختلالات هيكلية عميقة يزيد بها التضخم المرتفع تعقيدا أكثر، حيث حاولنا في هذا الإطار أن نلّم بمختلف المفاهيم المتعلقة بكل من: التضخم، وما يتعلق به من تفسيرات، وأنواع، وطرق قياس، بالإضافة إلى أسبابه وأثاره الاقتصادية والاجتماعية؛ السياسة النقدية: باعتبار أن سياسة استهداف التضخم تمثل إطارا متطورا لهذه الأخيرة، حيث تم التطرق إلى مفهوم السياسة النقدية، وأهدافها، وأدواتها، وكذلك قنوات انتقال أثرها إلى النشاط الاقتصادي، مع إسقاط كل ذلك على الجزائر؛ كما تعرفنا من خلال هذه الدراسة على سياسة استهداف التضخم التي تعتبر إستراتيجية حديثة نسبيا في إدارة البنوك المركزية لسياستها النقدية، وذلك من خلال التطرق لمفهومها، ولأهم مزاياها وكذا أهم الانتقادات التي وجهت إليها؛ والعنصر الأهم في دراستنا المتمثل في شروط ومتطلبات نجاح إجراءات تطبيق هذه السياسة، والتي خصصنا المبحث الأخير من الدراسة لتقييم مدى توفر هذه الشروط في الجزائر.

اختبار الفرضيات.

1. اختبار الفرضية الأولى: يعود التضخم في الجزائر إلى العديد من الأسباب: النقدية، المالية، المؤسساتية، والهيكلية، وهو يؤثر سلبا على الجانب الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء، مما ينفي هذه الفرضية باعتبارها ترجع التضخم إلى أسباب نقدية بحثه، وان أثاره السلبية تمس الجانب الاقتصادي فقط.
2. اختبار الفرضية الثانية: تعبر سياسة استهداف التضخم عن إطار حديث في مجال إدارة السياسة النقدية، ظهرت على اثر نقص فعالية سياسة استخدام المتغيرات الوسيطة كالقاعدة النقدية وسعر الصرف، في تحقيق أهداف متناقضة أهمها النمو الاقتصادي وتخفيض التضخم، وتستند إستراتيجية استهداف التضخم إلى فكرة أن البنك المركزي يتخلى عن كل هدف وسطي صريح ويستهدف مباشرة التضخم، مع اعتبار أن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو استقرار الأسعار في الأجل الطويل، مع التزام البنك المركزي بتحقيق هذا الهدف بحيث يضبط كل أدواته في السعي لتحقيق استقرار الأسعار، وقد أثبتت التجارب أن هذه السياسة أكثر فعالية في تحقيق أهدافها من السياسة التقليدية. مما يثبت صحة هذه الفرضية المعتبرة أن سياسة استهداف التضخم جاءت كتطور للسياسة النقدية التقليدية بإعطاء الأولوية لاستقرار الأسعار في الأجل الطويل كهدف نهائي، مما يعطيه فعالية أكبر في تحقيق هذا الهدف.
3. اختبار الفرضية الثالثة: يتطلب تطبيق سياسة استهداف التضخم، شروطا عامة تتمثل في الإعلان للجمهور عن الهدف المراد تحقيقه بشأن التضخم، واعتبار المستوى العام للأسعار كهدف أول في

الأجل الطويل مع الالتزام أو التعهد بتحقيق الهدف، إستراتيجية المعلومات الشاملة، توفر المساءلة والشفافية اعتماد البنك المركزي على أسلوب النظرة المستقبلية في تقدير معدل التضخم المستهدف وهذه الشروط غير متوفرة تماما في الحالة الجزائرية، بالإضافة إلى شروط أولية تتمثل في استقلالية البنك المركزي، امتلاك هدف وحيد، ووجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم مع إمكانية التنبؤ بها، وهي وان كانت هناك بعض الإصلاحات التي حققت نجاحا نسبيا إلا أن هناك العديد من النقائص التي تحول دون تطبيق سياسة استهداف التضخم، مما يثبت صحة هذه الفرضية القائلة بان التطبيق الفعال لسياسة استهداف التضخم يتطلب العديد من الشروط وان اغلبها غير متوفر في الحالة الجزائرية.

نتائج الدراسة:

بالإضافة إلى نتائج اختبار الفرضيات، خلصنا من خلال الدراسة إلى النتائج التالية:

1. تختلف تفسيرات التضخم باختلاف المفكرين والمذاهب بين المدارس، حيث يطلق مصطلح التضخم على حالات وظواهر أخرى بالإضافة إلى تعريفه بارتفاع الأسعار من أهمها الإفراط في إصدار النقود، ارتفاع المداخل النقدية للأفراد بشكل غير مألوف، ارتفاع التكاليف،
2. هناك العديد من المعايير لتصنيف أنواع التضخم، تتمثل في معيار حدة التضخم، معيار مدى تحكم الدولة فيه، معيار مصدر التضخم، كما يصنف بحسب تعدد القطاعات.
3. ترتبط أسباب التضخم بشكل شبه مطلق باختلال التوازن بين العرض والطلب الكليين.
4. التضخم كمشكلة من مشاكل الاقتصاد الكلي، تتعدى تأثيراتها وانعكاساتها السلبية الجانب الاقتصادي لتمس المجتمع، وبشكل لا يقل شأنًا عن التأثيرات الاقتصادية.
5. يعتبر هدف استقرار الأسعار الهدف الأول، إن لم نقل الوحيد للسياسة النقدية في العديد من بلدان العالم، وذلك نتيجة للتطورات التي شهدتها الاقتصاد العالمي.
6. هناك ثلاثة أنواع لاستهداف التضخم، تتمثل في الاستهداف التام، الاستهداف الانتقائي واستهداف لايت، يمكن التمييز بينها بمقدار المصادقية التي تتمتع بها البنوك المركزية.
7. إن أول دولة تبنت سياسة استهداف التضخم كنظام لإدارة السياسة النقدية هي نيوزيلندا في عام 1990.

8. يتطلب نجاح تطبيق نظام استهداف التضخم في أي دولة، استيفاءها لكل شروطه العامة، أما فيما يتعلق بالشروط الأولية فهي تمكن من تطبيق هذا النظام حتى لو توفرت بشكل جزئي.

9. يؤثر استقرار البيئة الاقتصادية الكلية، وتطور البنية التحتية، ووجود قطاع مالي متطور ومستقر على نجاح سياسة استهداف التضخم، إذ تعتبر هذه العوامل من المتطلبات المؤسسية لهذا النظام.

10. يتطلب نظام استهداف التضخم ضرورة التنسيق بين أهداف كل من السياستين النقدية والمالية.

11. يمكن الحكم على نجاح نظام استهداف التضخم بمدى ابتعاد معدل التضخم المحقق عن قيمة التضخم (معدل أو مدى) المستهدف.

12. بالإضافة إلى عدم قدرة الجزائر على تطبيق نظام استهداف التضخم، نتيجة لعدم استيفائها لغلب شروط تطبيق هذا النظام العامة والأولية، وهذا بالاتفاق مع اغلب الدراسات السابقة في هذا الموضوع، إلا أن الجزائر أيضا تعاني من اختلالات هيكلية متعلقة بالأساس باستقرار البيئة الاقتصادية الكلية، وتطور البنية التحتية والنظام المالي، والتبعية لقطاع المحروقات، لكن لا يجب القول بأن تطبيق استهداف التضخم في الجزائر مستحيل في المستقبل، كون الجزائر لازالت تواصل مسيرة الإصلاحات الطويلة، فيمكنها استهداف التضخم إذا ما استطاعت تكييف اقتصادها بشكل يتلاءم مع كل متطلبات هذا النظام وان تقوم بجعل اقتصادها يعمل وفق مبادئ اقتصاد السوق بشكل تام.

13. يتمثل الهدف الأساسي للسياسة النقدية في الجزائر منذ 2010 في استقرار الأسعار بعد أن حددها قانون النقد والقرض في هدف النمو، التشغيل، التوازن الخارجي بالإضافة إلى استقرار الأسعار.

14. سبق أن استهدف بنك الجزائر معدلا للتضخم مقدرا بـ 3% في 2003، و4% في 2011، لكن ذلك لا يعتبر كتوجه لاستهداف للتضخم بقدر ما يمكن اعتباره مدخلا تجريبيا للتنبؤ بمعدلات التضخم.

15. يعتبر تتعدد أسباب التضخم في الجزائر بين أسباب مالية، مؤسساتية، هيكلية، ونقدية، من أهم أسباب نقص فعالية السياسة النقدية التقليدية التقليدية في محاربة التضخم، حيث يمكن لهذه السياسة القضاء على الأسباب النقدية فقط دون غيرها من الأسباب.

16. أغلب الأرقام المسجلة فيما يتعلق بأهداف السياسة النقدية الموضوعة من قبل قانون النقد والقرض، كانت بتأثير عديد من العوامل غير تأثير السياسة النقدية، وخص بالذكر تأثير السياسة المالية التوسعية المطبقة في عشرية الألفينات على معدل التضخم، كما أن اغلب النتائج المحققة فيما يخص النمو والتشغيل كانت بتأثير السياسة المالية.

الاقتراحات والتوصيات:

تنصب اقتراحاتنا أساسا حول تفعيل السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر، وذلك من خلال:

1. تعزيز هدف استقرار الأسعار كهدف نهائي وحيد للسياسة النقدية في الجزائر دون الأهداف الأخرى.
2. إعطاء استقلالية فعلية، بكل أبعادها وخصائصها لبنك الجزائر، حتى يتمكن من توجيه أدواته النقدية نحو تحقيق الهدف المنشود بفعالية.
3. توفير بنك للمعلومات والبيانات عن كل المتغيرات الاقتصادية والنقدية المتعلقة بالتضخم بدقة وسهولة وفي الوقت المناسب وبكل شفافية والتي تتعزز بتكثيف الاتصال مع كل الأعوان الاقتصاديين لشرح أهدافه، للتمكن من رصد معدل التضخم على المدى البعيد.
4. تكوين هيئة مساءلة تخضع بنك الجزائر للمساءلة المستمرة، خاصة فيما يتعلق بتحقيق أهدافه.
5. بذل جهود أكثر حزما وجدية للتحكم في أدوات السياسة النقدية من قبل بنك الجزائر، لخلق علاقة مستقرة بينها وبين التضخم، مما يمكن من التأثير على التضخم في حال انحرافه عن الهدف.
6. إعطاء أهمية أكبر لجانب التنبؤ والتوقع الدقيق بالتضخم، وذلك عن تطوير القدرات الفنية لبنك الجزائر المتعلقة بهذا الجانب.
7. العمل على إحداث تنسيق أكبر بين السياسة النقدية والمالية في الجزائر.
8. استبدال الرقم القياسي للأسعار المستعمل في قياس التضخم في الجزائر، بآخر لا يضم السلع المدعومة أسعارها من الدولة، لتفادي تأثير التغير في قرارات الدعم على معدل التضخم.

9. محاولة إيجاد حلول للتبعية لقطاع المحروقات، وذلك من خلال القيام بإصلاحات جادة تتعلق خصوصا بتطوير القطاع الإنتاجي بشقيه الزراعي والصناعي، وحسب رأيي ولكون الجزائر لازالت تعاني من نقص الكفاءات والخبرات التي تضمن الوصول الى نتائج ايجابية في المجال الصناعي، فعلى الجزائر التركيز على القطاع الزراعي، بالاستغلال الأمثل للثروات المهدورة من أراضي، موارد مائية ظروف مناخية مناسبة...الخ، بالإضافة إلى توجيه الإنفاق العام نحو المشاريع الاستثمارية ذات الجدوى الاقتصادية، وابتهاج صرامة اكبر اتجاه القطاعات غير المنتجة.

10. العمل على تطوير السوق المالي، والنظام المصرفي.

11. تكثيف الجهود لمعالجة الاختلالات الهيكلية المسببة للتضخم في الجزائر.

آفاق البحث:

نقترح في نهاية هذه الدراسة أن تُتناول المواضيع التالية في بحوث مستقبلية:

1. إشكالية تعارض أهداف السياستين النقدية والمالية في إطار سياسة استهداف التضخم.
2. آليات دعم وتفعيل سياسة استهداف التضخم في الدول النامية.
3. أثر التغير في قرارات التحديد الإداري للأسعار على تحقيق معدل التضخم المستهدف في إطار سياسة استهداف التضخم.
4. اثر التبعية لقطاع المحروقات على تفعيل السياسة النقدية في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية.

الكتب.

1. أبو حرب عثمان، الاقتصاد الدولي، ط1، دار أسامة، عمان، 2007.
2. أبو شاور منير إسماعيل، امجد عبد المهدي مساعدة، نقود وبنوك، ط1، مكتبة المجمع العربي، 2011.
3. الأشقر احمد، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة، الأردن، 2007.
4. إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008.
5. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2008.
6. بن هاني حسين، اقتصاديات النقود والبنوك: الأسس والمبادئ، ط1، دار الكندي، الأردن.
7. بوخاري لحو موسى، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، ط1، مكتبة حسين العصرية بيروت، 2010.
8. تاج عبد الرحمن، السياسة الشرعية والفقہ الإسلامي، دار التأليف، بدون مكان النشر، 1983.
9. الحجار بسام، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006.
10. حداد أكرم، مشهور هدلول، النقود والمصارف - مدخل تحليلي ونظري -، ط2، دار وائل، الأردن 2008.
11. حشيش عادل احمد، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 2004.
12. حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية: دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007.
13. خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013.
14. خصاونة صالح، مبادئ الاقتصاد الكلي، دائرة المكتبة الوطنية، بدون سنة نشر، ص106
15. خليل عبد القادر، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
16. رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، ط1، دار المناهج، الأردن، 2006.
17. رضوان سليم، دور السياستين النقدية والمالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد الثامن، 2008.
18. رمزي زكي، التضخم في العالم العربي- بحوث ومناقشات اجتماع خبراء عقد بالكويت 16-17 مارس 1985-، دار الشباب، 1986.

19. الروبي نبيل، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة ودراسة تطبيقية للاقتصاد المصري، مؤسسة الثقافة الجامعية الإسكندرية، 1973 .
20. الروبي نبيل، نظرية التضخم، ط 2، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984.
21. السرتي السيد محمد، نجا علي عبد الوهاب، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
22. سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار حلب الحقوقية، سوريا، بدون سنة نشر.
23. السيرتي السيد محمد احمد، نجا علي عبد الوهاب، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
24. الشناوي إسماعيل احمد وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997.
25. الشهداني خالد احمد فرحات وآخرون، التمويل الدولي، دار الأيام، عمان، 2014.
26. صخري عمر، التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي)، ط6، ديون المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2008.
27. ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
28. ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002.
29. الطاهر عبد الله و موفق علي الخليل، النقود والبنوك و المؤسسات المالية، ط2، مركز يزيد، الكرك، 2006.
30. عبد الحكيم رشيد، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار البداية، عمان، 2010.
31. عبد الرحمن يسرى احمد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
32. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك: السياسات والمستحدثات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
33. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013، ص 274.
34. العتوم عامر يوسف، التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2012.
35. عزت غزلان محمد، اقتصاديات النقود والمصارف، ط1، دار النهضة العربية، لبنان، 2002.
36. عزت غزلان محمد، الاقتصاد الكلي: الحسابات-النظرية-السياسة، ط1، دار النهضة العربية، لبنان، 2002.
37. عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، ط2، دار النضال، بيروت، 1989.
38. عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، ط2، دار مجدلاوي، الأردن، 1999.

39. غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006.
40. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003.
41. كامل أسامة، حامد عبد الغني، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين 2006.
42. كامل فهمي حسين، أدوات السياسة النقدية التي استخدمتها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2006.
43. الكفراوي عوف محمود، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، ط2، مركز الإسكندرية للكتاب الإسكندرية، 2006.
44. مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب، القاهرة، 2002.
45. محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011.
46. محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.
47. محمد الفولي أسامة، مجدي محمود شهاب، مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1999.
48. محمد هاشم إسماعيل، السياسات النقدية للمتغيرات الاقتصادية في النظم المصرفية، المكتب العربي الحديث، الأزاريطة 2011.
49. محمود حامد محمود عبد الرزاق، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013.
50. محمود يونس وآخرون، اقتصاديات نقود وبنوك وأسواق مالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
51. محمود يونس، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014.
52. محمود يونس، عبد النعيم مبارك، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002-2003.
53. مهدي السامرائي يسرى، مطلق الدوري زكريا، البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار اليازوري، الأردن، 2006.
54. مهدي السامرائي يسرى، مطلق الدوري زكريا، الصيرفة الإسلامية والسياسة النقدية، مطابع أديتار، ليبيا 2003.
55. الموسوي ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي: قواعد، أنظم، نظريات، سياسات، مؤسسات نقدية، دار الفكر، بدون سنة نشر.

56. ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران، عمان.
57. هايل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط1، دار وائل، الأردن، 2009.
58. واصف الوزني خالد، الرفاعي احمد حسين، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط3، دار وائل، عمان 2007.
59. واصف الوزني خالد، الرفاعي احمد حسين، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط8، دار وائل، عمان 2006.
60. واصف الوزني خالد، الرفاعي احمد حسين، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط5، دار وائل، عمان 2000.
61. واصف الوزني خالد، الرفاعي أحمد حسين، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق، ط6، دار وائل، عمان 2003.
62. وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية-قضايا نقدية ومالية-، ط1، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2000.
63. يوسف حسن يوسف، البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.
64. يوسف حسن يوسف، تأثير صندوق النقد الدولي والمنظمات الاقتصادية الدولية على قرارات الدول، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2012.

المقالات والمجلات.

1. احمد الشناوي إسماعيل، استهداف التضخم والدول النامية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، بدون رقم العدد جامعة عين الشمس، 2004.
2. آلاء نوري حسين وآخرون، قياس وتقييم سياسة استهداف التضخم في أسواق مختارة، مجلة الإدارة والاقتصاد المجلد الثالث، العدد العاشر، بدون تاريخ النشر.
3. بن قانة إسماعيل، الاقتصاد الكلي الجزائري: رؤية قياسية مستقبلية، مجلة الباحث، العدد الثامن، بدون ذكر البلد 2010.
4. جباري شوقي، حمزة العوادي، سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية مع الإشارة إلى تجارب البرازيل وتشيلي وتركيا، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد السادس، 2014.
5. رابيس فضيل، تحولات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، مجلة الباحث، العدد 10، بدون ذكر البلد، 2012.

6. راييس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 2000-2011، مجلة بحوث اقتصادية عربية العددان 61،62، 2013، بدون ذكر البلد.
7. طيبة عبد العزيز، بلعزوز بن علي، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1999-2006) مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، 2008.
8. طيبة عبد العزيز، فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الأجنبي خلال الفترة 2000-2011، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، بدون ذكر البلد، جوان 2014.
9. عبود الحلي عبد الجبار، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في استهداف التضخم، مجلة العلوم الاقتصادية المجلد الثامن، العدد الواحد والثلاثون، 2012.
10. قروف محمد كريم، السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر (دراسة تحليلية للفترة 1999-2011)، مجلة الأكاديمية العربية العدد الرابع عشر، الدانمارك.
11. يوسف عثمان إدريس، نظام استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية ... المتطلبات وتجارب التطبيق، مجلة المصرفي، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء ببنك السودان المركزي، العدد التاسع والأربعون، سبتمبر 2008.

الرسائل والمذكرات.

1. أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية (دراسة حالة الجمهورية اليمنية 1990-2003)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006.
2. اكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصاد، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.
3. ايت وازو زابينة، مسؤولية البنك المركزي في مواجهة الأخطار المصرفية في ظل القانون الجزائري، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011-2012.
4. بقبقق ليلي اسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتهما الداخلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015.
5. جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود، بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012_2013.

6. حمادي خديجة، علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2008-2009.
7. دبات أمينة، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد القياسي البنكي والمالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015.
8. الدرزي مهند، معالجة التضخم في الاقتصاد السوري من خلال تعزيز التكامل بين السياسات النقدية والمالية، دراسة أعدت لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة دمشق، 2010.
9. رايس فضيل، التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على الوضعية النقدية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012_2013.
10. الشيخ احمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012-2013.
11. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2002_2003.
12. طيبة عبد العزيز، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات تحضير الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2004_2005.
13. عبد الله ياسين، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2013-2014.
14. عمروش شريف، السياسة النقدية ومعالجة ميزان المدفوعات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005.
15. مدوخ ماجدة، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2002/2003.
16. مقراني حميد، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر (1988-2012)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة امحمد بوقرة بومرداس الجزائر، 2014_2015.

17. نشاشدة شهرزاد، الانتقال إلى الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، مذكر مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب بالبلدية، 2006.

18. هتهات سعيد، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2005_2006.

المنتديات والمؤتمرات.

1. بابا عبد القادر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية، بشار، بدون سنة.

2. بن سبعة حمزة، نذير ياسين، استخدام مقاربة نماذج أشعة الانحدارات الذاتية "VAR" لتقييم فعالية السياسة المالية والنقدية في معالجة مشكلة البطالة في الاقتصاد الجزائري، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 3، ديسمبر 2014.

3. بن علي بلعزوز، عبد العزيز طيبة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: تقييم أداء بنك الجزائر للسياسة النقدية خلال الفترة 1994-2044 مع التركيز على سياسة استهداف التضخم، بدون ذكر المكان والسنة.

4. علي عزوز، قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، 11-12 مارس 2008.

5. منتدى الأعمال الفلسطيني، ملتقى حول التضخم الاقتصادي. حالات ومفاهيم، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية ابريل 2011.

المواقع والهيئات الرسمية.

1. بندر رجاء عزيز، استهداف التضخم: دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، البنك المركزي العرقي، بدون سنة نشر.

2. التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

3. التوني ناجي، استهداف التضخم والسياسات النقدية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، بدون سنة نشر.

4. جياتي غوش، **سياسات الاقتصاد الكلي والنمو**، ترجمة سيف الدين عموص، مذكرة معلومات أساسية: الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، الأمم المتحدة، 2007.
5. سكرتير صندوق النقد الدولي بالنيابة، **الممارسات الجيدة لشفافية السياسات المالية من جانب الوكالات المالية**، ج2 وثيقة مساندة لميثاق الممارسات الجيدة لشفافية السياسات المالية، إدارة شؤون النقد والصرف، صندوق النقد الدولي، 2000.
6. عطيان المظف عبيد بن علي، **الآثار الاجتماعية للتضخم الاقتصادي على الأسرة**، ورقة مقدمة إلى ندوة الأسرة السعودية والتغيرات المعاصرة، الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، الرياض، 1429 هـ.
7. لكساصي محمد، **الوضع النقدي وسير السياسة النقدية في الجزائر**، دراسة قدمت إلى الاجتماع السنوي السابع والعشرين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية والذي انعقد في الدوحة بدولة قطر في سبتمبر 2003، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004.
8. منى كمال، **بحث بعنوان الإطار النظري للتنسيق بين السياستين النقدية والمالية**، جامعة لندن، نوفمبر 2010.
9. المواد 26.27.29 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 53، 13 سبتمبر 2009.
10. الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصائيات، [www .Ons.dz](http://www.Ons.dz)
11. النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر.

ثانيا: باللغات الاجنبية.

1. اللغة الفرنسية.

1. LUCOTTE Yannick, **Etudes des interactions entre les stratégies de ciblage d'inflation et leur contexte institutionnel : Application aux économies émergentes** , Thèse de Doctorat en Sciences Economiques, universite D'orlians, 2012.

2. FTITI Zied, **Politique de Ciblage d'Inflation Règles de Conduite, Efficacité, Performance**, Thèse de Doctorat(NR) en Sciences Economiques, Université de Tunis, 2010.

2. اللغة الانجليزية.

1. E. WALSH Carl, **Inflation Targeting :What Have We Learned**, University of California, Santa Cruz.

2. EPSTEIN Gerald ,**Central banks, inflation targeting and employment creation**, Economic and Labour Market Papers, Employment Analysis and Research Unit , Economic and Labour Market Analysis Department ,2007.
3. GUILLERMO Ortiz Martinez, November **inflation targeting**, a festschrife in honour of David Dodge, bank of Canada, 2008.
4. HAMMOND Gill, **State of the art of inflation targeting, Handbook** – No. 29, Bank angla, 2012.
5. STEFAN PALMQVIST, **Flexible inflation targeting – how should central banks take the real economy into nsideration** , ECONOMIC REVIEW, 2007.
6. SVENSSON Lars, **Inflation Targeting**, Key Developments in Monetary Economics, European Central Bank, Frankfurt, 2009.
7. TAYLOR, J.B, **Macro economic policy in World economy: From econometric design practical operation,**” New York: W.W. Norton, 1993.
8. TUTAR Eser, **Inflation in Developing countries and Applicability to the Turkish Economy**, Edition...., Turkish, July, 2002.

ثالثا: المواقع الالكترونية.

1. <http://cte.univ.setif.dz/consenling/bouhssanalany> .
2. <http://cte.univ-setif.dz/consenling/bouhssanelanya/res/inf.d>.
3. <http://iefpedia.com/arab/wp.content/uploads/2014/04/%25d8>.
4. <http://iefpedia.com/arab/wpcontent/uphoads/2009/12/%25D9%2585%D8%B3%25D8%25A7%25D8%25B>.

الملخص

الملخص:

تعتبر مشكلة التضخم من المشاكل التي عانت منها الجزائر، على غرار اغلب الاقتصاديات المتقدمة والنامية، نظرا لما تخلفه من آثار وخيمة على كل من الاقتصاد والمجتمع، لذلك وجدت السلطات النقدية نفسها مجبرة للسعي وراء محاربة هذه المشكلة، وقد قامت السلطات الجزائرية برد الاعتبار للسياسة النقدية من خلال قانون النقد والقرض، الذي لحقته العديد من الأوامر المعدلة والمتممة، وذلك في إطار محاولة تطوير وإصلاح السياسة النقدية، وقد اتبعت عديد من الدول مع بداية التسعينات إطار آخر لإدارة السياسة النقدية بغية تحقيق الاستقرار في الأسعار، الذي يقوم على استهداف معدلات رقمية أو مدى محدد من التضخم، بحيث يكون الهدف الأساسي لهذه السياسة هو استقرار الأسعار في المدى الطويل هذه السياسة التي ليست كل دولة في إمكانها تطبيقها نظرا لما تتطلبه من شروط ومتطلبات في الدولة المستهدفة.

وبناء على ذلك انصبت الدراسة في محاولة الإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بسياسة استهداف التضخم، مروراً بمفهومها، شروطها ومتطلباتها ومعرفة مدى توفرها في الجزائر، مزاياها والانتقادات الموجهة لها كوسيلة لمحاربة التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ككل، بالإضافة إلى الأسباب وراء الإقبال العالمي على تبني هذه السياسة، وهذا كله بعد المرور على الإطار النظري للتضخم والسياسة النقدية وإسقاط كل ذلك على الجزائر.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها بعد إتباع المنهجين الوصفي والتحليلي أن تأثير السياسة النقدية على التضخم في الجزائر ضعيف، وذلك لكون التضخم في الجزائر لا يعود لأسباب نقدية فقط، بالإضافة إلى عدم إمكانية قدرة الجزائر على تطبيق سياسة استهداف التضخم، وذلك لعدم توفرها تقريبا لكل الشروط العامة والأولية لتطبيق هذه السياسة.

الكلمات المفتاحية: التضخم، السياسة النقدية، البنك المركزي، سياسة استهداف التضخم، السلطة

النقدية، بنك الجزائر.